مكسيم رودنسون
سمير أمين
جيرار شاليان
إيف لاكوست

العالم الثالث:
الوقائع والأساطير



دار الحقيقة - بيروت

مكتبة
العالم الثالث

الباب الثالث:

الوقائع والأساطير

الطبعة الاولى
نيسان (ابريل) ۱۹۸۰

جيرار شاليان
إيف لاكوست
مكسيم رودنسون
سمير أمين

العالم الثالث

الوقائع والأساطير

ترجمة: هنرييت عبودي

دار الحقيقة
للطباعة والنشر في بيروت

هذه ترجمة كتاب

Connaissance Du
Tiers - Monde

Responsable De La Publication

Catherine Coquery - Viorovitch

Union Générale D'éditions
Paris 1978

تقديم

ما كاد مفهوم العالم الثالث يرى النور حتى أحاط به ضباب ايديولوجي كثيف بات يصعب معه استشفاف الواقع الـــذي يحتجب وراءه .

ولئن يكن من الطبيعي ان يغدو العالم الثالث ، وهو قيــــد الاختمار والتحول ، ساحة لصراع الايديولوجيات ، فانه ليس من دلائل الصحة والعافية أن تطغى ايديولوجيا العالم الثالث علـــى واقعه وأن تصبح بديلا عنه وأن تصير محور الصراع الاجتماعــي بدل ان تكون مرآته وترجمته .

فالايديولوجيا لا تكون فعالة ، بالمعنى الايجابـــي للكلمة ، الا بقدر ما تحرص على التطابق مع الواقـــع ومع حقيقة القـــوى الاجتماعية المصطرعة فيه . أما اذا نابت الايديولوجيا مناب هذا الواقع وهذه القوى فانها لا تفقد ايجابيتها فحسب ، بل تنقلب من عامل تحويل وتطوير الى عامل تجميد وتضليل .

والعالم الثالث هو اليوم جملة من الوقائع ، وكذلك جملة من

الاساطير . ولذلك فهو يحتاج الى الحقيقة بقدر حاجته الى الايديولوجيا . الحقيقة ليعرف نفسه وواقعه ويقشع اساطيره ، والايديولوجيا ليتجاوز كينونته الى ما يريد ان يكونه وليعبىء القوى الاجتماعية الكفيلة بتحقيق هذا التحول . وان يكن كل خطاب عن العالم الثالث بالضرورة خطابا ايديولوجياً ، فقد بات من الضروري ان يكون ــ بالمقدار نفسه على الاقل ــ نقديا ومضادا للاساطير .

وهذه النصوص التي نقدمها للقارىء العربي ان كانت لا تخفي انتماءها الى ايديولوجيا التقدم ، فانها تفصح ايضا عن قصدها النقدي سافراً : فهي تريد ان تفرز الواقع من الاسطورة ، وان تعيد الى الخطاب الايديولوجي للعالم الثالث مصداقيته . وهي في الاساس مداخلات في ندوة نظمتها جامعة باريس السابعة سنة ١٩٧٧ ، باشراف جان دريش ، مدير مختبر العالم الثالث، وشارك فيها ، علاوة على الاقتصاديين ، مؤرخون وجغرافيون وسوسيولوجيون وقانونيون من جامعات شتى . وكان العنوان العام الذي عقدت هذه الندوة تحت شعاره هو : **معرفة العالم الثالث** .

وغني عن البيان ان أسماء من شاركوا في هذه الندوة لهـا اغلبها ، ان لم نقل جميعها ، وقع عالمي . فكتّاب وباحثون من امثال أيف لاكوست ومكسيم رودنسون وسمير امين والفريد سوفي وجيرار شاليان ، هم اليوم بغنى عن التعريف . واجتماع هذه الكوكبة من الاسماء في الندوة المشار اليها قد حررها من الطابع الاقتصادي الصرف الذي يميز الدراسات المعهودة عن العالم الثالث واضفى على مداخلاتها بعدا استيعابيا شموليا يتناول البنية الحضارية والثقافية للعالم الثالث ، لا ظاهراته الاقتصادية والاختصاصية فحسب .

هنريت عبودي

مفردات التخلف واشكالياته

ايف لاكوست

هنالك نقطتان اساسيتان :

١ ــ ينبغي ان نلزم الحذر في استخدامنا كلمة التخلف ، التي لا تعني الشيء نفسه على سائر المستويات . فتحليل التخلف على نطاق الكرة الارضية سيختلف ، من حيث المعنى والمضمون ، عن تحليله على مستوى دولة او جزء من دولة .

٢ ــ قد نجد في اطار المنطق الواحد ولدى الكاتب الواحد ، واحيانا في المقال او المؤلف الواحد ، معاني ومفاهيم متباينة الى اقصى حدود التباين . فقد نرى مؤلفا ، يطلب الدقة والصرامة العلمية على صعيد البرهنة النظرية (التحليل الماركسي على سبيل المثال) ، يعمد الى تضمين معنى كلمة التخلف عددا من الاحالات المتباينة من دون ان يتنبه الى ذلك . والحال ان احالاته هذه اشبه ما تكون بمروحة من الافكار والمفاهيم العالقة بكلمة التخلف،

شئنا ذلك ام ابينا . والعديد من المؤلفين لا يتنبهون لذلك ، فنراهم يبداون كلامهم على النحو التالي : التخلف هو اميركا اللاتينية وافريقيا وآسيا . اذن فهو تعداد للقارات .

ولكن ما الحدود الواضحة المحددة للمساحات والمجموعات المكانية التي يأخذونها في حسبانهم ؟ هذا ما يلزمون الصمت بصدده . ففي كتاب **التراكم على الصعيد العالمي** مثلا ، يكتب سمير امين قائلا : «الاطراف هي افريقيا ، وآسيا واميركا اللاتينية ، والمركز هو اوروبا الغربية ، واميركا الشمالية ، واوستراليا واليابان» .

فما معنى هذا ؟

جردة بمختلف معاني كلمة التخلف :

ينبغي ان نضع النقاط على الحروف ، وان نبدد ذلك الالتباس الذي وجد منذ ان استخدمت كلمة التخلف .

ان تاريخ التخلف ـ ذلك ان للكلمة تاريخها ـ لم يبدأ مع ابتداع مصطلح علمي ، او ذي ادعاء علمي . فكلمة التخلف لم تخرج من الجامعة ، حيث ترى النور معظم المفاهيم الاقتصادية التي تعمد الصحافة من ثم الى تبنيها وتداولها : العكس هو الذي حصل . فوسائل الاتصال الجماهيري هي التي روجت من البدء لكلمة التخلف : لقد ظهرت هذه الكلمة ، اولا ، في الصحف ، وفي برامج التلفزيون . واقترنت كلمة التخلف منذ البداية بكلمة المساعدة : فلا بد من تقديم المساعدة لان هنالك تخلفا . وقد ظهرت كلمة التخلف في حوالي عام ١٩٤٥ ، وفي الهيئات المتصلة بسياسة وسائل الاتصال الجماهيري المتحلقة حول وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الاميركية . وقد روجت وسائل الاتصال

الجماهيري هذه وقتذاك لسلسلة من الصور والافكار التي تجسد حالة التخلف : مشاهد دمار ناجم عن المحـــل والجفاف مثلا ، انجراف الارض ، الخ .

وقد سمع الراي العام بالتخلـــف في وقت واحد مـــع الاختصاصيين . ويمكن ان نقيم مقارنة من هذا القبيل مع حملات الدفاع عن البيئة التي شنت قبل عشرين عاما . فعلماء البيئة لم يسمعوا عن التلوث الا عندما سمع به الراي العام برمته ، ولا عجب بالتالي ان كانت كلمة التخلف قـد ارتدت ، في البداية ، معانٍ متباينة . فقد بادر المؤرخون ، والجغرافيون ، وعلمـــاء الاجتماع ، في اجواء تلك الحملة ، الى اضفاء معان تتناسب مع اهتماماتهم واتجاهاتهم الايديولوجية واختصاصاتهم المهنية ، على كلمة التخلف . بيد ان هذه الكلمة ظلت ، حتى الستينات ، موضع تحفظ من قبل اهل العلم . فهي **((كلمة صحفية))** . وعلمـــاء الاقتصاد الاوائل الذين لجأوا الى استخدامها كانوا يضمونها بين مزدوجين .

لكن هذه المعاني المختلفة راحت تتبدل بدورها تبعا للمراحل. ومن الممكن تحديد سمات مرحلة ما قبل عام ١٩٦٠ بحسب طبيعة التحليل السائد آنئذ ، أماركسيا كان ام بدون احالة ماركسية . وكذلك الحال اليوم . فالتقسيم الذي يمكن اعتماده هو كما يلي: من يتكلم من جهة اولى عن الهيمنة والامبريالية ، ومن يفضل من جهة ثانية اتباع اسلوب «اللف والدوران» في تسمية الحقائق .

الملاحظة الاولى : لقد تدخل الماركسيون منذ العام ١٩٦٥ ، في حين كان رأيهم غائبا قبل خمسة عشر او عشرين عاما .

الملاحظة الثانية : ظاهرة الاستعادة . فمنذ عام ١٩٧٣ لم يعد الوضع على ما كان عليه من قبل ، على صعيد اللغة والحجج على الاقل . فقد استردت كلمات الهيمنة ، والامبريالية ، والاستقلال وشوهت من قبل اللاماركسيين : شاه ايران على سبيل المثال .

تاريخ كلمة التخلف
ودور وسائل الاتصال الجماهيري

لقد لعبت وسائل الاتصال الجماهيري في تاريخ كلمة «العالم الثالث» دورا اكثر اهمية من ذلك الذي لعبته في تاريخ كلمة التخلف .

فالعالِم الديمغرافي الفريد سوفي هو الذي «فبرك» ، بعملية صحفية ، كلمة العالم الثالث ، وذلك في ١٤ــ٧ــ١٩٥٢ . وبعد ان راجت هذه الكلمة ادعى الكثيرون أبوتها ، ومنهم جورج بالنديه . والحال ان سوفي كان قد انهى ، في ١٤ آب ١٩٥٢ ، مقالا أحال فيه القراء الى ١٤ تموز ١٧٨٩ ، وشرح فيه كيف ان العالم قد اضحى على ابواب انقلابات جذرية شبيهة بتلك التي عرفتها فرنسا في عام ١٧٨٩ . واستشهادا بالثورة الفرنسية طرح سوفي الرأي التالي : تماما كما وجدت في فرنسا ، ابان الثورة، مطالب جماهيرية صاغتها الطبقة الثالثة Tiers - Etat ، فاننا نستطيع ان نتكلم اليوم ، على صعيد العالم ، عن مطالب العالم الثالث Tiers - Monde . وقد نشر مقال سوفي في مجلة **«فرانس اوبسرفاتور»** (١) . لكن العديد من الصحفيين الذين لم يطالعوا مقال سوفي لم يدركوا ان تعبير **«العالم الثالث»** مشتق من **«الطبقة الثالثة»** . لذلك استنتجوا ان هنالك عالما اولا ، وعالما ثانيا ، وعالما ثالثا . اي : عالما شيوعيا ، وعالما رأسماليا ، وعالما لا شيوعيا ولا رأسماليا ، واستخلصوا من ذلك ان العالم الثالث هو مجموع «البلدان المتخلفة» .

---

١ ــ الاسم الحالي لهذه المجلة اصبح «لو نوفيل اوبسرفاتور» . ــ م ــ

المعاني المختلفة لكلمة التخلف

يستخدم مؤلفون شتى مصطلح «بلدان متخلفة» . فمـــاذا يقصدون به على وجه التحديد ؟

١ ــ بلدان تفتقر الى الضروري .

يذهب العديد من المؤلفين الى القول ان البلدان المتخلفة هي البلدان التي يعاني فيها الناس الجوع . وبالنسبة الى مؤلفين آخرين (ف. بيرّو على سبيل المثال) فان البلدان المتخلفة هي التي لا تكون فيها كلفة الحياة مغطاة . وقد راج هذا المصطلح فـــي سائر الحملات ، سواء أكانت وراءها منظمات سياسية ثورية أم تنظيمات رجعيــة .

٢ ــ بلدان مكتظة بالبشر .

وهذا يعني بالمعنى السكوني ان البلدان المتخلفة تتمثل بذلك المحشر البشري الشهير الذي هو آسيا الرياح الموسمية : مئات الالاف من البشر في الكيلومتر الواحد ، اي كثافة سكان ضخمة ! الاحالة الى النظرية المالتوسية واضحة هنا : فالنمو الديمغرافي المتسارع هو بحد ذاته آفة .

ان منظري اليمين نادرا ما يستخدمون حجج النمو الديمغرافي، في حين لا يأتي اهل اليسار اطلاقا بذكر هذه الحجج .

٣ ــ بلدان بلا تجهيزات .

يقول بعض المؤلفين : هنالك فائض من الاراضي الصالحـــة

للزراعة ، والكثير من الثروات ، لكن ما ينقص البلدان المتخلفة هم المهندسون ، والتجهيزات ، الخ .

وبعضهم الآخر يقول ان التنمية غير كافية .

٤ ـ الاحالة الى دخل قومي اجمالي ضعيف .

تجدر الاشارة الى ان **فنزويلا** كانت تملك ، منذ عام ١٩٤٧ ، دخلا قوميا اجماليا مرتفعا بالمقارنة مع دخل **فرنسا** مثلا . وقد اضحى اليوم الدخل القومي الاجمالي للعديد من البلدان المتخلفة مرتفعا للغاية (البحرين) .

٥ ـ الاحالة الى الجمود بحكم النمو الاقتصادي الضعيف .

كنت شخصيا قد قلت قبل عشر سنوات : «أن من نتيجة هذا الجمود نموا اقتصاديا ضعيفا يرافقه نمو ديمغرافي قوي» . وقد ترتب على ذلك طبعا اختلال في التوازن تتفاقم خطورته باطراد ، وتواكبه نتائج مؤسفة . وحتى عام ١٩٦٠ كانت هنالك كوكبة من البلدان المتخلفة تميزت بنمو اقتصادي ضعيف . لكن عدد الاقطار النامية التي لا تزال الى اليوم على هذا الوضع اخذ يتضاءل اكثر فأكثر . فنموها الاقتصادي ما فتىء يتسارع .

٦ ـ الاحالة الى مجتمع تقليدي تقادم عليه الزمن .

هنا يعرّف التخلف بدرجة النمو ، بالاحالة الى كتاب روستو: فالوضع في اقطار افريقيا ، وآسيا ، وأميركا اللاتينية مشابه ، بالاستناد الى رأي روستو ، للوضع الذي عرفته اوروبا قبل الثورة الصناعية . وقد كفلت وزارة الخارجية الاميركية توزيعا

ضخما لكتاب روستو «**مراحل النمو الاقتصادي**» . وثمة مؤلفون آخرون ، لم تحركهم اعتبارات روستو السياسية ، كتبوا يقولون: اذا بقيت المجتمعات تقليدية ، فالمسؤولية تقع على الامبريالية التي حكمت عليها بالجمود ، وتركتها في وضع اقطاعي . التخلف اذن هو طور ما قبل التصنيع .

٧ ـ الاحالة الى الازدواجية .

البلدان المتخلفة هي البلدان التي فيها قطاعان غير متمفصلين (اطروحة فرانسوا بيرّو) : قطاع حديث ، بالغ التطور التقني ، وقادر على تصدير عائداته باتجاه بلدان راسمالية اخرى ؛ وقطاع تقليدي لا يستفيد من تلك العائدات .

٨ ـ غياب الصناعة .

يزعم بعضهم من منطلق عنصري ان الدين قد انتصب حجر عثرة في وجه التصنيع : الاسلام على سبيل المثال في الاقطار العربية .

وبعضهم الآخر يقول : ان لم تكن هنالك صناعة فان الامبريالية هي التي تتحمل مسؤولية ذلك .

٩ ـ انفتاح الدارات الاقتصادية والنقدية على الخارج .

انفتاح على الخارج ، اي لا مساواة في حدود التبادل . فالدول المستعمِرة كانت تزود المستعمرات بالسلع المصنّعة ، في حين كانت المستعمرات تزود الدول المتروبولية بالمواد الاولية الخام . وهكذا تصنعت اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية واليابان بالاول ، ولم تعد الاقطار الاخرى قادرة على اللحاق بها .

تلك هي استراتيجية الامبرياليين المصممين على الحفاظ على أرباحهم .

١٠ ـ الهيمنة .

البلدان المتخلفة هي بلدان خاضعة للهيمنة الامبريالية . وكلمة الهيمنة ظهرت في اواخر الستينات . وفي السبعينات ، وبعد ازمة ١٩٧٣ النفطية ، سمعنا في غمرة ضجة اعلامية مصطنعة ، خطابات عن الهيمنة والامبريالية في أمكنة غير متوقعة وعلى لسان اشخاص غير متوقعين : لقد حصل انزلاق في الاتجاه بدءا من مواقع التحليل الماركسي .

هنا ايضا تحتل التصورات المكانية حيزا كبيرا . فمصطلح **البلد** يكتنفه التباس كبير اذ تحلل العلاقات بين البلدان بعبارات طبقية . وهكذا كان في مقدور رئيس دولة كشاه ايران ان يقول: «لقد استغلتنا الامبريالية» .

١١ ـ غياب التغيير .

كثير من المؤلفين يرون ان لا تغيير في البلدان المتخلفة . فلا تحولات تحدث فيها . وهذا مع اننا نلاحظ تغييرات كبيرة في تلك البلدان ، ومنها :

● النمو الديمغرافي .

● النمو الاقتصادي : وقد سجل النمو الاقتصادي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية تسارعا متزايدا .

● التصنيع : كان يمكن التأكيد قبل خمسة عشر عاما ان الشغل الشاغل للشركات الامبريالية الكبرى هو الحؤول دون التصنيع بشتى الوسائل . لكن عدد الدول الضعيفة التصنيع ما

فتيء يتناقص في الوقت الراهن ، وهذا ما يتفق مع استراتيجية الاحتكارات الدولية الجديدة .

التخلف في الزمن •

الاتجاه الاول هو الذي يماهي بين التخلف وبين الوضع ما قبل الصناعي (اطروحة روستو) . وثمة اطروحات تشبّه التحولات الراهنة في العالم الثالث بالوضع السائد في اوروبا قبل الثورة الصناعية (من بينها أطروحات ب. بيروخ) .

الاتجاه الثاني هو اتجاه الماركسيين الذين يعتبرون ان التخلف بدأ مع الغزو الاستعماري : اتجاه غوندر فرانك وسمير امين على سبيل المثال . يرى غوندر فرانك في التخلف ثمرة تحولات مرتبطة بالتبعية ، بالاستعمار . اما في نظر سمير امين فقد أرسيت قواعد التخلف مع قيام الهيمنة الامبريالية . ومما يقوله غوندر فرانك ايضا ان التخلف في اميركا اللاتينية قد بدأ في القرن السادس عشر وفي افريقيا الاستوائية في نهاية القرن التاسع عشر ، بالترابط مع النتائج المأساوية لتجارة الرقيق .

نقطة انطلاق التخلف تقترن اذن ببداية السيطرة الاستعمارية، والامور لم تسجل اي تغيير جذري مذّاك . لكن ثمة تحولات مستجدة في رأيي تفرض علينا ان نأخذ بعين الاعتبار ما حصل من تطورات منذ الغزو الاستعماري ، وان كانت هذه التحولات لا تقلل من اهمية السيطرة الاستعمارية .

فعلى صعيد الاستغلال الامبريالي ، اتسم الوضع الاستعماري بمراحل طويلة تعثر خلالها حل بعض المشكلات : النقص في اليد العاملة على سبيل المثال . والذين يعتقدون ان البطالة قد ظهرت في المراحل الاولى من السيطرة الاستعمارية لا يأخذون بعين الاعتبار المشكلات والاستراتيجيات التي كان على مديري المشروع الاستعماري مواجهتها ؛ فخلال فترات طويلة من الزمن كان

هنالك نقص في اليد العاملة ، لا بطالة .

وقد نجم هذا النقص عن الامور التالية :

١ ـ الانهيار الديمغرافي الذي نتج في معظم الاقطار ، ولاسيما في أقطار اميركا اللاتينية ، عن الاستغلال الاستعماري .

٢ ـ ضعف انتاجية اليد العاملة في المشاريع الاستثمارية الاستعمارية .

٣ ـ كون جزء كبير من السكان لا يزال مندرجا في اطار علاقات انتاج من النمط القروي . وهذا النقص في اليد العاملة يفسر اللجوء الى العمل القسري ، الى الاسترقاق . وهكذا يتضح، حسب دراسات ماركسية حديثة ، ان اليد العاملة المسترقة كانت غالية .

البطالة :

ان البطالة ظاهرة جديدة لم تتطور بعد في بعض من اقطار العالم الثالث وان كانت قد بدأت تعلن عن وجودها فيها . فكلما تسارع النمو الاقتصادي ، وازدادت حدة الاختلال ، انتشرت البطالة كبقعة الزيت . البطالة واحد من تناقضات النظام الراسمالي . لكن النمو الديمغرافي قد يتأخر احيانا في الظهور عن البطالة .

وقد يتسم التخلف بتشابك وتطور بعض التناقضات التي اخذت بالظهور في نهاية القرن التاسع عشر في الدول التي طالها الاستعمار .

ان النمو الديمغرافي ، ونمو البطالة ، ونمو المدن ، لهي جملة من الظواهر يستحيل تحليلها من دون الرجوع الى التحولات التي عرفتها الراسمالية في اقطار اوروبا الغربية في نهاية القرن التاسع عشر . اخيرا لا بد ان تؤخذ بعين الاعتبار التحولات التي حصلت خلال السنوات العشرين الاخيرة لتفسير استراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى .

خرائطية التخلف :

ان شتى الخرائط التي ترسم للاقطار المتخلفة تدع جانبا مشكلات العالم الثالث . والمشكلة الكبرى هي تلك المتعلقة بمكان البلدان الاشتراكية . في كتابه **«نهب العالم الثالث»** يقول بيير جاليه : «ان البلدان المتخلفة هي البلدان الخاضعة لهيمنة خارجية ، في حين ان البلدان الاشتراكية لم تعد خاضعة لمثل هذه الهيمنة» . ويخلص جاليه الى القول ان البلدان الاشتراكية ليست بلدانا متخلفة . والحال ان فيتنام ، والصين ، وكوبا ، الخ ، تعرّف نفسها بانها بلدان متخلفة . اذن فتمثيل هذه الاقطار يطرح مشكلات عدة . ومن نافل القول اننا لا نستطيع ان نترك البلدان الاشتراكية جانبا اذا ما اردنا رسم خريطة العالم .

ان سمير امين لا يدرج في خرائطيته البلدان الاشتراكية .

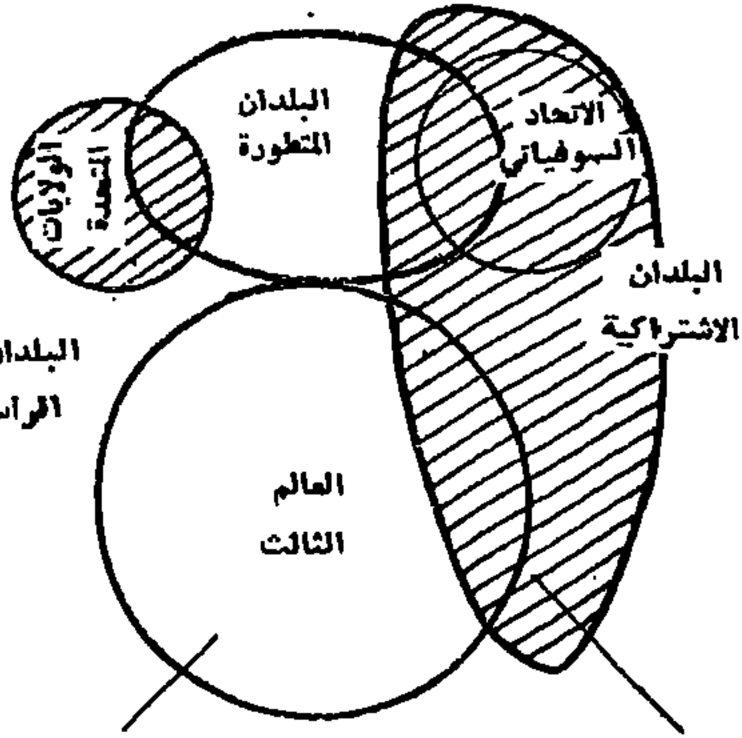
والحال ان ثمة تحولا جوهريا يطرح اليوم ، في البلدان الاشتراكية ، مشكلة القضاء على البطالة واستبدالها بوضع يتميز بنقص نسبي في اليد العاملة . بالمقابل اضحى وضع البلدان المتخلفة داخل النظام الراسمالي ، لا يطاق : فكلما ازداد النمو الاقتصادي ، وتحدثت الزراعة ، وازداد النمو الديمغرافي حدة ، وتنامت حركة التصنيع ، تفاقمت الاوضاع وأصبحت اكثر خطورة . لذلك لم يعد من المناسب طرح المشكلة من زاوية التقنية، والرساميل ، الخ . فخلال سنوات معدودة انتقلت كوبا من البطالة الحادة الى وضع امتصاص لهذه البطالة . وكذلك الامر بالنسبة الى فيتنام ، والصين ، وكوريا ...

هذه البلدان الاشتراكية تصنف في عداد البلدان المتخلفة لمجرد وراثتها لوضع مشترك ، استعماري او استعماري جديد . والحال انه يفترض في التخلف ان يكون مؤشرا الى بعض الاشكال المتفاقمة لتناقضات النظام الراسمالي : فتناقضات التخلف الاساسية هي تناقضات النظام الراسمالي . لكن تناقضات النظام الراسمالي تبرز ، وتتفاقم ، وتتسارع على نحو خاص في

بلدان افريقيا ، وآسيا ، وأميركا اللاتينية (مثال ذلك النمـــو الديمغرافي المفرط الارتفاع) .

لقد تحررت الدول الاشتراكية من هذه التناقضات في تواريخ مختلفة ، وباتت اليوم تواجه تناقضات اخرى . ونستطيع ان نعتبر ان هذه الدول تندرج في عداد العالم الثالث ، شرط ان نوضح انها ما عادت تتسم بتناقضات التخلف الاساسية . ويبقى مفهوم العالم الثالث ملائما بقدر ما لا نجعل منه رديفا لـ «البلدان المتخلفة» . ويمكن اعتبار العالم الثالث مجموعة تضم من جهة

الدولتان العظميان



البلدان المتخلفة الراسمالية : تناقضات التخلف لا تزال تتطور فيها . البطالة تتفاقم طردا مع التحديث .

البلدان الاشتراكية في العالم الثالث : تناقضات التخلف تم تجاوزها بنتيجة تصفية علاقات الانتاج البطالة ايضا صفيت .

اولى بلدانا راسمالية تزداد فيها تناقضات التخلف حدة مع تنامي الرأسمالية ، ومن جهة اخرى بلدانا اشتراكية لم تعد تعرف هذه التناقضات وان لم تصبح بعد اقطارا «متطورة» .

مناقشة

سؤال اول : لم يتعرض ايف لاكوست للبلدان غير المنحازة ؟

سؤال ثان : ما المدلول الدقيق لمصطلح العالم الثالث ، وما ارتباطه بمصطلح التخلف ؟

إ. لاكوست: ان مصطلح **العالم الثالث** صحفي الاصل والمنشأ. وهو مصطلح مشوب بالغموض . اما بالنسبة الى البلدان الاشتراكية فهي تعاني تناقضات خاصة ومختلفة: فعلاقات الانتاج فيها تختلف عن العلاقات السائدة في البلدان الراسمالية .

ج. دريش : ليس لمصطلحي التخلف والعالم الثالث معنى واحد . فمصطلح العالم الثالث يبدو ذا مدلول سياسي . أما مصطلح التخلف ، او التطور ، فهو عام للغاية . انه يشير الى دول ، كما من الممكن رسم خريطة له داخل حدود الدولة الواحدة . ولا يمكن تعريفه عمليا الا بقرارات تتعلق بدرجة التخلف او بدينامية التطور . ان مفهوم التخلف اذن يندرج داخل المفهوم السياسي للعالم الثالث .

وكي نكشف عن التباين بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة داخل النظام الراسمالي ، لا بد ان نستعين بمفهوم الهيمنة .

ا. لاكوست : ان مفهوم الهيمنة لا يساعدنا على التمييز بين البلدان الاشتراكية وغيرها من البلدان ؛ ذلك ان آثار الهيمنة قائمة في البلدان الاشتراكية ؛ أما في البلدان المتخلفة التابعة للنظام الراسمالي فان الاقلية المتمتعة بالامتيازات هي التي تخدم مصلحة هيمنة الامبرياليين . بالمقابل ، فان ثمة تفاوتا كبيرا في علاقات الانتاج بين البلدان الاشتراكية والبلدان المتخلفة .

المشكلات السكانية في العالم

الفريد سوفي

على الرغم من غنى الموضوع الفائق ، فاننا لا نستطيع ان ندرس المشكلة السكانية على حدة (فالاقتصاد يبقى دائما حاضرا ، ولو من خلال مشكلة التغذية) ، ولا ان نتعرض للبلدان الفقيرة في حد ذاتها ايضا (لا اود ان أستخدم هنا تعبير **العالم الثالث** مع انني كنت اول من أطلق هذه التسمية في عام ١٩٥٢ ، بالمقارنة مع **الطبقة الثالثة**) . فالوضع الراهن للعلاقات الدولية يحول دون امكانية دراسة اقتصاد هذه البلدان على نحو منفرد ، لان ما من بلد من بينها يستطيع ان يعيش في حالة من الاكتفاء الذاتي .

المشكلات السكانية في مرحلة ما قبل الحرب :

لم يكن ثمة مشكلة سكانية عالمية بالمعنى الكامل للكلمة ، لان

النمو السكاني ، الابطأ بكثير مما هو عليه الان ، لم يكن ينطوي على وعيد في الظاهر . وفي بلدان اميركا اللاتينية ، وافريقيا ، وآسيا ، كانت هنالك مشكلة غذائية ، لكن قلة من الناس كانت مطلعة عليها . ولم تع اوروبا هذه المشكلة الا بعد صدور كتاب غوسيه دو كاسترو **جغرافيا الجوع** . وليست المشكلة على كل حال مشكلة جوع ، وانما مشكلة سوء تغذية .

الانفجار السكاني في مرحلة ما بعد الحرب :

لقد برزت بعد الحرب ظاهرة لم يكن احد ليتوقعها : ظاهرة الانفجار السكاني . وقد اقترن ظهورها بمرحلة ازالة الاستعمار، من دون ان تكون بينهما اي علاقة : فقد تجلت هذه الظاهرة إما بعد ازالة الاستعمار (كما في الهند على سبيل المثال) ، واما قبلها ، كما في الجزائر او في افريقيا السوداء ؛ وقد تبلورت ، على نحو مماثل ، في اميركا اللاتينية مع ان هذه القارة لم تعرف تحولات سياسية .

وقد نجم تنامي السكان اساسا عن تراجع معدل الوفيات ، وجزئيا عن ارتفاع معدل الولادات . وارتفاع معدل الوفيات كان بدوره ناجما الى حد كبير عن تراجع معدل وفيات البالغين ، وعلى الاخص النساء . فالتقنية التي كانت اكثر التقنيات الثلاث سرعة في الانتشار (ونعني على التوالي تقنية تخفيض معدل الوفيات ، وتقنية تخفيض معدل الولادات ، وتقنية التنمية الاقتصادية) هي التقنية الاولى ، اي تخفيض معدل الوفيات . والمقصود هنا التقنية الجماهيرية ، لا التقنيات المرهفة الضعيفة التأثير على النمو السكاني ؛ وقد سمحت هذه التقنية البدائية ـ تلقيح الاطفال ، توفير المياه الصالح للشرب في المدن ـ بتخفيض معدل الوفيات بنسب كبيرة وغير معروفة من قبل .

الاخلال بالتوازن السحيق القدم :

ان الشعب «البدائي ديموغرافيا» هو الشعب الذي يعيش بلا طب فعال ، والذي لا يسعى الى الحد من ولاداته ، او على الاقل لا يستطيع ذلك : معدل الولادة عنده يقارب ٤٥ بالمئة ، ومعدل الوفيات يتراوح بين ٣٥ و٤٠ بالمئة . وتنجم عن هذا التفاوت زيادة طفيفة في عدد السكان ، زيادة كثيرا ما تذهب بها الآفات الثلاث : المجاعات ، والاوبئة ، والحروب .

لقد اختل هذا التوازن السحيق القدم نتيجة تراجع معدل الوفيات . فهذا المعدل الذي كان يتراوح بين ٣٥ و٤٠ بالمئة في الاقطار الضعيفة النمو ، اصبح يتراوح بين ١٥ و٢٠ بالمئة ، بل تراجع في بعض الاقطار الى ١٠ بالمئة : الحالة القصوى هي حالة سنغفورة او هونغ ـ كونغ ، حيث معدل الوفيات ٥ بالمئة ، اي نصف معدل الاقطار المتطورة ، وذلك من جراء فتوة سكانهما (فعدد الشيوخ ضئيل للغاية) .

خوف البلدان الغنية :

لقد امست الطفرة السكانية محسوسة بدءا من العام ١٩٤٧ .

وقد واجهتها البلدان المتطورة منذ البداية ، والولايات المتحدة على الاخص ، بردود فعل فزعة . وادت ردود الفعل هذه الى تنشيط الابحاث الهادفة الى ايجاد افضل التقنيات لتحديد النسل ، غير انها أدت ، في الوقت نفسه ، الى نشوب صراع خطير .

الصراع بين ماركس ومالتوس :

بعد فاصل زمني دام قرنا ونصف قرن ، تجدد الصراع بين

ماركس ومالتوس ، وانما على صعيد عالمي هذه المرة .

ان الرأي العام لا يعرف في الواقع فكر مالتوس حق المعرفة. فقد كان مالتوس غنيا يخشى الفقراء . كان يقول : «اذا كان الفقراء فقراء ، فلأنهم ينجبون كثيرا» . وقد حمّل ، بهذه الحجة، الفقراء انفسهم مسؤولية فقرهم ، الامر الذي أثار سائر الاشتراكيين عليه .

وقد برز هذا الصراع مجددا في عام ١٩٥٠ على صعيد عالمي، ودار بين الاميركيين والسوفييت . وقد انضم الى هؤلاء الاخيرين بعض مناهضي المالتوسية (علماء واثقون بامكانات العلم ، كثالكة ، الخ) .

ان الكتاب الحديث للاستاذ انيكين ، من جامعة لومولوسوف، **الفكر الاقتصادي قبل ماركس** (في الاقطار الاوروبية ، وعلى الاخص في فرنسا وانكلترا) دراسة جديرة بالانتباه ، مكتوبة باتقان ، تتناول بالتحليل سائر المؤلفات الفرنسية والانكليزية بشيء من التسامح الباسم ، حتى ولو كانت هذه المؤلفات تحمل اسم سيسموندي او برودون ، خصمي ماركس اللدودين . لكن شخصا واحدا استثني من هذه النظرة المتسامحة : انه مالتوس الذي عرّفه الاستاذ انيكين بأنه « الشخصية الأقبح في الاقتصاد» . لماذا ؟ لان مالتوس لا يزال قيد العمل اذا ما صح التعبير ، اي لا يزال خطيرا .

ولا تزال مشكلة السكان في العالم تحدث اليوم شقاقا وانقساما بين الناس من جراء محافظة النمو السكاني على ايقاعه السريع . ويمكن ان نقيم تمييزا بين فئتين متعارضتين :

– فئة الذين يجعلون من التقدم الاقتصادي شرطا مسبقا ، وذلك لتأمين اعاشة الشعوب المحرومة ، وتسهيل تخفيض معدل الولادات بعد ذلك .

– فئة الذين يرون انه من الانسب البدء بتخفيض معدل

الولادات : فضغط الاعباء لا بد ان يليه تحسن في الوضع الاقتصادي .

منذ ثلاثين عاما اذن ومسألة تحديد النسل مطروحة ؛ بيد ان هذه المسألة قد اتضحت شائكة وعويصة اكثر مما كان يتوقعه من ليس لهم خبرة واسعة في هذا الموضوع .

وسوف أستعين بطرفتين شخصيتين ـ أعتذر لذلك ـ كي أعطي صورة عن جهل الناس عامة بالشؤون الديمغرافية .

واقعتان بليغتان :

قبل خمسة عشر عاما ، اي في عام ١٩٦٢ ، كنت في سانتياغو . ذات صباح اتصل بي هاتفيا مدير مستشفى للتوليد وطلب مني ان اقابله على جناح السرعة . كان صوته متأثرا للغاية. وفي مكتبه في المستشفى عرض عليّ حلقة ليبس (وسيلة من وسائل منع الحمل ، توضع داخل الرحم) ، التي كانت لا تزال حديثة العهد آنذاك ، واعرب لي عن توجسه الشديد من إقفار تشيلي من السكان ، وعن تخوفه من ان يتحمل امام التاريخ مسؤولية الحكم على شعب بلاده بالزوال . وقد أكدت له جازما انه لا يجازف على الاطلاق بالقضاء على الشعب التشيلي ، لكنه لم يبدُ مقتنعا بكلامي .

هنا حصلت حادثة لا اجد ما أصفها به سوى انها كانت من صنع ... العناية الالهية ! فقد دخلت علينا ممرضة وقالت ، موجهة كلامها الى مدير المستشفى : «لقد سألنا السيدة الشابة في الغرفة رقم ٤ عما اذا كانت سعيدة لانجابها طفلها التاسع فأجابتنا بكثير من السذاجة : اني سعيدة للغاية لان هذه هي المرة الاولى التي انام فيها على سرير» . فهذه التي كانت تسكن كوخا حقيرا في أحدى مدن الصفيح في سانتياغو ، لم تدرك طبعا معنى السؤال الذي وجه اليها .

استدرت عندئذ نحو المدير وقلت له : «ارأيت ؟ ليس هنالك اي خطر من افراغ تشيلي من سكانها» .

اما الحادثة الثانية فهي تصور لنا ردود الفعل الحادة التي قد تستثيرها الدعاية ، غير الذكية ، من اجل تحديد النسل .

وقعت هذه الحادثة في جامعة فنزويلا في كاراكاس قبل عشرة اعوام تقريبا . وكانت الجامعة في تلك الايام حرة تماما ، لذلك غصت جدرانها بصور غيفارا . وقد استقبلني رئيس الجامعة ، وهو من اعضاء الحزب الشيوعي ، بالعبارة التالية : «سيد سوفي ، لقد دعوناك الى كاراكاس كي نقف على رأيك بصدد تحديد النسل في فنزويلا . لكني اود ان أصارحك على الفور بالحقيقة التالية : ان تحديد النسل من شانه أن يلحق بنا الضرر وإلا لما نصحنا به الاميركيون بذلك الالحاح الشديد . لذا فأنا ضده ! » .

اذا كان رد فعل كهذا قد صدر عن رئيس جامعة ، فلا داعي لاستغراب ردود الفعل العنيفة والحادةالتي قد تصدر عن اشخاص اقل ثقافة : والواقع ان فكرة تحديد النسل في بلد من البلدان لا بد أن تصدر عن هذا البلد بالذات .

ورد الفعل شبه البيولوجي هذا تجلى ، على صعيد عالمي ، في بوخارست حيث عقد في عام ١٩٧٤ **المؤتمر العالمي للاسكان** ؛ مؤتمر كبير تميز بطابعه السياسي (اشرفت عليه منظمة الامم المتحدة) وتمثلت فيه سائر حكومات العالم . وكان الغرض من هذا المؤتمر اقرار «خطة عمل عالمية» تقضي بتخفيض معدل الولادات في سائر البلدان . وقبل ان تفتتح المساجلة انفجرت ثورة حقيقية ، بقيادة الجزائر . وكان موقف الثائرين على الخطة يتلخص كالآتي : «انتم تطالبون بتحديد ولاداتنا ، في حين نطالب نحن بمنح الاولوية للتطور الاقتصادي ؛ فتحديد النسل امر ثانوي ، وليس له الا دور مساعد» .

وفي النهاية تم التوصل الى ضرب من التسوية : فقد اتفق المؤتمرون على ان تحديد النسل لا بد ان يندرج في اطار خطة عامة للتنمية الاقتصادية .

التقارير المرفوعة الى نادي روما :

التقرير الاول الذي رفع الى نادي روما في عام ١٩٧٢ ، وهو تقرير **معهد ماساشوستس للتكنولوجيا** ، كان ، حسب تعبير الاقتصادي الفرنسي س.س. كولم ، اسوأ النماذج الرياضية على الاطلاق : فقد اقترنت فيه روح الدعاية باحتقار عميق للانسان .

وجاء التقرير الثاني المرفوع الى نادي روما (من قبل السيدين بستيل وميساروفيتش ، عام ١٩٧٤) اكثر تخييبا للآمال بعد ، ومحملا بالاخطاء ، الفادحة احيانا .

فلما كان بعضهم قد انتقد التقرير الاول لانه أطلق أحكامه وكأن العالم كل واحد ، متجاهلا الدرجات في الفقر او الغنى ، حاول التقرير الثاني تفادي هذا الخطأ ، فعمد الى تقسيم العالم الى تسع مناطق متجانسة نسبيا . وقد تضمنت واحدة من هذه المناطق ، التي حكم عليها بأن تكون خليطا عجيبا من البلدان ، افريقيا الجنوبية ، واسرائيل ، ونيوزلندا ، واوستراليا و... تازمانيا(١) . لقد حسب هذان المؤلفان المرموقان تازمانيا بلدا مستقلا ! لكن يبقى هذا الجهل للجغرافيا مجرد هفوة (خطأ صفرين مثلا في حساب الطاقة الشمسية ...) .

لقد خلص التقرير الى القول : «ان تأخير عشرين عاما في انتهاج سياسة سكانية حاسمة قمين بزيادة معدل وفيات الاطفال بنسبة ٣٠٠ بالمئة .

---

١ ـ تازمانيا : جزيرة خاضعة للسيادة الاوسترالية . ـمـ

ثمة سؤالان يطرحان نفسهما بهذا الصدد :

ـ ماذا يقصد الكاتبان ب «السياسة السكانية الحاسمة» ؟ انهما في الواقع يجهلان كل شيء عن هذا الموضوع .

ـ ومن سيكون ، على الصعيد العالمي ، المسؤول عن انتهاج وتطبيق هذه السياسة ؟ السيد فالدهايم ؟ ام الجمعية العمومية للامم المتحدة ؟

والواقع ما ان يبتعد هذان العالمان الرياضيان المرموقان عن معادلتهما التفاضلية ، حتى يسقطا في الابتذال والسذاجة لجهلهما بأبسط الوقائع الاولية . فالفلكي يسقط في قاع البئر .

الجهود المبذولة لتحديد الولادات :

ان الدول الضعيفة التطور ، والتي تُجمع عادة ، تسهيلا للأمور ، تحت تسمية «العالم الثالث» المشتركة ، تختلف في الواقع اختلافا ملموسا . ومروحة تباينها تتلخص كالآتي :

ـ التطور الاقتصادي (الناتج الفردي الخام) : من ١ الى ١٢ .
ـ الولادات : من ١ الى ٣ .
ـ الوفيات : من ١ الى ٦ .

ان اول بلد جرت فيه محاولة رسمية لتحديد النسل هو الهند (سياسة نهرو منذ عام ١٩٥٠) . وقد استمرت الجهود الحكومية في هذا الاتجاه ، لكن النتائج لم تكن مرضية . واذا كانت حكومة السيدة غاندي قد سقطت مؤخرا فمرد ذلك ، الى حد ما ، الى ردود فعل الشعب الهندي السلبية على حملة التعقيم الذي كان شبه الزامي في بعض المناطق .

والواقع ان ثمة جهودا ، رسمية او خاصة ، تبذل في معظم الاقطار من اجل التشجيع على الحد من الانجاب . بيد ان تحديد النسل يقتضي توفر قدر محدد من التطور الثقافي .

هدف مرتقب للامم المتحدة :

سعى قسم السكان التابع للامم المتحدة ، والذي يديره ببراعة الفرنسي ليون طباع ، الى تحديد المهلة اللازمة لبلوغ الهدف المنشود : ثبات عدد سكان الارض . وقد اتضح ان تحقيق هذا الهدف يمر عبر مرحلتين :

ـ **تعميم اسرة الولدين** . انها مرحلة اخلاقية ، تحوّل عميق في العقلية الجماعية قد يتطلب ثلاثة أجيال ويقودنا الى ما يقارب من تسعة مليارات نسمة .

ـ بعد تعميم اسرة الولدين (او اكثر بقليل لضمان تجدد الاجيال) سيواظب سكان الارض على هذا التزايد الحسابي لفترة اخرى من الزمن ، بفعل ما يمكن ان نسميه بظاهرة «السرعة المكتسبة» . والمفروض في الاجيال الشابة في الواقع ان تجتاز هرم الاعمار وأن تملأه بأكمله . وينبغي ان نتوقع ستين عاما آخر من التزايد ، لكن في صفوف الراشدين والشيوخ فقط هذهالمرة.

ويفترض ان يستقر عدد سكان العالم حوالي العام ٢١٠٠ ، وأن يثبت عند ١٣ مليار نسمة تقريبا .

المشكلة الغذائية :

ان تأمين الغذاء لهذه المليارات الثلاثة عشر يطرح مشكلة . وكلمة «الجوع» غالبا ما تستخدم في غير مكانها : فالطفل المتخم بالمنيهوت (١) لا يعاني الجوع ، لكنه يعاني مع ذلك نقصا في

---

١ ـ المنيهوت : جنس من النبات يستخرج من جلوره دقيق نشوي ، وقد جلبه المعمرون الاوروبيون الى افريقيا بديلا من القمح (الغالي الثمن) لتغذية المستعمَرين . ـم ـ

التغذية .

ان التضامن العالمي مقصّر في هذا المجال . ولا ريب في ان انشاء منظمة الـ «فاو» (منظمة التغذية والزراعة) يشكل مرحلة هامة على طريق هذا التضامن ، لكن قيام هذه المنظمة لم تعقبه الجهود المطلوبة والمناسبة .

لقد اعطت المنظمات الدولية وشتى الاقطار الاولوية ، بعد الحرب ، لتصنيع البلدان الضعيفة التطور .

وكانت الحجج التي تشهر لتبرير هذا الخيار كالآتي :

ـ التصنيع يعني الاستقلال .

ـ التصنيع يسمح بالحصول على الثروة .

والواقع انه نظرا الى صعوبة وضع السياسة الزراعية موضع تطبيق ، فان المسؤولين السياسيين ينجذبون الى الصناعة .

غير ان المضي في هذا الاتجاه كان يعني تجاهل ضرورة تأمين الطعام للشغيلة اولا .

وقد تم الاعتراف بهذا الخطأ في العام ١٩٦٥ . وبعد هذا التاريخ اضحت شؤون التغذية تحظى بنصيب أوفر من القروض الممنوحة .

ان خطرُ المجاعة التي هددت الهند في عام ١٩٦٥ هو الذي فرض ، جزئيا ، تصحيح هذه السياسة . وان كانت هذه المجاعة لم تحصل في الحقيقة ، فالفضل في ذلك يرجع الى الشروط المناخية التي اتضحت افضل مما كان متوقعا لها ، وايضا وعلى الاخص الى استخدام بذور جديدة عالية المردود ، اي الى تطبيق «الثورة الخضراء» . وقد انتقد الخبراء الزراعيون هذه «الثورة الخضراء» . ولا شك انها عادت بالفائدة بوجه خاص ، ومن الزاوية المالية ، على المزارعين الاغنياء ؛ غير انها اذ زادت كمية المواد الغذائية المتوفرة ، ساهمت في تحسين الشروط الغذائية للطبقات المحرومة . لكن بما ان الزيادة في الانتاج ترافقت بزيادة

قوية جدا في عدد السكان ، فان المشكلة لم تحل ، لا من قريب ولا من بعيد . ففي معظم الدول الضعيفة التطور لا تزال الكمية الوسطية من الغذاء التي يستهلكها الفرد هي نفسها التي كان يستهلكها قبل خمسة وعشرين عاما . لقد حافظ الغذاء اذن على مستواه السابق ، في حين ان الاقتصاد سجل تقدما ملحوظا ، ولاسيما في الميدان الصناعي .

تجربة لها دلالتها :

تجمع سائر النظريات السكانية ـ الاقتصادية على أن التزايد السريع في عدد السكان لا بد ان ينعكس سلبا على مستوى المعيشة . ولا تكاد تشذ نظرية واحدة عن هذا الموقف . لذا رأينا انه من المفيد التأكد من صحة هذه القوانين بوضعها على محك التجربة .

ينشر البنك الدولي سنويا معلومات متعلقة بالدخل القومي الخام وبعدد سكان سائر اقطار العالم . وقد عمدنا ، انا والسيد شينيه Chesnais ، الى اقامة مقارنة ، بالنسبة الى البلدان الضعيفة التطور السبعة والسبعين ، وعلى فترة زمنية تمتد من ١٩٦٠ الى ١٩٧٤ ، بين تزايد سكانها من جهة ، وتزايد دخلها الفردي الخام من جهة اخرى (هذا الدخل الذي يعد المقياس الاول لمستوى المعيشة) .

وكان من المفروض ، حسب هذه النظريات ، ان يكون معامل الارتباط بين هذين العددين سلبيا تماما . بتعبير آخر ، كان من المفروض ان يكون ارتفاع الدخل الفردي الخام ، في الاقطار التي شهدت تناميا سريعا لعدد سكانها ، دون ما هو عليه في الاقطار الاخرى ، هذا ان لم يسجل هذا الدخل هبوطا لا ارتفاعا .

والحال ان النتيجة جاءت مختلفة تماما : فقد كشف معامل الارتباط عن تعادل خلال الاعوام الاربعة عشر (بل انه مال احيانا

باتجاه الايجابية) .

فاذا ما عيّنا ، على رسم بياني ، النقاط التي تناسب كل بلد من هذه البلدان ، كان من المفروض ، حسب النظرية ، ان تصطف هذه النقاط حول خط واضح الهبوط . لكننا في الواقع لا نلمس شيئا من هذا القبيل ، اذ ان النقاط تشكل سحابة عادمة الشكل.

لكن لماذا تقع نظريات ، تبدو ظاهريا كاملة وبلا عيب ، في اخطاء فادحة كهذه ؟ لان النماذج تحتوي في الحقيقة على عنصر متمرد ، هو العنصر البشري . فالنموذج يقوم على اساس ان السلوك البشري هو دوما واحد ، وانه لا يتبدل مهما اختلفت الظروف . والحال ان السلوك البشري يتبدل ، وعلى الاخص من جراء الصعوبات التي يواجهها . ومن يدرس تطور العالم دون ان يحسب حسابا لردود فعل البشر ، وللعوائق الخلاّقة ، يسير حتما نحو الفشل .

البحث عن تقنيات اكثر فعالية للحد من الولادات :

تجري في الولايات المتحدة ابحاث مكثفة ، لكنها اصطدمت بعائق غير متوقع . فشهادات الترخيص التي تمنحها **ادارة الاغذية والادوية** باتت أصعب منالا منذ كارثة التاليدوميد . فهذا المسكن، الذي كان يعطى للنساء الحوامل ، تسبب قبل خمسة عشر عاما في ولادة اطفال معاقين ، ضامري الأذرع . ومما زاد في الضجة التي أثارتها هذه الحادثة المفجعة كونها قد وقعت في أغنى بلدان العالم . ومنذ هذه الحادثة المأساوية اشتدت الرقابة وأصبحت اكثر صرامة ، وباتت وسائل منع الحمل تتطلب فترة تجريب اطول بكثير من قبل . ولم تعد ربحيتها مضمونة من جراء ذلك ، الامر الذي دفع بالعديد من المختبرات الى التخلي عن انتاجها والى التخصص في صنع مستحضرات التجميل .

ومن بين وسائل منع الحمل التي عانت بشكل خاص من التأخير ، السدادة المعقّمة تحت الجلدية ، التي يفترض فيها تأمين تحكم تام بالامومة ، والتي قد لا تحظى في نهاية المطاف بشهادة ترخيص . على كل حال يكشف انتشار الاجهاض في البلدان المتطورة كم كانت الآمال الساذجة لدعاة منع الحمل تفتقر الى اساس متين وصلب .

والى جانب هذه الابحاث عن وسيلة مثلى لمنع الحمل ، نذكر بعض الاقتراحات ، الغريبة بهذا القدر او ذاك ، التي تقدم بها بكثير من الرصانة والجد ، بعض العلماء ؛ منها على سبيل المثال:

ـ اضافة مادة معقّمة ـ اي حائلة دون الحمل ـ الى مياه المدن (اسوة بتجربة اضافة مادة الفليور الى المياه في الولايات المتحدة لتجنب تسوس الاسنان) .

ـ الترويج لملح طعام معقّم هو الآخر (الراغبون في الملح العادي سيجدون انفسهم مضطرين عندها الى الحصول عليه من مخازن خاصة) . بيد ان هذه المشاريع لم تتجاوز حدود المؤتمرات، ان في الولايات المتحدة وان في خارجها .

الثقافة ، عامل اساسي :

بيد ان تقنيات منع الحمل انتشرت مع ذلك في عدد من البلدان على نحو فعال للغاية (سنغفورة ، هونغ كونغ ، فورموزه ، بل وجزيرة موريشيوس ايضا) . وتتمتع شعوب هذه البلدان جميعها بسوية ثقافية لا بأس بها ، بشرط ان نفهم كلمة «ثقافية» هنا بمعناها الواسع . بالمقابل فان سائر الجهود التي بذلت مع الشعوب الفقيرة ، الأمية، والتي لا تتمتع بشروط سكنية لائقة ، كأهل الريف في الهند ، وسكان بنغلادش ،وباكستان ، وبوليفيا، الخ ، ان هذه الجهود لم تعط نتيجة تذكر .

المشكلة اذن لم تجد بعد حلا لها . والخطر لا يزال قائما ،

وعلى الاخص على الصعيد الغذائي .

العودة الى المشكلة الغذائية :

هل هنالك فعلا مشكلة غذائية عالمية كما بات يردد المرددون في كل مكان ؟ عديدون في الواقع هم الذين يحاكمون الامـور وكأن سائر البشر يحصلون على طعامهم من مطعم جماعي عالمي ، يتولى رئيس الطهاة فيه توزيع نصيب معلوم من الغذاء على كل واحد من سكان الارض الاربعة مليارات ، وذلك بواسطة مغرفة كبيرة .

لكن الواقع يختلف كثيرا عن هذه الصورة . فالتضامن بين البشر لا يزال دون المطلوب بكثير ، بكثير للغاية . ومشكلة التغذية لا تزال مشكلة نوعية خاصة بكل بلد .

لكن لنفترض مع ذلك ان هنالك تضامنا مطلقا بين البشر : لقد اثبت الخبير الزراعي الفرنسي م.ج. كلاتزمان في كتابـه **إطعام عشرة مليارات نسمة** ؟ انالجواب على هذا السؤال قابل ، من المنظور التقني ، لان يكون ايجابيا ، بفضل التقنيات المتوفرة حاليا او التي هي رهن التحقق ؛ بيد ان هذا الانجاز يفتـرض استصلاحا كاملا للاراضي القابلة للزراعة كافة ، الامر الـذي يفترض بدوره بذل جهود طائلة وتوفر شروط سياسية هي بعيدة عن ان تكون متحققة .

لذلك فان المسالة لا تزال مطروحة بكامل جوانبها ؛ وقـد تؤدي ذات يوم الى بعث مبدأ «المجال الحيوي» ، وانما لسبب وجيه هذه المرة . صحيح اننا لم نصل بعد الى هذا الحد ، لكن الولايات المتحدة قد استبقت الامور منذ الان ، فزادت انتاجهـا الزراعي الذي كانت القوانين تفرض عليـه حتى الان قيودا مشددة .

مناقشة :

ك. كوكري ـ فيدروفيتش : أليس هنالك من تناقض ظاهري بين التخوف الشامل من جهة والتحليل الاقتصادي الاصغر من جهة اخرى ؟

فعلى صعيد التحليل الاقتصادي الاكبر في الواقع ، وانطلاقا من المجتمع الراسمالي ، نلاحظ في العالم بمجمله تحسنا تقنيا لا مراء فيه ، ان على الصعيد السكاني وان على الصعيد الغذائي . وثمة مؤشر له دلالته : فقد اعلن اكثر من مرة عن كوارث ديموغرافية مرتقبة . غير انها لم تحصل . وقد بينت لنا كيف انه بالامكان ، في سياق الوضع السياسي العالمي الراهن، تحقيق تقدم وتحسن . لكن عندما نجري مع ذلك دراسة اقتصادية صغرى ، على مستوى الدول او مناطق معينة ، فاننا نلاحظ بالمقابل تفاقما في المشكلات الاجتماعية .

من هنا هذه المشكلة العصيبة : اليست العلاجات التقنية الراهنة عاجزة عن ان تحد من تفاقم الصراعات الاجتماعية الناجمة عن الديموغرافيا ؟ مع ذلك فماذا يمكن فعله في اطار الوضع السياسي العالمي الراهن ؟ وما هي حدود العمل التي سنصطدم بها ؟ أفليست المشكلة ، في نهاية المطاف ، مشكلة سياسية ؟

جان دريش : لقد امكن تفادي بعض الكوارث فعلا .

الفريد سوفي : ان سائر التنبؤات التي اطلقت بصدد دنو ساعة حدوث كوارث مروعة لم تتحقق فعلا حتى الان ، ربما بسبب وجود نوع من التوازن في كل قطر من الاقطار ، وان كان هذا التوازن متعرضا دوما للاخلال به .

وقد اعطت الصين ، على الصعيد الاقتصادي ، مثالا عن تجربة موفقة . فليس انتاج الصين الغذائي للفرد الواحد اعلى من انتاج الهند ، لكنه موزع على نحو افضل . بيد اني ارفض مع ذلك اختيار الموقف الاسهل ، الذي طالما بتنا نلمسه ، والذي

يمكن تلخيصه على النحو التالي : «أني على استعداد تام لتقديم المساعدة للبلدان المعانية من الضيق والشدة ، لكن لا مجال للقيام بأي عمل في الوقت الحاضر لان حكومات هذه البلدان «سيئة» . فعندما يعاني رجال ، ونساء ، واطفال من سوء التغذية فـــان الاعذار لا تقبل . بالمقابل ، يجب الا نتوهم أن الناس ، حالمـــا يجوعون ، يصبحون مستعدين للثورة : فالامثلة التي تقدمها لنا اميركا اللاتينية ، ولاسيما المثال البوليفي ، بليغة الدلالة بهـــذا الصـــدد .

جان دريش: الا تعتقد بأننا نعيش مرحلة انتقالية ؟ ولو اخذنا بعين الاعتبار كل ما اسلفت ذكره ، لبدا انه من المتعذر اطـــلاق التنبؤات . وبالفعل ، نحن نلاحظ تزايدا سريعا في عدد سكان الكرة الارضية برمتها ، لكننا نلاحظ ايضا غياب المجاعات الكبرى. والسبب الوحيد في نظرنا هو ان المجاعات قد باتت تقترن ، في كثير من الاحيان ، بحركة تضامن عالمي كبرى . فان كانت المجاعات الكبرى قد زالت في القرن العشرين ، فمرد ذلك الى امكانيـــة المبادلات الدولية السريعة .

وهكذا فان الناس يحال بينهم وبين الموت ، لكن من دون ان تتوفر لهم فرص عمل افضل . ونلاحظ ، من جهة اخرى ، ان الانتاج الزراعي الفردي قد استقر نسبيا خلال السنوات العشر الماضية . صحيح ان الثورة الزراعية قد حققت بعض النجاحات في الهند ، خلال السنوات الاولى ، لكن كل ما توصلت اليه هو الحؤول دون ان يموت الناس من الجوع . وليس ثمة ما يبشر بثورة اجتماعية جذرية في الهند ، كالتي حصلت في الصين .

سؤال : نلاحظ ان السيد سوفي قد رد المشكلة الغذائية في عرضه الى مشكلة تقنية محضة . وقد تجنب التعرض الـــى مشكلات البنية الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية .

سؤال : لقد تكلم السيد سوفي عن التضامن الدولي . فهل يمكن أن يحصل تضامن بين الدول النامية والدول الامبريالية ؟

ألفرد سوفي : ثمة التباس على الصعيد الجوهري : فموقف البلدان الغنية من هذه المشكلات ليس واحدا : تارة تطلق هذه البلدان صفارات الانذار منبئة بمجاعات وشيكة ، وتارة اخرى تغرق في اللامبالاة . ولا تعطي الدول الغنية الا ما يكفي للحؤول دون موت الناس جوعا . لكن من الوهم ان نتصور أن المصاعب ستزول مع حصول تغيير اجتماعي أن عند الاغنياء ، وإن عند الفقراء . فالدول الاشتراكية المتطورة هي أقل سخاء من غيرها. ومن جهة اخرى ، فان الدول الاشتراكية الضعيفة التطور لم تتفوق في سياستها الزراعية (غينيا ، الجزائر ، الخ) . يقول الخبير الزراعي ج. كلاتزمان انه من الممكن ، من الناحية **التقنية** ، تامين الطعام لعشرة مليارات نسمة ، وذلك باستثمار سائر الاراضي الزراعية على النحو الامثل وبمنح الزراعة أولوية الاهتمامات . لكن الشروط السياسية بعيدة جدا عن ان تكون مستكملة .

ويتحمل مواطنو البلدان الغنية من جهة اخرى قسطا من المسؤولية ، كما بيّن ذلك رينه دومون و م. سيبيد وغيرهما ، بسبب فرط استهلاكهم للبروتينات والمواد الدسمة . ان بهائم البلدان الغنية تتفوق على رجال البلدان الفقيرة في السوق الدولية . لكن يصعب علينا ان نتصور الرؤساء كارتر وديستان وبريجينيف وقد أقدموا على فرض قيود على تربية المواشي في بلادهم كي يوفروا حريرات أولية لحساب البلدان الفقيرة . ان المسؤولية تقع علينا جميعا وعبثا نحاول التنصل منها .

ج. دريش : لقد عمد مقال نشرته صحيفة **لوموند** الى تصوير الامور على النحو التالي : «ان سكان العالم الثالث سيتنامون ، خلال الاعوام الخمسة والعشرين المقبلة ، الى حد يصبح معه توزيع السكان بين البلدان المتطورة وبلدان العالم الثالث غير متكافىء» . وخلص المقال الى التنويه بالخطر الاصفر (علما بأن المشكلة ستكون مشكلة جملة من الالوان !) .

ألفرد سوفي : ان عبارة «الخطر الاصفر» القديمة لم تبعث من جديد على حد علمي . كذلك لم تطرح الدول النامية بعد مسالة المجال الحيوي ، لكنها ستطرحها ذات يوم ، عندما ستترتب على عدم التكافؤ في توزيع الاراضي كوارث لا تطاق. وقد اتخذت البرازيل منذ الان بعض الاجراءات الاحتياطية ، واقدمت، ربما عن خطأ وربما عن صواب ، على اقامة مستوطنات اسكانية فوق اراضيها كي لا يأتي يوم تجد فيه نفسها مضطرة الى القبول بهجرة مليون آسيوي اليها .

ج. دريش : ان الجزائر تؤمّن الطعام لسكانها بفضل الهجرة ، لكنها ، داخليا ، تشكو من نقص في اليد العاملة . وسوف تعاني تونس بدورها نقصا في اليد العاملة عندما ستطبق اساليب الاستثمار الحديثة على زراعتها . وقد يصبح المغرب بدوره في وضع مماثل .

سؤال : تبرز في العالم الثالث مسالة المصير غير المتكافىء الذي تحظى به مختلف فئات الشعب . فمرد سياسة تحديد النسل، في بوليفيا على سبيل المثال ، الى رغبة الولايات المتحدة والحكم البوليفي الحالي في القضاء على الهنود واستئصال شأفتهم خدمة لمصالح الطبقات الاجتماعية البيضاء .

سؤال : لقد اثرت مسألة المجال الحيوي : فما الحل الذي تقترحه لهذه المسألة ؟

ألفرد سوفي : ان الجزائر لا تقيت سكانها المقيمين فوق اراضيها . فثمة ٣٥ بالمئة ، بل ربما ٤٠ بالمئة من عائدات النفط يخصص لشراء الاغذية . وما من قطر من اقطار المغرب عانى او قد يعاني نقصا في اليد العاملة غير المختصة ؛ بل على العكس : فنقص العمالة منتشر على نطاق واسع . لكن قد يكون هنالك عزوف عن بعض الاشغال الزراعية باعتبارها شظفة وضعيفة المردود : وتلك حالة هامشية .

ومن المؤسف حقا ان نسمع ، ضمن جدران جامعة ، كلاما

صبيانيا كالذي سمعناه عن بوليفيا . ومما يجعلنا نستبعد كليا ما قيل عن «تصفية» الهنود رفض هؤلاء الاخيرين سائر وسائل وطرق الحد من الولادات ـ تلك الوسائل والطرق التي لم تعرف من رواج الا في صفوف البيض المنتمين الى الطبقتين الوسطى والعليا . ويستحسن ، قبل التطرق الى اي موضوع ، الاطلاع على الوقائع كما هي ، اي على حقيقتها . فليست الامور على الاطلاق بالوضوح الذي قد نتخيله سلفا .

سبق وأن تحدثت عن المجال . ان ذكرى هتلر ومجاله الحيوي هي التي تحول في الوقت الراهن دون طرح مسألة توزيع الاراضي . لكننا نحن الفرنسيين لسنا ابرياء تماما لان ارضنا لم تزرع بعد الا جزئيا . واليوم يولد جزائريون في الجزائر اكثر مما يولد فرنسيون في فرنسا ، لذا فان التفاوت لا بد ان يزداد حدة .

اني انصح بمطالعة كتاب **معسكر القديسين** لراسباي Raspail . فهذا الكتاب المرموق ، الذي يتميز مؤلفه بموقفه المناهض للبيض ، هو بمثابة انذار جدي ، وهو يقودنا الى النظر الى المشكلة من زاوية اقل رياء وفريسية ومثنوية .

الاسلام والماركسية

مكسيم رودنسون

الموضوع الذي طلب الي معالجتـــه واسع . وعديدون هم الذين يتصدون له ، بعضهم دون ان يعرف ما الماركسية ، وبعضهم دون ان يعرف ما الاسلام ، وبعضهم الآخر دون ان يعرف الاثنين معا . لهذا السبب سأحاول ، قبل الخوض في الموضوع ، تعريف هاتين الكلمتين .

١ ــ الماركسية

ان صعوبات جمة تعترض سبيل تعريف هذه الكلمة ، لان

المفاهيم تختلف باختلاف التيارات التي تدعي الماركسية ، وباختلاف المدارس الفكرية غير الماركسية .

ـ وحسب المفهوم الشائع (المفهوم الاكثر انتشارا) فان الماركسية هي ضرب من العلم الكلي ، صاغه كارل ماركس وظل يشق طريقه بقوة اندفاعه . ولن أدخل في تفاصيل التصورات المختلفة لهذا المفهوم ، بل ساعمد الى عرض مفهومي الشخصي للماركسية ، وان كان موضوع نقد او جدل ، لاني سأقود تحليلي انطلاقا منه .

ـ فيما يتعلق بي شخصيا ، فانني ارى ان هناك عدة «ماركسيات» تجمع بينها نواة مشتركة . وينبغي في رايي التمييز بين ما اسميه بالتراكيب الماركسية ـ الجديدة وبين النواة المشتركة .

١ ـ التراكيب الماركسية ـ الجديدة :

هذه التراكيب تنبثق عن حركة ايديولوجية متجزئة ، يسعى كل تيار فيها الى ان يحبو نفسه بتصور شمولي للعالم . ويمكننا أن نميز على الفور بين التراكيب التي صيغت من قبل :

ـ دول اوروبا الشرقية التوتاليتارية ، المعنية بشكل خاص بالصيغ الجاهزة والبرامج ، والتي تفرض مع ذلك ، بواسطة اجهزة ايديولوجية ، مذهبا دوغمائيا للدولة .

ـ الاحزاب الشيوعية الاوروبية ، التي تلتزم بصورة عامة بالمذهب عينه ، وان كانت تدلل على قدر اكبر من المرونة .

ـ الزمر اليساروية المتمتعة بهامش اوسع من الحرية في بناء اطروحاتها الخاصة التي تقترح على اعضائها او تفرض عليهم فرضا حسب الظروف .

وكان من المفروض ان نتحدث ايضا عن التركيب «الماركسي»

البدئي ـ نقصد هنا بكلمة «ماركسـي» Marxien وليس «ماركسوي» Marxiste ـ اي عن مجموعة أطروحات ماركس نفسه ، التي خضعت للتطور ولم تتميز بالتلاحم على الدوام .

٢ ـ النواة المشتركة :

انها مشروعة الى حد كبير في نظري حتى بالنسبة الى الذين لا ينتمون الى حركة تدعي انها ماركسية . ويمكننا ان نميز في هذه النواة عنصرين اساسيين هما :

أ ـ الاطروحات السوسيولوجية الاساسية :

انها لتتمتع في نظري بصحة علمية موضوعية تفرض نفسها على الجميع ؛ وقد تحول العديد من هذه الاطروحات الى ثروة مشتركة لعلماء المجتمع على اختلاف اتجاهاتهم . وقد حاولت توضيحها في مقالي عن «السوسيولوجيا الماركسية والايديولوجيا الماركسية» . هذه الاطروحات السوسيولوجية تفترض وتؤسس الخطوط العامة لانتروبولوجيا (بالمعنى الفلسفي) لم تكن قد حظيت من قبل ماركس بالتوضيح الكافي .

ب ـ الايديولوجيا :

تتمحور جميع الاتجاهات الايديولوجية الماركسية حول خيار وجودي في خدمة الانسان . وهذا يعني ، فيما يعنيه ، ان الله ليس موضوع بحث هنا . والواقع اننا نستطيع التمييز بين خيارات ايديولوجية ووجودية اساسية ثلاثة (فيما عدا الانانية الخالصة) . فقد يختار المرء ان ينذر نفسه :

ـ للوطن (القوميون) .

ـ لله (المتدينون) .

ـ للانسان عامة («الانسانويون») .

الاتجاه الماركسي هو من الاتجاهات التي تختار ان تخدم الانسان عامة ، ويهيمن على هذا الاتجاه تفاؤل فعال وثوري .

فالنشاط ، في المنظور الماركسي ، يفترض امكانية تشييد مجتمع متناغم بتحطيم البنى القديمة . وهذا المنظور يترجم بنقد ثوري دائم للبنى الاجتماعية بوصفها بنى سيطرة واستغلال ، وبعزم على تغيير العالم بواسطة نشاط اجتماعي هو نضالية دائمة ، علما بأن النضالية تعتبر في الوقت نفسه طريقا مميزا الى المعرفة . تلك هي الاطروحة الشهيرة القائلة بالرباط الـذي لا تفصم عراه بين النظرية والممارسة .

٢ ــ الاسلام

الاسلام ، في رايي ، حركة ايديولوجية دينية انطوت ، من البداية ، على الكثير من العناصر القومية العربية ، التي انمحت لفترة طويلة من الزمن لصالح الحيّز الديني ، والتي ما لبثت ان أحييت من جديد في الآونة الاخيرة . ونظرا الى الهيمنة التـي اكتسبها العنصر القومي ، فان المسلمين العرب كثيرا ما يسهون اليوم عن النواة المركزية (لكل ديانة) التي هي الله .

ملاحظة : يجب الا نخلط بين المسلمين والعرب . ففـي الشرق الاوسط بضعة ملايين من العرب المسيحيين . ولعل اربعة اخماس المسلمين من غير العرب .

وسنعمد هنا ايضا ، كما فعلنا بالنسبة الى الماركسية ، الى تمييز ثلاث فئات من التراكيب :

١ ــ التركيب البعثي :

انه ذاك الذي جاء به محمد . انه من وحي إلهي ، وهذا يعني

منطقيا ان الافكار والاحكام التي تضمنها هي من وضع الله . فهذه الافكار وهذه الاحكام نزلت من السماء ، حسب العقيدة ، وما رسالة محمد الا ان يبلّغها . وهكذا نجد في هذا المجموع :

- عقائد حول العالم الآخر .
- شعائر عبادية أمر بها الله .
- قوانين ناظمة لمجتمع يتطور بسرعة نحو تكوين دولة حقيقية.

وينطوي الاسلام على عنصر قومي . فهو يعتبر في الواقع قبسا ساميا من وحي إلهي عام ، موجها الى العرب في المرتبة الاولى . لكن هذا الوحي واحد في جوهره مع ذاك الذي انزل من قبل على موسى ، وعيسى ، وغيرهما . بيد ان القائمين على الدين اليهودي والمسيحي قد اساؤوا ، في نظر الاسلام ، تفسير كلام الله المنزل، بل شوهوه عن سابق تصميم. لذا فان الاسلام يحتوي الديانات السابقة ويتجاوزها .

لكن الاسلام لا ينطوي على عنصر ديني وآخر قومي فحسب ، وانما ايضا على عنصر اجتماعي . فهو يقبل بصفة عامة ، من المنظور الاجتماعي ، بالبنى الاجتماعية القائمة ، وانما شرط اعادة النظر فيها او اصلاحها .

ان التركيب البدئي متجه نحو الانخراط في العالم ، مما يفترض ، في الاساس ، منظورا تفاؤليا نشطا وايجابيا . وصحيح ان هذا التركيب البدئي جعل الغاية نشدان الخلاص الشخصي ، ولكنه اكد بالمقابل على ان هذا المسعى لا يجوز له ان يؤدي الى شطط في الزهد وازدراء شواغل الدنيا . بل على هذا المسعى ، على العكس ، ان يتضمن شاغل اقامة مجتمع عادل فوق هذه الارض وتسييره على الوجه المرام .

٢ ـ التراكيب الإسلامية ـ الجديدة :

لقد جرى التعبير عنها ، جزئيا ، في الحديث ، في «السنة

النبوية» ، اي ان الافكار والاحكام التي تضمنتها هذه التراكيب الجديدة قد اكتسبت ، بنسبتها الى النبي ، طابعا حرميا . وبديهي ان هذه التراكيب هي من صنع المثقفين . فقد قام هؤلاء المثقفون بتفسير النص المقدس للقرآن المنزل ، ثم كرسوا حرمة السنّة النبوية من خلال شرحها على ضوء الاوضاع المتغيرة التي واجهتها الجماعة الاسلامية . وقد تفرع الاسلام بعد ذلك ، وبحسب هذه التفاسير والشروح المختلفة ، الى «فرق» شتى (وقد يكون من الافضل وصفها بانها احزاب سياسية ـ دينية) ؛ ونستطيع ان نميز لدى هذه الفرق اتجاهين رئيسيين .

أ ـ الاتجاهات الثورية :

هذه الاتجاهات تنزع الى ان تحقق على هذه الارض المجتمع العادل المطابق لشريعة الله ، والى محاربة الظلم والجور فورا . لكن نموذج بناء الدولة الاسلامية الذي تقتدي به ، اي التطبيق الصارم للشريعة ، لا يكفي للقضاء في الواقع على بنى الاستغلال والهيمنة ، ولاسيما انه لا وجود لاي شكل مؤسسي للتمثيل الامين والفعال (المسلح) للمحكومين ، وعلى الاخص للطبقات المحرومة ، وذلك بالرغم من حث التنزيل على «الشورى» ولو بين عدد معلوم من اصحاب الشأن ـ هذه الشورى التي يريد الكثيرون من مسلمي اليوم ان يروا فيها ضربا من النظام التمثيلي.

ب ـ الاتجاهات المحافظة :

لقد وجدت على الدوام طبعا . وقد دعت ، كما في الديانات الاخرى ، الى الخضوع لتراتب اجتماعي وسياسي قالت ان الله هو الذي اراده للعالمين . وقد عايشت الاتجاهات الثورية من خلال الصراع الذي خاضت غماره ضدها ، واحرزت انتصارا حاسما

عليها في حوالي القرن الحادي عشر . فالتيار الثوري كان قد بلغ ذروته مع النجاحات التي حققتها الحركة الثورية الاسماعيلية التي زعزع متطرفوها المؤسسات وهزوا العقول بأساليبهم الارهابية . وقد كان لتلك الاساليب وقعها في اوروبا ايضا ، اذ ان شهرة هؤلاء المتطرفين هي التي روجت لكلمة Assassin اي «قاتل» في اللغات الاوروبية (فكلمة Assassin مأخوذة عن كلمة «حشيش» ، وثمة من كان يزعم ان المتطرفين الارهابيين كانوا يتعاطون الحشيش) . وقد ولد الارهاب رد فعل عنيفا . فكان اللجوء الى قمع شديد ، والى استحداث مؤسسات جديدة ، وبخاصة على صعيد الدعاية المذهبية ، لفرض مبدأ الخضوع للدولة وللعقيدة القويمة ، ولاستئصال شأفة سيرورة الثورة الدائمة الى الابد . وهكذا قام من جديد عهد التنظيم القويم(١) تؤازره الشروط الاقتصادية والاجتماعية . وكان من نتيجة ذلك انحسار مد التعددية في الاسلام وأيلولة المجتمع الشرقي الى ذلك الركود الذي رأى فيه الاوروبيون طبيعة أبدية له ، فطاب لهم ان يعزوا هذا الوضع الى ماهية مزعومة للدين الاسلامي .

٣ ـ التراكيب الاسلامية ذات الاتجاه العلماني الحديث :

انها تعبّر عن تطلعات واتجاهات معاصرة تجد ـ وان تنوعت ـ ما يبررها ويضفي عليها طابع الشرعية برجوعها الى الاسلام . ويمكننا تصنيفها على النحو التالي :

ـ الاتجاه التقدمي .
ـ الاتجاه المحافظ .
ـ الاتجاه المحافظ ـ الجديد .

---

١ ـ القويم : مصطلح مقتبس عن المسيحية الاورثوذكسية ، ويقابله في الاسلام السنة . ـم ـ

أ ـ من الجانب الثوري او التقدمي :

هنالك اولا التطلعات القومية التي تعبِّر عن نفسها تحت غطاء الاسلام والتي تترجم ارادة في الاستقلال السياسي وفي السؤدد الذاتي في اتخاذ القرارات الاقتصادية المستقلة . وهذه التطلعات ليست وقفا على العالم العربي ، بل انها القاسم المشترك للعالم الثالث حيث يتواجد العالم الاسلامي برمته . والى جانب هذه التطلعات القومية هنالك ، ثانيا ، التطلعات الاجتماعية التي تعبِّر عن نفسها بالطريقة عينها ، والتي تتجلى في الصراع ضد الفئات صاحبة الامتيازات . وتبحث هذه الاتجاهات في التقاليد الاسلامية عن اسلحة ايديولوجية للدفاع عن مطالب الفئات المحرومة وصبواتها ومصالحها .

ب ـ من الجانب المحافظ :

التطلعات القومية تبدو هنا مماثلة لتطلعات التقدميين . فالهدف لا يزال الحصول على الاستقلال السياسي والحفاظ عليه. لكن نقطة الاختلاف تكمن في موافقة التيار المحافظ على تقاسم سلطة التقرير مع الدول الراسمالية الكبرى ، وبخاصة مع الولايات المتحدة الاميركية ، اي باختصار مع ما جرى الاتفاق على تسميته بالامبريالية (ان كلمة **امبريالية** بالاحرف الكبيرة ، التي راج استعمالها في خطاب العالم الثالث السياسي، تصدمني وتزعجني؛ ذلك ان مفهوم الامبريالية ، الذي يمكن استخدامه للاشارة الى حقائق ملموسة ، غالبا ما بات يأخذ طابعا ميثولوجيا . ولما كان لينين قد عرّف الامبريالية بأنها المرحلة العليا للراسمالية ، اي على انها بنيان اقتصادي ، حق لنا ان نتساءل عن المعنى الدقيق الذي يمكن ان نعزوه الى عبارات من هذا القبيل : «ان الامبريالية التي هزمت في فيتنام تسعى الى اخذ ثارها في الشرق الاوسط» .

لو قلنا «امبريالية اميركية» او «امبريالية سوفييتية» لاقتربنا اكثر من الوضوح . ان كلمة **امبريالية** (بالاحرف الكبيرة) تضلل في النقاش السياسي والاجتماعي ، لانها مبهمة ، غير واضحة ، ولانها لا تحيلنا الى اي مفهوم واضح ، وذلك على الرغم من فوائدها التعبوية في الدعاية ، اذ لكأنها تشير الى شيطان يمكن بسهولة ان ينصب عليه الحقد والكراهية) .

هذا الكلام لا ينفي وجود الامبرياليات ، ولا ينفي الخطورة المميزة للامبرياليات الراسمالية التي غالبا ما تنطلي اساليب عملها في البداية على الناس . وهنالك ايضا الامبرياليات الفرعية . ايران الشاه مثلا . وتتولى الامبرياليات الفرعية النيابة عن الامبرياليات الراسمالية ، ولاسيما عن الامبريالية الاميركية ، لقاء تقاسم في السلطة والمنافع . وتحارب النزعة المحافظة بطبيعة الحال التطلعات الاجتماعية الرامية الى تحطيم البنى التي تضمن سلطة الطبقات صاحبة الامتيازات .

ت ــ من الجانب المحافظ ــ الجديد :

هذا التيار يتبنى بدوره الصبوات القومية . لكنه يذهب بها حتى النهاية في اطار منطق المطالبة باستقلالية التقرير وذاتيته . وهذا يعني رفض دور الامبريالية الفرعية . وممثلو هذا التيار هم غالبا الطبقات صاحبة الامتيازات الجديدة ، النيو ــ بورجوازية اذا جاز التعبير ، والتي تبغي الحفاظ على سلطتها وتطورها . وهذه الطبقات تتالف ، في معظم الاحيان ، من الشرائح البيروقراطية الجديدة ، العسكرية او الادارية . انها تبرم علاقات صداقة وتحالف مع الاقطار الشيوعية التي يجمعها بها خصم مشترك ، هو الدول الراسمالية العظمى . وان تماسك منطق هذه السياسة ، والمضي بها حتى النهاية ، أمران منوطان بتطلعات الطبقات القائمة ومصالحها. لكن كل ذلك خاضع للتقلب والتحول،

اذ قد توجد هنالك ميول للقبول بالمساومات مع بعض الدول الراسمالية الامبريالية المهيمنة . فدعم الولايات المتحدة غالبا ما يبدو للجماعات الضاغطة المتنافسة قمينـا بتجنب الصعوبات ، والتضحيات ، الخ .

وخلاصة القول ان كل هذه التراكيب الاسلامية ذات الاتجاه العلماني الحديث تتطلع الى اضفاء شرعية الاسلام على نفسها ، وقد توفق في مشروعها . فمن السهل اعطاء التفسير المبتغى للنصوص المقدسة الاساسية في الاسلام ، او في اي ديانة اخرى. وعلى هذا الاساس نستطيع ان نضفي على الاسلام الثوري وعلى الاسلام المحافظ على حد سواء صفة الشرعية الدينية . بيد ان التراث القويم ما فتىء ، منذ القرن الحادي عشر ، يرجح كفة التفسيرات المحافظة . ومن جهة اخرى فان ما يمكن ان نسميه ، بشيء من التحفظ ، بسلك رجال الدين (سلك يضم علماء او اختصاصيين في شؤون الدين ، لا يتمتعون بالطابع الحرمي خلافا لرجال الكهنوت المسيحي) يملك ، على اي حال ، سلطة كبرى في كل ما يتعلق بشؤون الدين . فأعضاء هذا السلك يعتبرون اصحاب آراء دينية أصح من غيرها . والحال ان سيطرة التيار القويم على هذا السلك ، منذ قرون وقرون ، قد املت عليه بشكل عام موقفا محافظا .

وينبغي ان نأخذ بعين الاعتبار تعلق الشعب بالاسلام ، من دون ان نعتبر هذا التعلق مطلقا لا يمكن تعليله او لا يجوز المساس به . ان الشعب الاسلامي اكثر تعلقا بالدين من الشعب المسيحي. هذا واقع وان كان بعضهم يحاول ان يستخلص منه استنتاجات غير مسوغة .

وثمة أسباب تاريخية واجتماعية وراء ذلك. واني لاميز اربعة منها على الاقل :

١ ـ ان الاسلام يكرس قيم الثقافة الشعبية تجاه الطبقات

صاحبة الامتيازات التي غالبا ما تقتبس عادات الغرب وافكاره . ويتماهى الغرب ، في نظر الجماهير الشعبية ، بالنصرانية التي تحولت الى رمز لكل ما هو معادٍ للاسلام . فالاسلام هو بالنسبة الى الشعب ايديولوجيته الظاهرة ، ثقافته ، دستوره الذي يبرر طريقته في الحياة ويمجّدها .

٢ ـ ان التهجمات الخارجية التي استهدفت الاسلام في المرحلة الاستعمارية ، على يد البعثات التبشيرية المسيحية ، قد زادت من رصيده . ولئن أضحت هذه المرحلة ملكا للماضي ، ولئن كفّت البعثات المسيحية عن ممارسة نشاطها التبشيري ، فان ذكرى تهجمات الماضي قد بقيت مع ذلك حية ، كما ظلت الريبة قائمة . لقد نسي الناس في اوروبا حدة التهجمات التي كابد منها الاسلام في الماضي ، لكن المسلمين لم ينسوها . وسأكتفي هنا بالاستشهاد بعنواني كتابين بليغي الدلالة :

ـ «علم مرض الاسلام ووسائل القضاء عليه» بقلم د. كيمون. كتاب ليوناني مناهض للسامية صدر عام ١٨٩٧ (في باريس) .

ـ «الجمعيات السرية عند المسلمين» بقلم الاب روكيت ، من جمعية ليون للبعثات التبشيرية الافريقية ؛ كتاب يدعو فيه هذا المبشر المستعرب في الجزائر الى حرب صليبية ضد الاسلام ، وكأن هذا الدين منبثق مباشرة عن الشيطان .

٣ ـ لم يعرف العالم الاسلامي ذلك النضال الطويل ضد الدين ، الذي عاشته اوروبا طول قرون ، والذي كانت تقوده القوى الصاعدة للبورجوازية التقدمية . فالآراء المعارضة للدين ، او المشككة به بهذا القدر او ذاك ، كانت تصدر عن الدوائر الارستقراطية بشكل عام .

٤ ـ ان الاسلام يسمح بتكريس سلطة الذكور والبالغين . وهذا سبب وجيه لتعلق الرجال به .

ان عوامل تعلق الشعب بالديانة الاسلامية تسمح بتأليبه

بسهولة على المجددين الذين تلصق بهم تهمة «الالحاد» ، وبحمله على تأييد الشرائح المحافظة التي تندد بجميع الاتجاهات الثورية على انها من وحي الالحاد العالمي ، او على انها اوروبية المصدر ، اي على انها ايديولوجيا «مستوردة» تنوب مناب الارساليات التبشيرية في حقدها الدفين على الاسلام . والحكومات ترتعد فرائصها امام مثل هذه الاتهامات ، فتضاعف من مظاهر الاحترام لشعائر الدين وان تحاشت بوجه عام اشراك السلفيين في السلطة . ومباح لنا ان نفترض انه اذا ما استمرت كفة النزعة المحافظة راجحة على هذا النحو فسيعود ذلك بالوبال على الدين نفسه اذ ستنصرف عنه الجماهير على نحو ما حدث في اوروبا عندما تمخض تأييد المراتب الكهنوتية للنزعة المحافظة عن سيرورة تحرر واسعة النطاق من المسيحية .

٢ ــ توافق او تناف

اكثر الاسئلة التي تطرح حول الاسلام والماركسية انما تطرح حول توافقهما او تنافيهما . والحق أن هذا الطرح خاطىء ومبهم وغير واضح . بيد ان بين تلك الاسئلة اسئلة مفيدة ، لها اساس في الواقع ، وجديرة بالتمحيص عن كثب . وهاكم كيف اتصور بعض هذه الاسئلة :

١ ــ هل يستطيع العالم الاسلامي ان يتبنى :

أ ــ أطروحات ماركس السوسيولوجية ؟

ب ــ ايديولوجيا النقد الثوري الدائم ، والنضال ضد الامتيازات الاجتماعية البنيوية ، والتفاؤل الثوري ؟

والجواب هو بلى . فهو قادر على ذلك ، والدليل انه قد اقدم

عليه الى حد كبير ، ولاسيما أنه لم يجد فيه ما يتنافى مع ميوله السالفة . بل انه لا يتنافى ايضا مع عناصر هامة للغاية من تركيبه البدئي .

٢ ــ هل يكون هذا الخيار الثوري خيار العالم الاسلامي برمته؟

لا أعتقد ذلك ، لانه سيظل هنالك ما يسميه الماركسيون بالتطور غير المتكافىء . فسوف يكون هنالك تطور غير متكافىء بين مختلف مناطق العالم الاسلامي ، واستمرار لتناقضات وتناحرات شتى . هنا أيضا لن يكون للتاريخ من نهاية .

٣ ــ هل يرتبط هذا الخيار الثوري بماركس ام بمحمد ؟

عديدون هم في الواقع ايديولوجيو العالم الاسلامي المؤمنون الذين يؤكدون : «ان كنا قد اخترنا المضي في هذه الطريق ، فذلك لانها لا ترتبط بماركس وانما بنبينا محمد» . وجوابي هو ان هذا الخيار لم يمهد له ماركس ومحمد فحسب ، وانما ايضا العديد من أنبياء الماضي وفلاسفته . وهو يتوافق على كل حال مع واحد من اتجاهات الاسلام الثابتة التي تضمنها تركيبه البدئي . وقد تترجم هذا الخيار كذلك في جملة من التيارات الفكرية والحركات السياسية في التاريخ الكوني . وقد اعطاه ماركس الشكل الفلسفي ، والسوسيولوجي ، والاقتصادي ، والنضالي ، الذي جعل جماهير المجتمع الصناعي تلتف من حوله ، وادى الى انشاء الحركة الايديولوجية الماركسية. كما اعطاه كذلك الشكل اللاديني، المناهض للدين ، الذي كان وحده المعقول لايديولوجيا من هذا النمط في أوروبا ١٨٤٠ ، وفي نهاية القرن التاسع عشر ، بل في النصف الاول ايضا من القرن العشرين . لم يكن ماركس اول من اعلن الحرب على الدين ، ولم يكن مخترع الالحاد كما يميل الكثيرون الى الاعتقاد بذلك في العالم الاسلامي . لقد اندرج بشكل طبيعي في سلالة من مناهضي الدين كان فولتير ، على سبيل المثال ، من الوجوه البارزة بينهم . اما محمد فقد اخذت

الايديولوجية عنده بالعكس الشكل الديني ، وهو الشكل الوحيد المعقول في عصره ، بل اخذت ، بين سائر الايديولوجيات الدينية السائدة في الشرق الاوسط في القرن السابع ، الشكل الاكثر تقدما والاكثر «حضارة» . .

٤ ـ هل اختلاف وجهات النظر بصدد الدين ، ولاسيما بصدد مفهوم الآخرة ، اختلاف هام وخطير ؟

أجل . وبعكس ما يعتقده الكثيرون . فمسألة الدين لا يمكن ان تعالج بالازدراء او بالصمت .

وقد يقتصر هذا الاختلاف على التباين في تعليل نشاط سوسيولوجي واحد . وقد التقي هنا مع بعض الاحزاب الشيوعية المعاصرة ، وبخاصة مع الحزب الشيوعي الايطالي . فموقف تلك الاحزاب صائب فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات .

وقد يجد بعضهم في الاسلام ، او في أي دين آخر ، مبرر التزامه بقضية تحسين المجتمع البشري . وسوف يرى في هذا النضال التعبير عن ارادة الله . وسينساق بعضهم الآخر الى خوض غمار النضال عينه بدافع من خياره الاخلاقي من اجل تقدم الانسان ، او من اجل وطنه .

لكن التعلق بالاجوبة التي تعطيها الديانات للقلق الوجودي الناجم عن الآلام والموت ، هذا التعلق سيظل حيا لا يعرف الزوال حتى وان كانت هذه الاجوبة الدينية غير صالحة ، بل حتى وان لم تكن هنالك اجوبة على الاطلاق . فالاجوبة الدينية على القلق ستظل في اعتقادي تجتذب الانسان ، وما من ايديولوجية غير دينية تستطيع ان تعطي هذا القلق حلولا مرضية مثلها . ويجب ان نضيف الى ذلك الدواعي الاسلامية النوعية للتعلق بالاسلام : فهذا التعلق يعبّر عن وفاء واخلاص لإرث ثقافي اكثر منه لعقائد . وهذه الدواعي «القومية» ، «الوطنية» ان جاز التعبير ، ستظل قائمة ولا ريب ، وستظل تحظى بتبريرات تقريظية شتى .

هذا التعلق بالدين ، بالاسلام ، سيظل يجد من يسخّره على

الارجح لمحاربة الخيارات التقدمية المشار اليها اعلاه . لكن سيكون هنالك في نهاية المطاف اسلام تقدمي وثوري .

وختاما نعود فنؤكد ان كل شطط في المماهاة بين الاسلام والنزعة المحافظة من شأنه ان يثير رد فعل جماهيري باتجاه الابتعاد عن الدين .

مناقشة

سؤال : هل يمكن ان نعرّف العالم الاسلامي بأنه ينتمي الى نمط الانتاج الاقطاعي ؟

م. رودنسون : ان مصطلح «نمط الانتاج» يستخدم من قبل المؤلفين الماركسيين على نحو غير دقيق في نظري . انهم يعطون عنه بيانات متباينة ومتناقضة مع تعريفات (صريحة او ضمنية) متنوعة . وكثيرا ما تكون هذه المفاهيم ذات مضامين واسعة ومبهمة الى حد يصبح معه اطلاق هذا الاسم على النظام الاقتصادي ـ الاجتماعي لمجموعة من المجتمعات امرا غير ذي فائدة . واخشى ان ينطبق هذا الكلام بوجه خاص على مفهوم «نمط الانتاج الخراجي»، الذي اقترحه سمير امين (واني لأتساءل ان كنا فعلا بصدد نمط انتاج) . لقد اشتمل العالم الاسلامي ، على كل حال ، على تناضدات بالغة التعقيد ، متباينة حسب المناطق والعصور ، بل حسب الاقاليم والمقاطعات ، وعلى بنى للانتاج والتملك والتوزيع . وهذا ما ينهانا عن ان نعزو اليه بصورة اجمالية نظاما اقتصاديا احاديا نطلق عليه عنوانا مقتضبا (نمط انتاج اقطاعي ، آسيوي ، خراجي ، الخ) ، وكم بالاحرى ان نعيّن لتطوره قانونا ديناميا بسيطا كما يود لو يفعل ذلك العديد من الماركسيين الذين نسوا موقف ماركس الحذر والمتأني بصدد التشكيلات الاقتصادية ما قبل

الراسمالية .

سؤال : الى اي حد نجح المذهب الماركسي في نشر الالحاد في العالم الاسلامي ؟ والى اي حد تجد الماركسية نفسها مضطرة الى المساومة مع الاسلام ؟

م. رودنسون : ان الالحاد (او بالاحرى اللادين ، واللامبالاة الدينية ، والربوبية ، وباختصار سائر اشكال نقد الدين الاسلامي بصفته دينا) لم يكن مجهولا في العالم الاسلامي ، كما لم يتم اكتشافه مع الماركسية . فقد وجدت بعض أشكال الالحاد منذ العصر الوسيط ، وكذلك في العصر الحديث بدءا من مطلع القرن الماضي . واجتاحت موجة من العلمانية ، من اللامبالاة الدينية او الالحاد ، العالم الاسلامي والصين ومناطق اخرى من العالم في القرن التاسع عشر ، وقد تجسدت هذه الموجة بشكل خاص في الحركة الماسونية .

لقد ظهر الالحاد في صفوف الطبقات الغنية صاحبة الامتيازات . ومنذ منتصف القرن التاسع عشر كانت الآراء النقدية ازاء الدين الاسلامي قد بدأت تجتذب بعض الناس . والمثال الساطع الذي يمكن ان نسوقه بهذا الصدد هو مثال شخصية يحتفل العالم الاسلامي اليوم بالذكرى الثمانين لوفاتها (حصلت الوفاة عام ١٨٩٧) ، أعني جمال الدين الافغاني . فالافغاني الذي عرفته مصر وايران وتركيا وغيرها من الاقطار الاسلامية مناضلا عظيما ضد الامبريالية هو ابو سائر النزعات القومية الاسلامية . ولم يكن في البداية رجل دين بالمعنى الدقيق للكلمة ، بل كان اقرب على ما يبدو الى الحلولية . وكان ماسونيا. وعندما ادرك الافغاني ان فتوره حيال الاسلام ، كما كان يعلنه ويمارسه ، يبعد عنه الانصار ، بدّل تكتيكه وجعل من هذه العبارة الشهيرة شعاره : «لا يقطع راس الدين الا بسيف الدين» . وقد اخذ الافغاني منذاك وجه الرجل المسلم التقي والورع ، وظل هذا

الوجه هو الحي في ذاكرة الناس . وفيما بعد ، في العشرينات من هذا القرن ، دخلت الماركسية الى عالم الايديولوجيات في شكل الشيوعية . وكان عدد الاشتراكيين المسلمين محدودا للغاية . وقد قامت احزاب شيوعية ، ونجحت في استقطاب عدد لا بأس به من الانصار نسبيا في بعض اقطار الشرق الاسلامية كالهند ، وتركيا ، وايران ؛ لكن رواجها كان محدودا للغاية بالمقابل في الاقطار الواقعة الى الغرب : اقطار الشرق الاوسط العربية ودول المغرب العربي . في البدء كانت هذه الاحزاب ضعيفة الشأن للغاية ، وكان اعضاؤها ينتمون الى الاجانب والى الاقليات من يهود ومسيحيين وارمن . وقد حافظت الشيوعية في بداية عهدها على خطها القويم ، وان ظهرت عليها في وقت مبكر آثار التوفيقية والتلفيقية . وفي مؤتمر شعوب الشرق الذي انعقد في باكو في عام ١٩٢٠ ، القى زينوفييف ، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الروسي ، خطابا حول موضوع الجهاد او الحرب المقدسة (ضد الامبرياليين والمضطهِدين) . هذا الخطاب هو بكل تأكيد تعبير عن التلفيقية ، بمعنى اصطناع تقارب مفتعل بين المذاهب . وبالرغم من المضي قدما في هذا الاتجاه ، فقد اتضح بسرعة عقم هذه الوسيلة في التأثير على الجماهير واجتذابها . فقد كانت الجماهير متعلقة بالاسلام ، وكانت تميل الى اتباع التفسير الذي يعطيه عنه العلماء ورجال الدين المحليون . لهذا السبب جرى البحث عن صيغ أقدر على احترام ايمان الجماهير .

لنقل ان الماركسية ، في البلدان الاسلامية ، قد عرفت رواجا عظيما ، لكن الالحاد السافر لم يعرف اي انتشار بالمقابل ، سواء ابتأثير الماركسية ام بتأثير اي مذهب آخر . فمناقضة الله ليست بالامر المستحب ، وذلك بسبب امتثالية اجتماعية ضاربة الجذور: فحتى لو كان المرء لا يؤمن ، فهو لا يجاهر بالحاده .

جان بييل : ١ ـ اني ارهص بوجود انتماءات عاطفية الى الايديولوجيات ... فما هو في رايك المدى الحقيقي لتغلغل

الماركسية او الاشتراكية العلمية ؟

٢ ـ الم تقلل من اهمية الجانب المحافظ للشعب ؟

٣ ـ الا يشكل الاسلام ، كدين ، سلاحا ايديولوجيا للسيطرة على الجماهير ؟

م. رودنسون : ان الانتماءات العاطفية الى الايديولوجيات ماثلة في كل مكان وليس فقط في العالم الاسلامي . ولا ارى لماذا يفترض في الانتماءات الى الماركسية ان تكون هنا اكثر او اقل من اي مكان آخر بسبب الاسلام على وجه التحديد . ان الحركة الماركسية ، ولاسيما في شكلها الشيوعي ، موجودة في كل مكان، وافكارها منتشرة وشائعة . وتتجاوب هذه الافكار الماركسية مع ما اسميه بالايديولوجية الضمنية لجماهير العالم الثالث . ففي المرحلة الاستعمارية ، على سبيل المثال ، اجابت النظرية اللينينية في الامبريالية على نحو واضح للغاية على الاسئلة الكبرى التي كانت تطرحها شعوب العالم الثالث المستعمَرة . كانت النظريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يروج لها العالم الراسمالي تقول باختصار ما يلي : انتم اناس من مرتبة ادنى بسبب عرقكم ، ومناخكم ، وتقاليدكم ، ودينكم ، الخ . وقد حالت هذه العوامل دون تقدمكم ، واذا كنتم قد وصلتم الى هذه الحالة المؤسفة ، فالخطأ خطؤكم . اما الماركسية فقد خاطبت شعوب العالم الثالث على النحو التالي : ان كنتم متخلفين ، فمسؤولية هذا التخلف لا تقع على عاتقكم ؛ بل سبب هذا التخلف يكمن في كونكم مستعمَرين ، او على الاقل خاضعين اقتصاديا ومستغَلين. هنالك قوة تعمل ضدكم اسمها الامبريالية، وهي تتجاوب مع منطق الراسمالية التي بلغت اعلى مراحل تطورها ؛ قوة يمكن محاربتها والانتصار عليها كما فعل الروس . هذا الخطاب كان هاما للغاية ، وهو يفسر النجاح العظيم الذي احرزته النظرية اللينينية بصدد الامبريالية ، تلك النظرية التي لاقت اصداء واسعة حتى لدى العناصر المحافظة المتطرفة التي

اخذت بها بدورها . فقد انفردت في اعطاء شعوب العالم الثالث تعليلا مقبولا لظاهرة احتلت عندها مكانة الصدارة بين اهتماماتها.

ويمكننا ، لو شئنا ، ان نعدد اسماء العديد من الماركسيين البارزين في العالم الاسلامي : ونخص من بينهم بالذكر اسماعيل عبد الله ، احد مؤسسي الحزب الشيوعي المصري ، والذي تولى وزارة التخطيط في عهد عبد الناصر ، والذي يملك ثقافة اقتصادية واسعة . وليس من داع لان لا يكون كذلك هو واقع الحال . فقد ولدت الحركة الماركسية وتطورت في مجتمع قائم على اساس من الثقافة المسيحية . والحال ان الدين المسيحي ليس اكثر من الاسلام (او أقل منه) تنافيا مع الفلسفة الماركسية.

فيما يتعلق بالجانب المحافظ من الشعب ، فأنت على صواب. أعتقد ان هنالك من جهة اولى تيارا محافظا منظما من قبل الدولة، اذ ان كل سلطة قائمة لا بد ان تكون محافظة ، وان هناك ، من الجهة الثانية ، انتماء شعبيا للايديولوجيا المحافظة . ان الفكرة القائلة ان الشعب ثوري دوما هي فكرة خاطئة . بيد ان النزعة المحافظة ليست ايديولوجيا أبدية ولا ضرورية للشعب . فالجماهير الشعبية تكون محافظة عندما تعتقد ، او يوحى لها بأن الثورة ستهدد مصالحها . لكن عندما يتضح لها ان النظام القائم هو الذي يهدد هذه المصالح ، فانها تهب للدفاع عنها . هذا ما حصل في فرنسا ابان الثورة . واني لا ازال ماركسيا فيما يتعلق بهذه النقطة بالذات .

اخيرا ، لا مراء في ان الاسلام ، شانه في ذلك شأن العديد من الايديولوجيات الدينية او العلمانية ، قد استخدم من قبل بعض الفئات الحاكمة كايديولوجيا سيطرة على الجماهير . لكنه سلاح ذو حدين ، وتاريخ الاسلام في الهند نموذجي بهذا الصدد . فالمسلمون في الهند ، وفي غير الهند ، كانوا في البداية أقلية . لكنهم ظلوا أقلية في الهند بعكس ما حصل في اقطار اخرى حيث اصبحوا بسرعة يمثلون الغالبية . وكان

المسلمون الهنود يفرضون سلطتهم على غالبية ضخمة من اللامسلمين . ولا بد من الاشارة ، من الزاوية الايديولوجية ، الى ان اللامسلمين الهنود لم يكونوا من اهل التوحيد ، اي من اليهود والمسيحيين الذين سمح لهم المذهب الاسلامي بالبقاء على دينهم باعتباره صحيحا في جوهره وان طاله التشويه . بل كان اللامسلمون الهنود من «الكفّار» ، اي من المشركين ، من الوثنيين الذين كان يفترض مبدئيا تخييرهم بين اعتناق الاسلام (او ديانة توحيدية أخرى عند اقصى الاقتضاء) وبين الموت . لكن المسلمين الهنود لم يتقيدوا بهذا الأمر الديني وأمسكوا عن تطبيقه .

ان تاريخ الاسلام في الهند كان سلسلة من التسويات ، اذ انه لم يكن بالامكان قتل غالبية السكان . كذلك لم يكن من المناسب ، من وجهة نظر سياسية ، تدمير معابد اللامسلمين . وقد سلّم السلاطين المسلمون بالامر الواقع ورضخوا امام الضرورة . وقد ذهب بعضهم ، بدافع من تقواه وورعه ، الى تطبيق أوامر عقيدته : تدمير المعابد الوثنية ، والهدي القسري . لكنه سرعان ما اضطر الى التراجع عن هذه السياسة لان العواقب التي ترتبت عليها كان يمكن ان تكون وخيمة بالنسبة لسلطته . وقد انتهى الامر ببعض السلاطين المسلمين الى الاستعانة بمرتزقة هندوسيين ، أي «وثنيين» ، لفرض النظام الاسلامي ، ولم يكن اضطهاد هؤلاء الهندوسيين موضع بحث طبعا .

الاستنتاج «الماركسي» جدا الذي اخلص اليه هنا هو : عندما يتعارض وضع عيني مع الايديولوجيات ، فان كفته هي التي ترجح كفة الايديولوجيات .

استراتيجية الثورة الاشتراكية في العالم الثالث

د. سمير امين

اود ان اطرح المشكلة من اوسع الزوايا ، من زاوية الجدل الماركسي حول الامبريالية ، اي ان اكشف عن الرؤى الجوهرية المختلفة لفهم النظام الراسمالي ، وبالتالي عن كيفية تحديد استراتيجية التحول الاشتراكي على الصعيد العالمي ، وعن العلاقات بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية التي تعمل في هذا الاتجاه وان على درجات متفاوتة وفي سياقات متباينة .

اني أعتقد بالفعل ان ثمة رؤيتين مختلفتين جوهري الاختلاف: كلتاهما بالطبع تدعي الماركسية ، وكل واحدة تتهم الاخرى ، بلا تردد او احراج ، بأنها لا تفقه شيئا في الماركسية ، الخ . وهذا امر طبيعي للغاية ما دامت **المشكلة** الجوهرية لعصرنا تكمن هنا على وجه التحديد ، وما دام الاختلاف الكبير بين هاتين الرؤيتين يترافق بالضرورة باختلاف لا يقل اهمية في الاستراتيجيات

السياسية ، وفي تحديد العدو الرئيسي والحلفاء الرئيسيين ، ويؤدي حتما الى ممارسة سياسية مختلفة تماما .

سوف ابدأ بالرؤية الاولى التي اؤيد وجهات نظرها الجوهرية. ولا ريب في ان الذين هم من الراي الآخر سيجدون ان عرضي التمهيدي للمناقشة يتسم بالمواربة والانحراف ؛ بيد ان المرء يجيد الكلام عما يؤمن به اكثر مما يجيده عن الآراء المناوئة .

هذه الرؤية الاولى تعتبر ان الامبريالية تشكل انقطاعا نوعيا اساسيا للغاية في تاريخ الراسمالية . فالانقطاع الذي تمثله ولادة الامبريالية في اواخر القرن التاسع عشر ، عن طريق الانتقال من الراسمالية الكلاسيكية «التزاحمية» (نقول تزاحمية لاعطائها اسما دون ان نعلق كبير اهمية على طبيعة هذه المزاحمة) الى الراسمالية الامبريالية ، هذا الانقطاع اساسي وجوهري . فبعد الامبريالية اضحت جميع المشكلات تطرح طرحا مغايرا تماما . فالامبريالية ليست فقط ، ولا بصورة رئيسية ، تحولا ذا طبيعة اقتصادية داخل المراكز الامبريالية ، انتقالا من الكمي الى النوعي في تركز الراسمال وتمركزه (ظاهرة لمسها الاشتراكيون ـ الديمقراطيون قبل الثوريين من امثال لينين) . صحيح ان هنالك تركزا ، وتمركزا ، وتداخلا بين الراسمال المصرفي والراسمال الصناعي ، الخ ، وصحيح ان هنالك بالترابط الوثيق مع ذلك ظاهرة اخرى ، ظاهرة خضوع العالم برمته ، خضوع المجتمعات غير الراسمالية لهذه الامبرياليات ؛ غير ان جذور هذا الخضوع تعود الى زمن أسبق ، والراسمالية لم تنتظر نهاية القرن التاسع عشر لارتداء طابع عالمي . فحتى التراكم البدائي ، تراكم ما قبل الثورة الصناعية ، كان قد اتسم ببعد عالمي . بل ان تجلي الظواهر السياسية ، وحتى الظاهرة الاستعمارية ، سبق الامبريالية في بعض المناطق وفي بعض الاحوال . وثمة مجموعة من المشكلات تترتب على هذه الواقعة ، بيد ان التعرض لها يتجاوز حدود هذا العرض المقتضب .

لكن الامبريالية تبقى رغم ذلك انقطاعا نوعيا . لماذا ؟ لان هذا التركز ــ التمركز للرأسمال ، وظهور الشركـــات الاحتكارية ، وامكانية تصدير نمط الانتاج الراسمالي عن طريق توظيف هــذا الرأسمال خارج مراكز منشئه ، وان على نحو متقطع وغير منتظم بعد ، كلها أمور جديدة تماما . ان انغراس اجزاء من السيرورة الانتاجية خارج الوطن المنشأ ، بعيدا عنه بكثـــير ، في شروط اجتماعية مختلفة ، اصبح امرا ممكنا على نطاق واسع ؛ وبالتالي فقد اكتسبت سيرورات دمج واخضاع مجتمعات ذات نمط انتاجي ما قبل راسمالي ، بعدا جديدا تماما ، واصبح هذا الانغـــراس حاسما وان كان لا يزال متفرقا ، متشتتا من حيث الكم . وقد ادى هذا الانتشار العالمي للراسمالية في طورها الامبريالي الى تحولات جوهرية . وهنا على وجه التحديد تكمن النقطة الساخنة في النقاش : النقطة المتعلقة بالتحولات الجوهرية ، بمكان مختلف الطبقات الاجتماعية في المركز وفي الاطراف (المركز والاطـــراف مصطلحان من بين جملة من المصطلحات تصلح للاستخدام ، وكي لا يحصل التباس بصددها أود ان أشير الى انني أستخدمهمـــا كمرادفين للاقطار الامبريالية والاقطـــار الخاضعة للهيمنــــة الامبريالية) . هذه التحولات في العلاقات القائمة بين الطبقـــات الاجتماعية ، داخل المركز وفي الاطراف وعلى صعيـــــد عالمي ، والمكان الذي تحتله شتى الطبقات الاجتماعية في الصراع الطبقي، لا يمكن أن تصبح في متناول الادراك اذا ما نظرنا الى كل قطر بمنأى عن الآخر ، امبرياليا اكان ام واقعـــا تحت سيطــــرة الامبريالية ؛ لا يسعنا ان ندركها الا من خلال العلاقات العالمية ، من خلال استراتيجية شاملة .

ان التناقض الجوهري لنمط الانتاج الراسمالي ، وبالتالـــي للنظام الراسمالي العالمي ، هو التناقض القائم بين البورجوازيـــة والبروليتاريا ؛ لكن الاقرار بهذه الحقيقة المبتذلة ــ مبتذلة بالنسبة

الينا وليس بالنسبة الى الذين ينكرونها ـ لا يعني على الاطلاق الاتفاق على استراتيجية : اي تحديد العلاقات القائمة بين شتى البروليتاريات وبين شتى البورجوازيات والطبقات الاخرى الخاضعة للامبريالية ، ان في المركز وان في الاطراف ـ وفي الاطراف بدالة انماط الانتاج ما قبل الراسمالية ـ وتحديد الكيفية التي تتواجه بها هذه الطبقات كلها من خلال استراتيجية ثورية شاملة .

سأحاول اذن توضيح هذه النقطة . فقبل دخول الراسمالية طور الامبريالية ، تحدث تحولات هامة يمكننا تلخيصها باختصار على النحو التالي :

انتقال مركز ثقل الاستثمار الراسمالي من مكان الى آخر ، نتيجة تنامي الكتلة النسبية لفضل القيمة المركزة لصالح احتكارات الدول الامبريالية ؛ ففضل القيمة بات يتأتى اكثر فأكثر من استغلال شعوب الاطراف (استخدم هنا عن قصد كلمة «شعوب») ؛ وفضل القيمة هذا يتولد إما مباشرة عن بروليتاريا الاطراف ، واما ـ وحجمه هنا يكون اكبر ـ عن الفوائض الناتجة عن أنماط انتاجية متنوعة وعن استغلال طبقات متباينة ، وعلى الاخص جماهير الفلاحين الواسعة في ظل سيادة انماط انتاج ما قبل راسمالية ، فلاحية أو اقطاعية ، الخ .

وانتقال مركز الثقل على هذا النحو لا ينجم عن القياس الكمي لكتلة فضل القيمة المولدة هنا او هناك وفي داخل النظام برمته ؛ اذ ان كتلة فضل القيمة لا تزال ، على الصعيد الكمي ، تتولد في المركز اكثر منها في الاطراف . بيد ان مركز الثقل ، النقطة الحساسة ، هو الذي ينتقل باتجاه استثمار الاطراف واستغلالها.

من جراء ذلك استطاعت راسمالية الاحتكارات ان تقدم قاعدة موضوعية لهيمنة الاشتراكية ـ الديمقراطية في اوساط الطبقات العاملة في الغرب . وقد ادان لينين هذه الهيمنة ، الجلية والتي لا جدل فيها في الاممية الثانية ، بدالة ارتباطها بالظاهرة

الامبريالية على وجه التحديد . وانتشار الراسمالية الامبريالية على صعيد الكرة الارضية يؤدي ، علاوة على ذلك ، الى قطع طريق انتشار الراسمالية بواسطة ثورات بورجوازية في الاقطار المتأخرة .

ان البورجوازية لا تنمو في الاطراف الا في ركاب الامبريالية، وتعجز عن إحداث ثورة بورجوازية تتميز بالجذرية ؛ بيد ان هذا لا يعني بالطبع ان النظام الراسمالي يكف عن التطور والنمو . فهو يتطور ، وانما في الاطار الامبريالي ؛ اما الحركة الفلاحية التي كانت تاريخيا في المركز جزءا من الثورة البورجوازية ، فتصبح في الاطراف جزءا من الثورة الاشتراكية . المطالب الفلاحية لن تقود اذن الى ثورات بورجوازية ، غير انها قابلة لان تصبح ــ بل هي مطالبة موضوعيا بأن تصبح ــ جزءا من الثورة الاشتراكية على الصعيد العالمي . هذا لا يعني انها تقود اليها ، اي الى الثورة الاشتراكية بصورة آلية ؛ فكي يتحقق ذلك ينبغي ان تكون هنالك قيادة بروليتارية ، ومنظور مفتوح على هذا الاتجاه . والواقع ان المشكلات تبقى عديدة من قبل ومن بعد؛ غير ان تطور الراسمالية في الاطراف ، في ركاب الامبريالية ، وصعود حركة التحرر القومي لا يحتلان مكانهما في منظور نمو الراسمالية والبورجوازية، وانما في منظور ازمتهما .

ولتحديد المعسكرين الاساسيين للقوى الاجتماعية ، ومعرفة من ثم ما هو اساسي وما هو ثانوي من زاوية هذه الاطروحة ، لا يكفي ان نذكر بأن بروليتاريات المركز (حتى في ظل هيمنة الاشتراكية ــ الديموقراطية) والاطراف والطبقة الفلاحية المستغلة في الاطراف تقف الى جانب القوى الاشتراكية ، في حين يتواجد في الطرف الآخر ، في معسكر قوى الراسمالية ، رأسمال الاحتكارات وسائر البورجوازيات التابعة والطبقات الاستغلالية الحليفة في الاطراف . بل ينبغي ان نضيف ان رأس حربة قوى

الاشتراكية قد انتقل ، في هذا التحالف الطبقي على الصعيد العالمي ، من البروليتاريا في الغرب الى النواة البروليتارية في الاطراف ، توازيا مع الظاهرة الامبريالية ؛ من هنا كانت هيمنة الاشتراكية ـ الديمقراطية لدى البروليتاريا في الغرب ، ومن هنا ايضا كانت امكانية قيام تحالف ثوري عمالي ـ فلاحي في الاطراف .

ان حجة الذين يذكروننا باستمرار بالتناقض الجوهري بين البورجوازية والبروليتاريا لا تفيدنا بشيء في هذا الجدل : فالبروليتاريا موجودة هنا وهناك على الصعيد العالمي . والحال انه في برهة محددة من التاريخ تكون بعض قطاعات البروليتاريا اكثر تقدما من غيرها . وهذه البداهة تستوجب الشرح على الرغم من تسطيحها وابتذالها .

الاستشهاد بماركس لن يفيدنا بشيء ، ما دامت ظاهرة الامبريالية قد رأت النور بعده ؛ وقد يفيدنا الاستشهاد بلينين بعض الشيء ، ما دام هو اول من حلل الامبريالية جذريا ... غير انه توفي منذ عام ١٩٢٤ ... وقد استمر النظام من بعده ، وتطورت الصراعات ، وتبدلت الامور ؛ كما ان لينين كان مهتما بالدرجة الاولى بالصراع ضد النزعة التحريفية داخل الاممية الثانية ، وبالتهيئة للثورة الروسية ؛ وقد وضعها في اطار صحيح، هو اطار الامبريالية ، غير انه لم يعط جوابا لكل ما حصل في عصره ، فكم بالاحرى من بعده .

من الواضح ان الثورات الاشتراكية لم تحصل الا في اطراف النظام (الصين ، فيتنام ، كوريا ، كمبوديا ، لاوس ، كوبا) ، وانه على الرغم من تطور الرأسمالية في الاطراف و«فترة الهدنة في الصراع الطبقي» او غياب «المنظورات المباشرة» ، فان الجماهير الشعبية العمالية والفلاحية لم تقع الا نادرا تحت الهيمنة الايديولوجية للبورجوازية وللامبريالية ، الامر الذي ادى الى توفر طاقة ثورية كامنة هائلة . ثمة احتمالات قوية اذن بان تستمر

الحركة في الاتجاه نفسه . بالمقابل فان الطبقات العاملة في الغرب لا تزال حتى الان واقعة تحت الهيمنة الاشتراكية ـ الديمقراطية او التحريفية (هذه التحريفية التي باتت تنزع اكثر فأكثر الى التماهي مع الايديولوجيا الاشتراكية ـ الديمقراطية) ، الامر الذي لا يحول دون الصراعات الطبقية ، ولا دون المعارك العنيفة احيانا ، بما فيها المعارك السياسية ، غير انه يجرد هذه الصراعات والمعارك من المنظور الاشتراكي .

ان هذه الوقائع تبقى على كل حال قابلة للجدل ، نظرا الى ان ما يصح اليوم قد لا يصح في الغد ، والى ان باب المفاجآت ، السارة احيانا ، من يقظة وتجذير ، ليس موصدا ، ونظرا ايضا الى ان الثورات ، التي يقال عنها في الاطراف انها اشتراكية ، قد اثارت سلسلة من المشكلات بعد تحقيقها : فالوضع الذي أوجدته لا يمثل انتقالا هادئا ، بلا مشكلات ، نحو المجتمع الاشتراكي الاعلى ، اي نحو الغاء الطبقات الاجتماعية ، والعلاقات السلعية ، وتقسيم العمل ، الخ . ان الهدف النهائي لا يزال بعيدا ، بعيدا للغاية .

هذه الحجج اذن ، سواء أتمثلت باستشهادات من ماركس او لينين ام بالوقائع عينها ، تترك باب النقاش مفتوحا ؛ والمطلوب هو دراسة الصراعات الفعلية وتحليل مدلولها وكيفية ترابطها وتمفصلها .

اود هنا ان اتجنب التباسا اضافيا : ان التنبؤ بمجرى التاريخ امر مستحيل . كل ما في الامر اننا نرغب في التأكيد على علاقة جدلية بين الصراعات في المركز والصراعات في الاطراف . ففي ظرف محدد ، اي من هذه الصراعات يكون هو الاساسي ؟ وايها يكون هو الثانوي ؟ بتعبير آخر ، من منها يؤثر نوعيا على الآخر ؟

فبقدر ما تستطيع الامبريالية ان تنقل الاستغلال الى الاطراف ، وان تعمّق هذا الاستغلال ، فانها تكتسب الوسائل

الموضوعية لتعزيز الايديولوجيا الاشتراكية ـ الديمقراطية في المركز ، وبالتالي تنجح في قسم صفوف الطبقة العاملة ، وفي إضعافها ، وفي حرمانها من منظورها السياسي المستقل ، وفي دمج نضالاتها بمشاريع تقع تحت سيطرتها .

وبقدر ما تقاوم الاطراف ، بدرجات متفاوتة ـ تتمثل اكثر الدرجات تقدما بالتحرر من النظام الامبريالي والخروج منه ، اي بالانقطاع النوعي ـ وبقدر ما تتسع حركة التحرر القومي وتنمو بقيادة البروليتاريا ، معبئة فعلا من حولها جماهير الفلاحين المستغلة ، تتأكد امكانية حصول الانقطاع النوعي . هذا الاخير ليس هو الاشتراكية ، وانما انقطاع فقط باتجاه الاشتراكية ؛ وهو ، اذ يضع حدا نهائيا للاستغلال الامبريالي ، لا يضع بالضرورة حدا لتطور القوى الرأسمالية الداخلية في البلدان المعنية . ذلك هو مدلول درجة المقاومة العظمى للاستغلال الامبريالي . اما الدرجة الدنيا فتتمثل بالبورجوازيات التابعة التي تتصدى في ظروف محددة لقيادة حركة التحرر القومي ، والتي تنتزع في الواقع ، ومن خلال تلك الصراعات ، اقتساما جديدا انسب وأكثر مؤاتاة لها ، اقتساما يحد بالتالي من أرباح رأسمال الاحتكارات .

اذن بقدر ما تقاوم الاطراف ، بتلك الدرجات المختلفة ، يضطر الرأسمال الامبريالي الى نقل التناقض الى داخل الدول المتروبولية، مقلصا بالتالي القاعدة الموضوعية للاشتراكية ـ الديمقراطية ، ومعززا ميول النهوض الثوري .

وتدعي الاطروحة أن الميل الاساسي حتى الان (اي خلال المئة عام الاخيرة) كان كما يلي : ان صراعات التحرر القومي ، بدرجاتها المختلفة ـ من اعلى درجاتها المتمثلة بقبض البروليتاريا على زمام الامور وبالقطيعة مع الامبريالية، الى اضعف تلك الدرجات المتمثلة بسيطرة البورجوازية وبانتزاعها بعض التنازلات التي يجري

استردادها عن طريق التكيف المتجدد للنظام الامبريالي ـ هي محرك التاريخ المعاصر. اذن فتوسع القاعدة الموضوعية للاشتراكية ـ الديمقراطية في المركز، او تقلصها، كان منوطا في جوهره بنضالات التحرر هذه على امتداد قرن من الزمن، بما رافقها بطبيعة الحال من حركات مد وجزر، وذلك ما دامت هذه المقاومات وهذه الصراعات لم تتطور وفق خط مستقيم، بل كانت تحرز الانتصارات تارة وتمنى بالهزائم طورا، سواء اكانت بقيادة البروليتاريا ام بقيادة البورجوازية.

لكن هل حركة التحرر القومي هي فعلا ما ادعيه: محرك التاريخ والقوة الرئيسية لبزوغ الاشتراكية ؟

عندما تحجم هذه الحركة، بفعل تبسيط مغالى به، وتختزل الى مجرد صراع من اجل الاستقلال القومي (السياسي) لآسيا وأفريقيا، قد ينقاد المرء الى الاستنتاج بأن هذه الحركة لا تشغل في الواقع سوى طور ـ قصير نسبيا ـ من التاريخ المعاصر: ربما من ١٩٤٥ الى ١٩٦٥ ـ ١٩٧٠.

لكن لنعد الى مجرى احداث التاريخ المعاصر. فمنذ عام ١٨٨٠ باتت الواقعة الامبريالية تتحكم بسائر الاحداث الهامة، وتثقل بوطأتها على سائر المواجهات، وتعيّن حلولها. ومنذ عام ١٨٨٠ ايضا برز نضال التحرر القومي وراح يكتسب بالتدريج وزنا واهمية.

في طور أولي، من ١٨٨٠ الى ١٩١٤، لم يكن نضال التحرر القومي قد اصبح بعد المحرك المباشر للتاريخ، غير ان ثورة الطبقات العاملة في مركز النظام كانت قد كفت عن ان تكون كذلك، أعني محرك التاريخ المباشر. لهذا السبب كان هذا الطور «العصر الذهبي» للامبريالية. فقد خضعت الطبقات العاملة لبورجوازياتها الامبريالية؛ وان كان المدى المأساوي لهذا الخضوع لم يتضح الا في عام ١٩١٤، فان الايام كانت كفيلة ايضا بالكشف عن طبيعة

الدور الذي لعبته الاممية الثانية كأداة لاخضاع الطبقات العاملة هذا . وكانت حركات التحرر قد دخلت طور التكون وقتئذ ، غير انها لم تكن قد خرجت بعد من الطور ما قبل الراسمالي ؛ فقد كانت تلح على «مقاومة المدوان» اكثر من الحاحها على «التحرير». لهذا السبب انفردت التناقضات ما بين الدول الامبريالية باحتلال واجهة الاحداث في تلك الحقبة الزمنية : انه العصر الذي أسمته البورجوازية بـ «العصر الجميل» ، حيث كانت ديبلوماسية الدول العظمى هي المحرك المباشر للتاريخ . وقد اختتمت هذه الحقبة بالحرب العظمى ، وبالثورة الروسية ، وبحركة ٤ ايار في الصين ، وبكمال اتاتورك ، وبانشاء حزب الوفد المصري ، وحزب المؤتمر الهندي ، الخ .

بين عامي ١٩١٨ و١٩٤٥ لم تعد التناقضات ما بين الدول الامبريالية ، التي كانت لا تزال قائمة بين المنتصرين والمهزومين في عام ١٩١٨ ، لم تعد هذه التناقضات تنفرد باحتلال واجهة الاحداث . فقد انشغل هذا العصر ايضا بصعود الثورة الروسية، ثم بمراوحتها مكانها وتراجعها ، وبصعود الثورة الصينية ، وبصعود حركات التحرر في القارات الثلاث (النزعة الشعبوية الاميركية ـ اللاتينية ، الفتن والثورات الاستقلالية الحديثة المقموعة في آسيا وأفريقيا) . هذه المجموعة من القوى الصاعدة ابرزت من جديد التناقضات «الداخلية» في المراكز ، وجاءت ازمات ما بعد الحرب ثم ازمات ١٩٣٠ لتدفع بهذه التناقضات الاجتماعية الى المقدمة . وقد انتهت هذه المرحلة بالحرب العالمية الثانية ، التي سجلت نهاية الصعود الجديد للحركة العمالية الغربية ، في حين استمر تطور القوى الاخرى ، قوى الاتحاد السوفياتي وقوى التحرر القومي .

وبعد عام ١٩٤٥ بدأت مرحلة ثالثة ، تأكد خلالها رجحان كفة حركة التحرر القومي واحتلالها واجهة الاحداث . التناقضات بين

الدول الامبريالية فقدت الكثير من حدتها نتيجة الهيمنة الاميركية ـ الى حد ان الاطروحة القائلة بوجود «الامبريالية العليا» تبدو وكانها ثبتت صحتها ـ . اقول «تبدو» فحسب ، ذلك اني أعتبر ان أطروحة «الامبريالية العليا» التي ارهص بها كاوتسكي ، والتي تلقى رواجا كبيرا في الولايات المتحدة ، تصدر عن اختزال اقتصادوي : فالدولة تصبح اداة طيّعة للشركات المتعددة الجنسيات التي تجبل العالم على صورتها (كما حاول ستيفن هايمر ان يثبت ذلك ، وبالروح نفسها فيرنون ، وبالوا ، الخ) . انا شخصيا لا أشاطر وجهة النظر هذه ، لكن المسألة التي نحن بصددها لا تكمن هنا . ففي كل الاحوال يبقى ان الحركة العمالية الغربية قد عجزت عن تجاوز هزيمة الثلاثينات والاربعينات وتخطيها : فتبعيتها ليست أقل مما كانت عليه قبل عام ١٩١٤ . اما الاتحاد السوفياتي ـ المحصور داخل حدود امبراطوريته ـ فهو لا يظهر على الحلبة الدولية الا بالاتصال مع حركة التحرر القومي ، ولا يكتسب بعدا عالميا الا بالتحالفات التي يعقدها معها. وخلال ربع القرن من الزمن هذا اكتمل التحرر القومي في آسيا الشرقية وفي كوبا ، مفسحا في المجال امام تحولات اشتراكية ممكنة ، في حين لم تحقق حركة التحرر في مناطق اخرى سوى هدفها الاول ـ الاستقلال السياسي ـ من دون ان تفسح في المجال امام مثل هذه التحولات .

هل انجاز هذا الهدف ـ اي الاستقلال السياسي ـ من شأنه ان يضع حدا لحركة التحرر القومي ولطاقاتها الكامنة على إحداث تحول اشتراكي ؟ تلك هي اطروحة جيرار شاليان . وقد بدت الاحداث المباشرة للسنوات الاخيرة وكأنها تؤكدها ، الامر الذي اعطاها ذلك الرواج المؤقت . لكن هذه الاطروحة خاطئة في نظري ، اذ انها تجعل هدف التحرر القومي مقتصرا على

الاستقلال . والحال ان الاستقلال لا يحل تناقضات راسمالية الاطراف . لا ريب في انه يخلق شروطا جديدة ، ومن هنا كانت فترة التوقف . ولا ريب في ان تجاوز طور راسمالية الاطراف «الجنينية» المفروضة من قبل السيطرة السياسية الخارجية («نمط الانتاج الاستعماري» حسب تعبير راي Rey) ، ومن قبل اعادة الانتاج التلقائي للراسمالية التابعة («نمط الانتاج الاستعماري الجديد») في ظل هيمنة البورجوازية المحلية ، ومن قبل الاواليات الاقتصادية للنظام الراسمالي ، من شأنه ان يبدل طبيعة اهداف المعسكرين ، وأساليب صراعهما وجاهزيتهما . لهذه الاسباب يفترض شاليان ان زمن حركة التحرر قد ولّى ، ويقترح اطلاق اسم «الصراع الطبقي الداخلي» على المرحلة الجديدة التي استهلت في العالم الثالث . والخطأ هنا يكمن في التعامي عن ان هذا الصراع الطبقي يدور في اطار التحرر القومي الذي لم يكتمل بعد . وبورجوازيات العالم الثالث تحاول «الاستمرار» بهذا النضال ــ نضال التحرر القومي ــ مع احتفاظها بقيادته ، كما اشرت الى ذلك عندما حللت الاستراتيجية التي تقترحها تلك البورجوازيات لبلوغ «الاستقلال الاقتصادي» . ولا يسع الطبقات الشعبية ان تتجاهل هذا النضال ، تماما كما لم يسعها في الماضي ان تتجاهل هدف الاستقلال . لكن عليها ، بفضل استقلالية حركتها ، ان تفرض قيادتها له وأن تفسح بالتالي في المجال امام الانتقال الى الاشتراكية . لهذا السبب اجد نفسي ميالا الى القول بأن التحرر القومي لا يزال يشغل مقدمة الاحداث . والتاريخ ــ التاريخ وحده (لا «النظرية» ، فكم بالاحرى «الماركسولوجية») ــ هو الذي سيقول ان كان التحرر القومي سيتوافق مع نهوض جديد للحركة العمالية في الغرب .

تاخذ المناقشات حول استراتيجية المرحلة الجديدة للتحرر

القومي اهمية عملية عندما يعاد وضعها في هذا الاطار ، اطار الثورة المتصلة والمتدرجة مرحليا . وهذه المناقشات مناقشات حقيقية تدور داخل الحركة والنضال ، وتتميز بأهميتها الفعلية عن «النظريات» التي لا اهمية لها على الاطلاق : (باستثناء الاهمية الايديولوجية) ، والتي يخفي تأكيدها المبتذل على «اولوية الصراع الطبقي» تمويها للشروط العينية للصراع الطبقي على الصعيد العالمي .

واني لأرى في الازمة الراهنة دليلا اضافيا على ان التناقض بين المركز والاطراف لا يزال يشكل الوجه الاساسي الذي تتجلى من خلاله مجمل تناقضات النظام (الجوهرية والثانوية) . فمن الملاحظ ان المرحلة الاخيرة قد تميزت بسلسلة من الانتصارات احرزتها حركات التحرر القومي ؛ وأهم تلك الانتصارات كانت تلك التي احرزتها شعوب آسيا الشرقية ؛ واقل منها اهمية كانت انتصارات بورجوازيات البترول التي حصلت على اعادة توزيع في الارباح ، وقد تاتت لها هذه الانتصارات ، جزئيا ، عن طريق الاستفادة من التناقضات الداخلية بين الدول الامبريالية في فترة محددة . وقد لعب هذا كله دورا حاسما في ازمة الامبريالية الراهنة ، اي في حاجتها الى تجديد تكيفها لمواجهة مقاومة الاطراف .

وكانت النتيجة ، كما هو واضح بجلاء ، عودة النشاط والحيوية الى صراعات المركز ، على الصعيد الايديولوجي وعلى الصعيد الاقتصادي ، على حد سواء ، وذلك لان الصلة بين الاثنين تبدو لي وثيقة للغاية ؛ فالكثير من الاشياء التي تحصل في الغرب كان سيعصى فهمها علينا في اعتقادي لولا الثورة الثقافية الصينية . فنقد التحريفية في الغرب راى النور على أيدي جماعات صغيرة ذات صلة بالنضالات المناهضة للامبريالية (الجزائر ، فيتنام ، فلسطين) . وهذا ما يكشف بوضوح عن ان

التأثير كان حاسما حتى على هذا الصعيد .

على صعيد آخر فان مقاومة الاطراف المظفرة قد ادت الى تسارع هبوط معدل ارباح احتكارات المركز ، والى نقل التناقض الى الطبقات العاملة في المركز ، والى رسم سياسة اقتصادية هادفة الى اعادة انشاء جيش احتياطي في المركز ، ولو جزئيا على الاقل . وقد عمدت الامبريالية في الوقت نفسه الى رص صفوفها: فالبورجوازيات الامبريالية للدول المتروبولية الثانوية انضوت من جديد تحت لواء الشطر الاميركي المسيطر ، بغية تشكيل جبهة مشتركة تسمح بالحد ما امكن من انتصارات حركات التحرر القومي في الاطراف ، وبالتخفيف بالتالي من حدة التناقضات في المركز . ويشهد فشل مؤتمر الامم المتحدة الرابع للتجارة والتنمية، وكذلك فشل حوار الشمال والجنوب ، على رفض الامبريالية تقديم اي تنازلات لبورجوازيات الاطراف .

بيد اني احرص مرة اخرى على التأكيد بأن هذا التحليل لا يدعي التنبؤ في مضمار التاريخ ؛ بتعبير آخر ، ليس من المستبعد، في اطار هذه الحركة الجدلية ، ان تنتقل نقاط الضعف من مكان الى آخر في فترة من الفترات . غير اني الح على هذه المسلّمة : فخلال قرن من الزمن كان الميل الرئيسي هو اداء نضال التحرر القومي دور محرك التاريخ . وهذا يعني ان سائر النضالات الاخرى ، بما فيها النضالات في المركز ، قد تحددت بالارتباط بهذا النضال الرئيسي في النظام الراسمالي العالمي وبالنسبة اليه. لا ريب في ان نضالا طبقيا على هذا الصعيد لا يمكن ان يفهم على انه مجرد تجميع لجملة من الصراعات الطبقية في بلدان مختلفة ، ولانماط انتاج مختلفة ، الخ ، لا تربط بينها سوى علاقات عابرة او ناجمة عن المصادفة . بل هذه الصراعات منظمة قياسا الى تحالف طبقات على مستوى عالمي ، ووفق موقع مختلف اجزاء

الطبقات في هذا التحالف العالمي الذي يحدد ما هي الاقسام الطليعية ، وما هو «سواد الجيش» ، والعدو الرئيسي ، الخ .

تلك هي وجهة نظري اذن . لكن هنالك رؤية ثانية للامور تقف على طرف نقيض منها . وسهل في الواقع ان نلاحظ ان الاطروحة التي عرضتها اعلاه ليست مقبولة في الغرب بشكل عام . وهذا امر طبيعي في اعتقادي ، اذ ان هذا الرفض يعكس هيمنة الايديولوجيا الاشتراكية ـ الديمقراطية .

ترى أطروحة الفريق المناوىء ان التناقض بين البروليتاريا والبورجوازية في مركز النظام لا يزال التناقض الرئيسي للنظام برمته . وهذه الاطروحة تعتبر ايضا ان حركة التحرر القومي تشكل جزءا لا يتجزأ من الثورة البورجوازية العالمية . وأنا ازعم ان هذه الاطروحة ، السائدة علنا لا داخل التيارات العمالية الاشتراكية ـ الديمقراطية فحسب ، وانما ايضا داخل تيارات الشيوعية التحريفية ، بل وكذلك داخل المعارضة «اليسارية» في الغرب ، ضمنيا على الاقل (وعلنا احيانا) ، انما تشهد على الهيمنة الايديولوجية الاشتراكية ـ الديمقراطية . ولقد كانت في الماضي هي أطروحة الاممية الثانية التي كانت تبرر على هذا النحو انحيازها الى الايديولوجيا الامبريالية . وكان من المفروض أن يكون لينين قد حرر منها الحركات التي تقف «على يسار» الاشتراكية ـ الديمقراطية : لكن ذلك لم يحصل على الاطلاق . رسوف يظل أنصار هذه الاطروحة مغمضين اعينهم عن تطور راسمالية الاطراف . وهم لا يرون ـ ما دامت اطروحتهم مطالبة بانكار الامبريالية ـ ان راسمالية الاطراف راسمالية تابعة ، وعاجزة عن تحقيق هدف التحرر القومي ، وغير قادرة بالتالي على تحريك سائر الطاقات الكامنة للثورة الاشتراكية . بالمقابل فانهم يصرون على عزو هيمنة الاشتراكية ـ الديمقراطية في الغرب الى

عوامل ذاتية وظرفية . لهذا السبب ازعم ان هذه الرؤية الثانية تطور صيغةً من الايديولوجيا الامبريالية قد تأخذ الشكل الساذج للاشتراكية الديمقراطية او للتحريفية ، كما قد تأخذ أشكالا «يساروية» ، بل يساروية متطرفة .

ان التعارض بين هاتين الرؤيتين نلتقيه في كل آن وفي كل مكان ، مكشوفا او مستترا . واعتقد ان الجدل المثار حول «التبادل غير المتكافىء» كان كاشفا بهذا الصدد . فقد رأينا في الواقع المواقف تتبلور بالتدريج بحسب الانتماءات الايديولوجية الى كل من الكتلتين . راينا التروتسكيين يضمون اصواتهم الى اصوات التحريفيين ، وبعض «الماويين» الغربيين المتذبذبين يلتحقون بالحظيرة التحريفية .

مثال آخر على تعارض الرؤيتين نلقاه في المناقشات الدائرة حول الازمة الراهنة . فبعضهم ـ الماويون ـ يعتبرون هذه الازمة ازمة الامبريالية في المرتبة الاولى ، اي ازمة التقسيم الدولي للعمل والتحالفات الطبقية العالمية التي تتحكم به . ومصدر هذه الازمة ، حسب هذه الرؤية ، ناجم في الدرجة الاولى عن تراجعات الامبريالية في الشرق ؛ تراجعات غيرت الشروط الموضوعية للصراع الطبقي في المراكز ، كما بدّلت الاطار الموضوعي للتناقضات ما بين الدول الامبريالية . اما الآخرون فيرفضون وصف الازمة بأزمة الامبريالية . انهم يدّعون ان الصراعات الطبقية في المركز هي سببها الاساسي ، وأن هذه الصراعات هي التي تحدد الاطار الموضوعي للتراكم على الصعيد العالمي .

ثمة نقطة ينبغي ان تضاف الى مسألة اطار الاحالة ، انها تلك التي تتعلق بالوضع الدولي العيني لعصرنا (بدءا من منتصف الستينات) وموقعه في تلك الصورة البيانية لمجمل الحقبة الامبريالية . نستطيع ان نلخص هذا الوضع فنقول اننا قد شهدنا ، بعد الحرب العالمية الثانية ، مرحلة محددة من الامبريالية تميزت بعدد من السمات ـ منها على الاخص الهيمنة

الاميركية على مجمل النظام الامبريالي ، وانزواء الاتحاد السوفياتي المنطوي على نفسه ، وعزلة الصين . وقد شارفت هذه المرحلة على الانتهاء ودخلنا في طور تبدلت فيه العلاقات . فالنظر يعاد بالفعل في الهيمنة الاميركية على مجمل النظام : اولا واساسا نتيجة صراعات التحرر القومي (الحدث الاهم بالنسبة الى الولايات المتحدة كان فشل سياستها في آسيا ، في الصين وفي فيتنام)، وفي المرتبة الثانية فقط نتيجة تبدل العلاقات ما بين الدول الامبريالية ، اي بين القسم الاميركي المهيمن ، والاقسام الثانوية الاوروبية واليابانية . وفي هذا الاطار يتمفصل تجدد الصراعات في المراكز الضعيفة (اوروبا الجنوبية) حول انطلاقة حركة التحرر القومي ، تماما كما تحاول بورجوازيات الاطراف ان تمنح نفسها حياة جديدة بفرضها اقتساما جديدا لفضل القيمة العالمية على نحو يخدم مصالحها .

واعادة النظر هذه في الهيمنة وفي التوازن العالمي يقود الاتحاد السوفياتي الى التفكير باستغلال الافول الاميركي على أمل اقامة امبراطورية جديدة فوق منطقة اوسع بعد . فخلال الفترة الماضية بأكملها كان الاتحاد السوفياتي اسير حدود حزامه الامني، يتمتع بمناطق خاضعة له مباشرة من دون ان تكون له قواعد فيما وراءها ، ولاسيما ان الاحزاب التحريفية كانت هي بدورها معزولة عن الحياة السياسية في اقطارها .

وكانت الامبريالية الاميركية تتمتع بهيمنتها على نظام واسع ومنظم ، وتعتمد على بديل مزدوج في اطار تحالفات طبقية شتى: على البورجوازيات الامبريالية الثانوية ، الاوروبية واليابانية (بورجوازيات اقطار العالم الثاني) وعلى الطبقات المستغِلة في العالم الثالث .

هذا التحليل يفترض رؤية لتطور الاتحاد السوفياتي ، انطلاقا من ثورة كانت اشتراكية في الاصل قبل ان تنحط من بناء الاشتراكية الى مجتمع طبقي . ولست هنا في صدد فتح نقاش

حول طبيعة هذا المجتمع الطبقي وقوانينه ؛ لنقل باختصار ان هذا المجتمع الطبقي لا يتمتع ، في الوقت الراهن ، بامبراطورية هي في حجم شهواته وطموحاته . فأقطار اوروبا الشرقية ، التي يمكن ان تدرج في عداد دول العالم الثاني من حيث مستوى تطورها ، تبقى أقطارا صغيرة . لكن المشكلة الاساسية تكمن في افتقار الاتحاد السوفياتي الى القواعد في العالم الثالث . فليس في العالم الثالث نظام واحد ارتبط على نحو وثيق ، في تحالف طبقي ، مع النظام السوفياتي . لقد افاد الاتحاد السوفياتي من تحالفات مؤقتة مع البورجوازيات المتزعمة لحركات التحرر القومي ، وسعى الى انتزاعها من دائرة الهيمنة الاميركية ، ونجح في ذلك ، وانما لفترة من الزمن . فالمثال المصري يعطي الدليل الساطع على هشاشة هذه التحالفات . سيحاول الاتحاد السوفياتي اذن استغلال الافول الاميركي لتشييد هذه الامبراطورية ، وذلك عن طريق البحث عن مواقع حقيقية هذه المرة في العالم الثاني وفي العالم الثالث . وسوف يسعى ، في جملة ما يسعى اليه ، الى الافادة من التحول المحتمل للامبرياليات التابعة السابقة الى امبرياليات ـ اشتراكية تابعة ، والى استغلاله لصالحه (لكن الا تهدد «الشيوعية الاوروبية» بإحباط هذا المنظور ؟) .

ذلك هو باختصار اطار الاحالة الذي اقترحه فيما يتعلق بمسألة استراتيجية الثورة الاشتراكية ، عن طريق تحليل القوى الفاعلة في النظام الامبريالي .

مناقشة

سؤال: ان فكرة استتباع الطبقة العاملة في المركز للايديولوجيا الاشتراكية ـ الديموقراطية عامة اكثر مما ينبغي : فهنالك

اختلافات بين الطبقات العاملة في اوروبا الغربية ، ولو من منظور التكوين الايديولوجي (بين الطبقتين العاملتين الفرنسية والدانماركية على سبيل المثال ...) .

سمير امين : ان الاشتراكية ـ الديمقراطية (التي تشكل التحريفية صيغة من صيغها) تسم بميسمها الغرب برمته ، بغض النظر عن الاختلافات والتباينات (بالفعل ، ان الوضع في الولايات المتحدة يختلف عما هو عليه في المانيا او في ايطاليا) . ذلك انه ينبغي ان نشير هنا الى ما يلي : ١ ـ ان الاشتراكية ـ الديمقراطية متلازمة مع الديمقراطية (البورجوازية) التي لم تزدهر فعلا الا مع التوسع الامبريالي ، ٢ ـ ان التحريفية هي الشكل المتقدم للاشتراكية الديمقراطية ، وهي تتطابق مع الميل الراهن الى الانتقال الى التسيير الدولاني المركز للقوى الانتاجية .

ر. غاليسو : هل من المشروع ان نتكلم حاليا عن **محرك التاريخ** في صدد تعرضنا لصراعات التحرر القومي وعن «صحة خط سياسي» ما ؟ يجب ان نميز بحسب المراحل التاريخية (قبل الحرب العالمية الثانية ـ بعد الحرب العالمية الثانية ـ بعد الاستقلالات) وان نأخذ بعين الاعتبار اختلاف الاوضاع الجغرافية.

سمير امين : في القرن التاسع عشر كانت الصراعات الطبقية في المركز المحرك المباشر للتاريخ ، بكل تأكيد . فمن الحركة الميثاقية البريطانية الى عامية باريس ، حدد التناقض بين البورجوازية والبروليتاريا ، الفاعل في الاقطار الاوروبية الراسمالية الرئيسية، حدد التحالفات الطبقية الاساسية التي عينت كيفية تراكم الراسمال في المركز والتقسيم العالمي للعمل الذي كان في طريقه الى التكون وفق شكله الحديث . لكن هذا الوضع لم يعد قائما بعد عام ١٨٧٠ . اذ ان صراعات طبقية اخرى هي التي احتلت واجهة الاحداث .

الاساطير الثورية في العالم الثالث

جيرار شاليان

لقد وجد على الدوام ، خلال ربع القرن الاخير ، من يلح على الجوانب الاقتصادية ، الاساسية ولا ريب ، في التحليلات التي تتناول مجتمعا من مجتمعات العالم الثالث (مصطلح **العالم الثالث** غير علمي لكنه سهل الاستعمال) ؛ وكثيرا ما جاء هذا الالحاح على الجوانب الاقتصادية على حساب الجانبين **السياسي والثقافي** ، اللذين لم يحظيا بالاهتمام المطلوب ، مع انهما حاسمان في رأيي في كل تحليل للواقع .

ومن الاهمية بمكان ، في عصر التوسع الاستعماري ، التنويه بتكوّن سوق عالمية وبالتوتر الذي اتسمت به اقتصاديات المجتمعات التقليدية في آن واحد . لكن ما لا يجوز اهماله وتجاهله هو موقف النخبة التقليدية من هذا التوسع ، من هذه الهجمة ، وجوابها عليهما . والواقع ، لقد سادت البلبلة والعجز عن الادراك،

ازاء التفوق التقني الساحق للغرب ، ان في صفوف المثقفين الصينيين المتنفذين ، وان لدى المثقفين الفيتناميين او ممثلي الاسلام . وحدها اليابان استطاعت ان تأتي بجواب على الخطر الغربي : فقد تمثل جواب النخبة التقليدية بالابقاء على تعلقها بقيم مجتمعها الاساسية ، الدينية والاخلاقية (بانتظار انحسار ذلك الخطر) ؛ وبالعودة الى الماضي كايديولوجيا للمقاومة ـ سواء اكان هذا الماضي فعليا ام متوهما . وهذا من شأنه انقاذ القيم التقليدية ـ والهوية كذلك ـ واحيانا القيم القومية ايضا (بالنسبة الى المجتمعات التي تكونت قوميا منذ ماض بعيد كالصين ، وفيتنام ، ومصر) ؛ لكن هذا من شأنه ايضا ان يساهم في تحجير الماضي وأن يقود الى التشبث بالتراث ـ وهذا ما نلحظه بشكل خاص في المجتمعات التي تأثرت اكثر من غيرها بصدمة الاستئصال الثقافي ، كالمجتمعات العربية على سبيل المثال .

اما الجواب التالي ، من حيث التسلسل الزمني ، فهو ذاك الذي حاولت ان تأتي به فئة اجتماعية اخرى ؛ فئة ولدت من الاحتكاك مع الغرب ـ نخبة المدن ، الارستقراطية الاصل ، او «الكومبرادورية» احيانا ، المحدودة جدا عدديا ، المحتكة بالثقافة الحديثة ، والمتقنة للعديد من اللغات ، والتي ستسعى جاهدة الى نسخ المؤسسات الاوروبية وتقليدها .

وهكذا قامت ثورة «تركيا الفتاة» ، وأعلنت الجمهورية في الصين ، وظهر حزب «الوفد» في مصر ، الخ . لكن «تفوق» الغرب لا يقوم على مؤسساته فحسب ، وتقليد هذه المؤسسات لا يحل على الاطلاق ازمة المجتمعات التقليدية .

اما الجواب الاخير ـ حتى هذا اليوم على الاقل ـ فقد تبلور بدءا من فترة ما بين الحربين ، وعلى الاخص منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وكانت البورجوازية الصغيرة او جزء منها (كوادر عسكرية او ادارية سابقة) هي التي حملت هذا الجواب في كل

مكان تقريبا . وقد ردت القومية ، الايديولوجيا الكبرى للقرن التاسع عشر في الغرب ، الى نحر هذا الاخير . وهذه الشريحة التي تتنطع ، عبر سيرورات مختلفة ، الى تأدية دور شريحة قائدة ، تنشر الفكرة القومية ، وتجهد من اجل اعادة الكرامة الى مجتمعها المذلول ، ومن اجل بناء الدولة . لكن كثيرا ما تكون الامة غير موجودة على صعيد الوقائع (افريقيا السوداء) ، وفي هذه الحال يكون الجواب طفيفا ، محدودا . وهو من طراز اقتصادي ، او هكذا يريد نفسه على الاقل. فوعي الملاقة بين البلدان الصناعية والبلدان المتخلفة اقتصادي في المرتبة الاولى ، ويطرح القادة انفسهم ، في تصريحاتهم المعلنة على الاقل ، على انهم صانعو التنمية الاقتصادية ـ التي كثيرا ما تفهم كتقنية (لا كثورة سياسية واجتماعية) .

ويعهد بهذه المهمة الى البورجوازية الصغيرة ، بقدر ما يتحدر علمها ومعرفتها من المجتمع الكولونيالي ، وبقدر ما تؤهلها اهمية تعدادها لممارسة السلطة (بالتحالف احيانا مع فئات اجتماعية اخرى تتمتع بقدر اوفر من الامتيازات) .

فكيف كانت السيرورة الثورية خلال العقود الاخيرة ؟ لقد تمخضت حركات التحرير القومية عن استقلالات متباينة الطبيعة، منها ما يندرج في اطار الاستعمار الجديد الكلاسيكي ـ وهذه ظاهرة معروفة تماما ـ ، ومنها ما يندرج في اطار الثورات ، التي نستطيع ان نقسّمها بدورها ، من باب التبسيط ، الى ثورات قومية وثورات قومية واجتماعية .

أما في ميدان الكفاح المسلح ـ تلك الظاهرة البالغة الاهمية التي شهدتها العقود الاخيرة ـ فيمكننا تلخيص التجارب التي خيضت في هذا المضمار على النحو التالي :

١ ـ ان الكفاح المسلح ، خلافا لفرضية فانون ، لا يغير بحد ذاته العقلية والبنى السائدة في مجتمع من المجتمعات . فهذه الفرضية تقلل من اهمية المسائل المتعلقة بالايديولوجيا ومن اهمية

التنظيم الذي يتولى نشرها (المثال الجزائري يعطي الدليل الساطع على ذلك) .

٢ ــ النزعة العفوية لبعض النظريات ، كنظرية «البــؤرة الثورية» لغيفارا التي تدعي بأن مثال الكفاح المسلح قمين بتعبئة فلاحين يفتقرون الى كل اعداد سياسي ، والتي اتضح ، حيثما طبقت ، انها فرضية خاطئة ناجمة عن سوء تحليل للتجربــة الكوبية (تجربة فريدة من حيث ان الكفاح المسلح لم يكن يدعــي تحقيق ثورة من النمط الماركسي ــ اللينيني ، الامر الذي ضمن حياد الولايات المتحدة والشرائح النافذة المتصارعة التي اضطرت، فيما بعد ، الى مغادرة البلاد) .

٣ ــ علاوة على ذلك تقدم لنا اميركا اللاتينية بوجه خاص امثلة (كبوليفيا) على سوء تحليل الوسط الاجتماعي الذي سينغرس فيه الكفاح المسلح ، (الاهمية الجوهرية للمشكلة الهندية في بعــض الاقطار) او عن انعدام كل تحليل لهذا الوسط : المبالغة في تقدير عفوية الجماهير الفلاحية ، الصعبــة التعبئة علــى الدوام ، والاستهانة باهمية العناصر الديموغرافية ، والاثنية ، الخ .

٤ ــ في هذا الاطار تأتي الوقائع لتؤكد بأن النموذج الصيني ــ الفيتنامي ــ المطبق في غينيا ــ بيساو على سبيل المثال او في اريتريا (الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا) ــ الذي يولي اهميــة خاصة لتعبئة الشعب ولتنظيمه ، يشكل الاستراتيجية السياسية الاهم في مضمار حروب الانصار او الحروب الشعبية .

ونستطيع ان نستخلــص قانونين اساسيين في مجــال الاستراتيجية السياسية في الكفاح المسلح :

أ ــ لقد خيضت سائر النضالات المظفرة على أسس **قوميــة** (واحيانا اجتماعية) : اهمية عامل الغزو الياباني للصين ، والاحتلال الفرنسي ثم الوجود الاميركي في فيتنام ، والاستعمار بشتــى اشكاله ، الخ .

ب ـ ان الجانب الاساسي في حرب الانصار هو اهمية بنيتها التحتية السياسية السرية (اي تنظيمها للشعب) .

اما في اطار الاستقلالات ، فان تبسيط «الماركسية ـ اللينينية» اي تحويلها الى ما اسماه مكسيم رودنسون بـ«ستالينية المتخلفين» ، قد روج لعدد من المفاهيم اللينينية التي تبنتها معظم الثورات ، اقومية كانت ام قومية اجتماعية ، وذلك على الرغم مما اصابها من إفقار وتحوير وتحريف :

- مفهوم «الامبريالية» .
- نظرية الحزب الطليعي .
- التحالف بين العمال والفلاحين .
- التصنيع السريع (علما بأن لينين لم يكن يدعي بناء «الاشتراكية» في روسيا المتخلفة) .

واذا ما اضفنا الى ذلك الحماسة القومية والحركية الشعبية ـ الفعالة بهذا القدر او ذاك ـ تكون قد حصلنا على لوحة اجمالية بالخصائص الاساسية التي جرى اعتمادها كقاعدة لتأسيس المميزات الراهنة للسيرورة الثورية . وما تم تحقيقه حتى الان يتلخص على النحو التالي :

ـ اولا استعادة الهوية والكرامة وهذا امر اساسي ، اذ لا يجوز لنا تجاهل اهمية هذا الجانب السيكولوجي الذي تمخض عنه القهر والاذلال . واستعادة الهوية والكرامة هي البند الوحيد الذي يمكننا ادراجه تحت عنوان القومية .

ـ هنالك ثانيا مسألة استرداد الثروات القومية ، باشراف الدولة .

ـ وهنالك ثالثا واخيرا اعادة بناء للبنية الاجتماعية ؛ وهذه النقطة بالذات هي التي تميز الثورات القومية والاجتماعية عن الثورات القومية .

ففي الثورات القومية تكون البنية الاجتماعية على النحو

التالي : تحتل قمة الهرم الاجتماعي بورجوازيـــــة ادارية (او بيروقراطية) منغمسة في الفساد بشكل عام ـ فالفساد يشكل احدى وسائلها ، ان لم نقل وسيلتها الرئيسية ، لتحقيق تراكم الراسمال . اما في الطرف الآخر من الهرم فتقف الطبقة الفلاحية المعدمة (حتى بعد تطبيق الاصلاح الزراعي ، بهذا القدر او ذاك من الجدية والفعالية) وبروليتاريا المدن الرثة المؤلفة من العاطلين عن العمل، وطوابير صغار الموظفين. اما على الصعيد الايديولوجي، فان ظاهرة الصراع الطبقي تدحض وترفض (بالنسبة الى المجتمـــع المعني بالثورة على الاقل) وذلك مهما اختلفت مفردات اللغـــــة الثورية . ان مشروع تحويل المجتمع راسا على عقب ، ان على الصعيد السياسي والاجتماعي وان على الصعيد الاقتصـــــادي والثقافي ، يظل غريبا عن الثورات القومية نظرا الى نزعاتهـــــا الاجتماعية ـ الثقافية المحافظة .

لست أدعي ان السيرورة الثورية قد حققت نجاحا باهــــرا خارج حيز الثورة القومية ... فليس ثمة تجسيد لليوطوبيا . لكن في فيتنام او في الصين مثلا شهدنا سيرورات اكثر جذرية من تلك التي لمسناها في الجزائر او في مصر (في عهد عبد الناصر). ففي الصين وفيتنام تحتل قمة الهرم الاجتماعي ـ الذي لا يزال قائما بالطبع ـ طبقة بيروقراطية صاحبـــة امتيازات ولا ريب ، ولكنها امتيازات محدودة نسبيا ، من المنظور الاقتصادي (امـــا امتيازاتها السياسية فهي بالمقابل فائقة) ؛ كما ان الفساد لا يشكل مميزة من مميزاتها الرئيسية : فهو، على العكس من ذلك، محدود نسبيا . وقد حصلت ، في الطرف الآخر من الهرم الاجتماعي ، تحولات اقتصادية واجتماعية هامة ؛ فالجماهير الفلاحية والعمالية تكدح ، او تنضوي تحت لواء الثورة ، والبون الفاصل بين نمط حياتها ونمط حياة الذين يحكمونها مباشرة ليس على الاطـــلاق بمثل شساعة ذلك الذي يفصل حياة البورجوازيات الادارية عن حياة

الجماهير البائسة والمتضورة جوعا لبلدان الثورات القومية . اما على الصعيد الثقافي ، فاذا كان فقر الانتاج الفني ونزعته المحافظة يستحقان النقد ، فان للنموذج المتبع ميزة الاصالة على الاقل : فهو ليس بتقليد كاريكاتوري للغرب ، ولنتاج الغرب الاكثر ابتذالا في كثير من الاحيان .

تلك هي الخطوط العريضة لما استجد على السيرورة الثورية في بلدان العالم الثالث ، خلال العقود الثلاثة الاخيرة .

المناقشة

سؤال : ينبغي ان نتوخى الدقة في التمييز بين «الثورة القومية» و«الثورة القومية والاجتماعية» . فبين البلدان الاستعمارية ، والاستعمارية الجديدة ، والتقدمية ، توجد نقاط مشتركة بالغة الاهمية : على صعيد التأميمات ، التي لا تنجم عن تضاد ثقافي بقدر ما تنجم عن خيار ايديولوجي ؛ على صعيد بعض التحولات الاجتماعية ، وعلى الاخص الاصلاح الزراعي (فقد جرى تطبيق الاصلاح الزراعي في ايران والمكسيك مثلا) ؛ وعلى صعيد العلاقات مع الامبريالية ، التي تتحكم بها علاقة القوة اكثر مما يتحكم بها الخيار الايديولوجي . ومهما يكن ، فاني أشك كثيرا في التحولات الاجتماعية ـ الثقافية ، لان هذه البلدان تستعيد دوما القيم التقليدية وتعود اليها . اخيرا ، فان الانسان الاشتراكي، اسوفيتيا كان ام صينيا ، يصبو الى النموذج الغربي : فالاستهلاك هو ما يسعى وراءه ...

ج. شاليان : هذا صحيح بالنسبة الى اوروبا الشرقية ؛ لكن

الامر يختلف قليلا في الاقطار الاخرى ، لانها تشكو من ضعف في الإعلام والاطلاع . مع ذلك فان غينيا بيساو مثلا تسعى وراء اشياء اخرى : فهي دولة صغيرة وفقيرة لا تملك سبل العيش على الطريقة الفرنسية .

سؤال : يمثل الشعب الهندي في بوليفيا الغالبية ، لا عدديا فحسب ، وانما ايضا إثنيا وثقافيا . والحال ان سائر الاحزاب السياسية هي خلاسية ــ مولدة. فما الداعي اذن لان تكون هناك «بؤر ثورية متنقلة»؟ فكي يعبيء الانصار جماهير الشعب، لا بد ان يتقنوا لغة غالبية الشعب ؛ غير انهم يجهلونها في الواقع . علما بأن اللغة عامل بالغ الاهمية . ولا يسعنا ان ننظر بعين الجد الى اي جماعة ثورية تقبل بلغة المضطهِد (فثورتها ستكون اقتصادية لا ثقافية).

ج. شاليان : ان الهنود الذين يشكلون ٧٠ بالمئة من سكان بوليفيا يمثلون «أقلية» رغم ذلك ، بمعنى انهم يعانون من الاكراه والقمع . وعلى الصعيد الاثني ــ الثقافي ، فان ثورة ١٩٥٢ صفّت نفوذ الشريحة الصغيرة من البيض الاسبانيي الاصل وسمحت بصعود الخلاسيين . لكن الهنود ، الذين يمثلون ٧٠ بالمئة من الشعب ، ظلوا ثقافيا خارج الدائرة القومية .

سؤال : هل الاخطاء التي حصلت كانت نتيجة نقص وتقصير في إعداد المسؤولين ، أم نتيجة تقدير خاطىء للاوضاع ؟

ج. شاليان : ليس من السهل الاجابة عن هذا السؤال . فالمنطقة التي عرفت اقدم الثورات منذ قرن من الزمن هي منطقة انتشار الحضارة الصينية (الصين ، اليابان ، فيتنام ، كوريا) : وتتطابق حدود هذه المنطقة مع حدود انتشار الكونفوشية ؛ كما انها عرفت ، من جهة اخرى ، تشكيلات قومية قديمة للغاية سبقت الانطلاقة الاوروبية . وهذا امر يستحق في رايي التأمل والتفكير ، وان كنت لا استخلص منه دروسا محددة .

وفي مناطق اخرى كانت المشكلات التي اثارها تهديم البنية الثقافية عميقة للغاية ؛ فبما أن الدول الجنينية التي تم

استحداثها لا تنطبق على شيء في نهاية المطاف ، فاننا نجـد انفسنا بين نموذج ثقافي تقليدي من النمط الديني الشديـد الوطأة ، وبين انتشار قيم رفضية في الحقل الثقافي (عطـاء الغرب : حرية البحث والنقد ؛ وكذلك عطاء الماركسية) . وكلما استوعب المجتمع الاداة النقدية وتمثلها ، ولو عن طريق إفقارها، تبرز احتمالات التغير في صفوف النخبة . لكن كلما قوبلت هذه الانتقادات بالرفض ، واستمر الطغيان الثقافي والسياسي القديم في تأدية دور المعيار ، بقيت النزعة المحافظة سائدة . لكن هذه مجرد فرضية عمل .

الجغرافيا والعالم الثالث

جان دريش

يقع معظم الاقطار التي تعتبر جزءا من العالم الثالث خارج المناطق المعتدلة ، ويتوزع على المناطق البيمدارية ، والجافة ، وشبه الجافة ، والمدارية الرطبة والاستوائية . مما جعل بعضهم يسارع الى الاستنتاج بأن ثمة علاقة بين ظواهر الجغرافيا الفيزيائية وقصور التطور او صعوباته .

هذه نقطة اولى تستوجب التأمل والتفكير نظرا لاهميتها الناجمة لا عن النظريات المتشائمة والعنصرية بهذا القدر او ذاك والقائمة على هذه البيئة ، وانما عن التطابق الفعلي بين توزيع بلدان العالم الثالث والبلدان التي تتميز بشروط جغرافية خاصة.

وليست المسألة هنا بالبداهة مسألة نقص في الثروات

المنجمية : فالعديد من اقطار العالم الثالث غني بالثروات الباطنية، وليس هنالك بطبيعة الحال تطابق بين الشروط الجيولوجية او البنيوية والشروط البيوجغرافية . واول ما يتبادر الى اذهاننا هنا هو بترول المناطق القاحلة الجافة . اما النحاس ، والمنغنيز ، والكوبالت ، والحديد ، والاورانيوم ، فجميع هذه المعادن موجودة بكثرة في العديد من بلدان العالم الثالث : لكن كيف ستستثمر وتصرف في السوق الدولية ؟

ان مشكلة العلاقات الفيزيائية بين العالم الثالث والجغرافيا تكمن في معرفة ما اذا كانت الشروط البيومناخية تسمح باستصلاح الاراضي وتنمية الثروات النباتية ، بالسهولة التي نتمان بها في الاقطار المعتدلة ، وعلى الاخص ما اذا كانت تسمح للشعوب بأن تسد جوعها . المسألة اذن هي مسألة العلاقات بين بلدان العالم الثالث ومصادر الزراعة وتربية الحيوان . وليست هذه المسألة بالمسألة المصطنعة : فمما لا جدال فيه ان العديد من تلك البلدان يقع في مناطق قاحلة مناظرة للضغوط المدارية العالية، وان الصحراء ليست اختراعا انسانيا . وفي وسع الانسان طبعا ان يمارس تاثيره على المناطق القاحلة ، بيد ان هذا التأثير يمارس في اغلب الاحيان على المناطق شبه القاحلة المحيطة ، سواء أكانت في الشمال حيث المناخ المتوسطي ام في الجنوب حيث المناطق السواحلية ، هذا اذا ما اعتمدنا مثال القارة الافريقية التي ترتدي فيها هذه التقسيمات ، التي لا نعدم نظيرها في القارات الاخرى، وضوحا مميزا خاصا .

وفي المناطق الاستوائية كذلك نلقى الغابة الكثيفة والرطبة . وقد تضافر الادب والسينما في الواقع على الترويج لعدد من التصورات والخرافات حول الطابع الساحق لهذه الاوساط الطبيعية ، من صحار قاحلة الى غابات كثيفة وشاسعة ورطبة ،

حيث يقال لنا ان البشرية تواجه ، في سعيها الى التطور ، صعابا اعظم وأشق بكثير من تلك التي تواجهها في المناطق المعتدلة .

ان المناطق البيومناخية الكبرى تقع بشكل خاص في الاصقاع البيمدارية : الغابات الكثيفة الرطبة ، السهوب السافانية الرطبة ، السهوب الجافة ، المناطق السواحلية ، الصحاري ، السهوب المتوسطية ، أطراف الصحاري وحواشيها . فما هو التأثير الفعلي للشروط البيومناخية هذه على التطور البشري ؟

انتم تعلمون ولا ريب كم أسيء تفسير هذه المسألة تحت غطاء العلم . وحسبنا ان نلقي نظرة على الادبيات الجغرافية التي كتبت حول هذا الموضوع بالذات ، حتى نميز عددا من ردود الفعل المماثلة : فجغرافيو المناطق المعتدلة ، المنكبّون على دراسة المناطق البيمدارية ، اقاموا ، لفترة طويلة من الزمن ، صلة بين الصعوبات الناجمة عن النظام البيومناخي والطابع البدائي المزعوم لشعوب تلك المناطق . وقد ساهم الجغرافيون ، في اطار توسع النظام الاستعماري والامبرياليات خلال القرن التاسع عشر ، في تصوير الاستعمار على انه ادخال لاشكال من الحضارة العليا والمتفوقة الى تلك المناطق . وكان مستكشفون أمثال ليفنغستون ، بل كذلك ستانلي ، ادعوا ، ولو انطلاقا من عقلية مغايرة ، ان دخول التجارة الدولية الى اكثر المناطق نأيا وانغلاقا على ذاتها في افريقيا يساعد على تحسين شروط حياة شعوب تلك المناطق . لقد حمل الاستعمار معه اذن الحضارة والثقافة ، وقد أيده العديد من الجغرافيين فاشادوا بمنافعه وايجابياته . ومن بين الجغرافيين الفرنسيين ، ذهب اوغوستان برنار وشارل روبكين الى الدفاع عن هذا التصور لدور الاستعمار . وثمة جغرافيون آخرون ، أرصن تفكيرا وأكثر اتزانا ، استخلصوا استنتاجات مختلفة ، وان متقاربة في النهاية ، بصدد الشروط البيومناخية القاسية التي تكابد منها

شعوب المناطق البيمدارية . وقد خلصوا الى نوع من حتمية مريعة ، فقالوا ان اللعنة قد حلت بسكان تلك المناطق ، سواء أكانت هذه المناطق متميزة برطوبتها المفرطة ام بجفافها الفائق .

ولنلخّص افكار هؤلاء الجغرافيين : تستحيل الزراعة في الصحراء ما لم تتوفر المياه ، وهي نادرة للغاية اساسا . وتكمن الامكانات الوحيدة لاستغلال الارض في تربية الماشية على الطريقة البدوية ، اي في تربية أعداد محدودة من رؤوس الماشية في مساحات شاسعة . في المناطق المدارية الرطبة بالمقابل تتوفر المياه بكثرة ، كما ان الشروط الحرارية لنشاط المياه الكيمياوي مؤاتية . لكن التلف الكيمياوي يساهم في إفقار التربة ، والدبال الذي تعطيه النباتات يفسد بسرعة ، والغابة تعيش على ذاتها . ولئن كانت الغابة الكثيفة والرطبة توحي بحيوية فائقة ، فانها لا تعدو في الواقع ان تكون وسطا سريع العطب ، لا يعيد انتاج نفسه الا بصعوبة فائقة . لذا كان عمل الانسان ، المضطر الى تدمير الغابة لزراعتها ، بمثابة انتحار فعلي ، لان زوال الغابة يحول دون تجدد طاقات التربة .

وقد روج لهذه الافكار ، في فرنسا بشكل خاص ، بيير غورو وذلك في كتابه عن الاقطار المدارية الذي صدر في أعقاب الحرب مباشرة ، والذي استلهمه عدد من الجغرافيين الفرنسيين والاجانب . صحيح ان غورو قد انقاد فيما بعد ، ونتيجة تعمق خبرته بالاقطار المدارية ، في اميركا مثلا ، الى تعديل آرائه بعض الشيء . لكن مع ذلك بقي المفهوم الجوهري السائد هو مفهوم الحتمية والتشاؤم ازاء شروط الحياة في المناطق المدارية الرطبة المناخ .

وقد تبنى التقنيون هذه الاستنتاجات ، وعلى الاخص المهندسون الزراعيون : فنشاط الانسان كمزارع في المناطق البيمدارية محتم عليه ان يكون عملا مدمرا : فهو مطالب بتحويل

النبات (١) . ان تأثير الانسان في المشهد الطبيعي في هذه المناطق يعتبر سلبيا لانه يهدف الى التدمير ، تدمير الغابة او السهب ، والاستعاضة عنهما بالمزروعات : فما من شخص تجول في السهوب في مطلع موسم الامطار ، وسط اعشاب يتراوح علوها بين مترين ومترين ونصف متر ، الا وادرك ان الزراعة تستحيل ما لم تدمر هذه السهوب اولا .

اما وسيلة القضاء على الغابة او السهب ، حسب التقنيات التي تلجأ اليها شعوب تلك المناطق ، فهي النار . وليس من وسيلة اخرى سواها . والنار ، التي يصعب اضرامها في الغابة الرطبة ، والسيطرة عليها في السهب ، قد غيرت ولا ريب توزيع النبات الطبيعي وتكوينه . بعض الخبراء الزراعيين يميلون الى الاعتقاد بأن زوال غطاء النبات الطبيعي ، الغابة او السهب المشجر بهذا القدر او ذاك ، من شأنه ان يؤدي الى تآكل سريع للارض . اما بيير غورو فيرى ان الزراعات المتنقلة الوقيدية ، وهي الزراعات السائدة في سائر المناطق البيمداوية ، تؤدي لا محالة الى افقار التربة ، اي الى الحؤول دون اطالة عمر مردودية الزراعة ، او تستدعي على الاقل اطالة مدة استراحة الارض لزمن طويل جدا كيما تسترد التربة قواها . فلا مجال بالتالي للاستيطان في البلدان المدارية ، سواء أكانت اراضيها مؤلفة من غابات ام من سهوب ، الا اذا بقيت كثافة السكان فيها ضعيفة (٢) .

---

١ ــ كذلك بالنسبة الى عمل الانسان في المناطق المعتدلة حيث الارياف الحالية ، ولاسيما في اوروبا الغربية ، هي حصيلة تحويل امتد على آلاف السنين . لكن التحويل ، في هذه الحال ، يعتبر ايجابيا .

٢ ــ كتاب م. هاروي Harroy : «افريقيا ، الارض المحروقة» الذي ذاع صيته لفترة طويلة من الزمن ، صدر هو الآخر بعد الحرب الاخيرة . وقد لعب ، لحقبة من الزمن ، دور «كتاب مقدس» ، وانتشر في سائر البلدان المدارية مع انه مختص بأفريقيا .

والحق انه لا يكفي ان نحاذر هذه الرؤية التشاؤمية للمناطق المدارية ، بل علينا ايضا ان نتجنب اطلاق الاحكام المبسّطة اكثر من اللزوم . فمما لا جدال فيه ان الاقطار المدارية ، اسوة بالاقطار المعتدلة ، تطرح مشكلات عديدة متعلقة ان باستيطان الارض وان بتقنية زراعتها . لكن هل الحكم الذي يطلقه جغرافي او خبير زراعي من الاقطار المعتدلة يصدق مباشرة على المناطق البيمدارية ؟ لا بد من الاقرار في الواقع بأن المحاولات العديدة للمساعدة التقنية التي قامت بها ، منذ الحرب الاخيرة ، جمعيات الابحاث و«تقنيوها» بغية توريد اساليب جرّبت في البلدان المعتدلة الى البلدان المدارية ، قد آلت الى فشل محقق يجدر استخلاص الدروس والعبر منه .

لقد بات يتضح اكثر فأكثر انه اذا كان لا بد في الواقع من تكييف دقيق للغاية للبحث العلمي والتقنيات الزراعية في البلدان المدارية ، فان النظرة التشاؤمية والحملة المنظمة حول «الكوارث» الناجمة عن نظام الزراعة في الاراضي الوقيد هما في المقابل عرضة للنقاش والجدل . ولا مفر في كثير من الاحيان من تعليق الحكم . فمن المحقق ان زراعة الغابة الكبيرة الرطبة المناخ تقتضي تدمير هذه الغابة ؛ تدميرها جزئيا مع الابقاء على امكانات اعادة تكوّن التربة واستردادها كامل خواصها . وقد اثبتت طرق الزراعة التي طبقها المعمرون في مزارعهم ، ولاسيما في زراعة شجر المطاط ، انه يمكن الحفاظ على خصوبة التربة في الغابات شرط اتخاذ الاحتياطات اللازمة . هذا لا يعني ان المحاولات الراهنة للتوسع في المساحات المزروعة في الغابات المدارية تجري دوما وفق شروط املتها تجارب حديثة : فالتطبيق الفظ لنظام استصلاح الاراضي في الغابة الامازونية مثال يبعث على القلق .

في النهاية يبدو انه توجد في جميع تلك المناطق ، على الصعيد التقني، اساليب ومناهج تعتمد على البحث العلمي الصارم وتسمح

بمعرفة شروط استخدام الانسان للوسط الطبيعي . وكذلك الامر بالنسبة الى المناطق المتوسطية او شبه القاحلة . ومن المؤكد ان مشهد الطبيعة في الشرق الاوسط او في افريقيا الشمالية : اي في المناطق التي شهدت ولادة الزراعة وتربية المواشي ، والتي شغلتها منذ ثمانية آلاف او تسعة آلاف عام شعوب قادرة على تغيير الطبيعة ، أن مشهد الطبيعة في هذه المناطق قد انقلب راسا على عقب . ولطالما حمّل البدو الرحّل ، والماعز ، واشغال الاستصلاح مسؤولية اختفاء الغطاء النباتي وتآكل التربة . والواقع ان حت التربة غالبا ما يكون خطيرا ، ويثير مشكلات جسيمة . لكن ما هي شروطه ؟

لقد سكن الصحاري المدارية المزعومة رعاة بدو جمّالون ، وحضريون من سكان الواحات ، في العالم القديم على الاقل. وكانت خيرات الارض ، المحدودة للغاية ، تستغل من قبل اقوام صغيرة كانت تشغل كل المساحات المتوفرة على الرغم من قلة تعدادها : كانت تلك الاقوام تمارس نمط انتاج افقده النظام الراسمالي ، الذي ادخلته الدول الامبريالية ، اهميته ومكانته ، وتولت الدول المستقلة فيما بعد مهمة القضاء عليه نهائيا : فقد حلّت الشاحنة التي تبلغ حمولتها عشرة أطنان مكان قافلة قوامها اربعون جملا ، اذ ان البدوي يستحيل دمجه من حيث هو بدوي في الدولة الجديثة . وهكذا فان الصحاري تصبح صحاري من دون تصحير طبيعي ، اللهم الا اذا ناب عن اساليب الزراعة الافقية استثمار للثروات المنجمية في شكل آبار موزعة هنا وهناك في نقاط محددة. لقد استثمرت ثرواتالمناطق المحيطة بالصحاري المدارية والمتوسطية ، قبل دخول النظام الراسمالي ، في اطار انماط انتاج ما قبل راسمالية وتقنيات زراعية رعوية ادت ولا ريب ، وعلى الاخص في العالم المتوسطي شبه القاحل ، الى اتلاف النبات والتربة . بيد ان «التصحير» الذي صنعه الانسان ظل محدودا ، لفترة طويلة من الزمن ، وبالتالي قابلا للتدارك

والعلاج . ودخول النظام الراسمالي والتقنيات الزراعية الحديثة الى البلدان المتوسطية ، وكذلك الى مناطق السهوب والغابات ، هو الذي تسبب في تدمير انماط الانتاج والبنى الاجتماعية التقليدية التي كانت تضمن فيآن واحد استثمار الثروات الطبيعية والحفاظ عليها نسبيا . فقد اتضح ان تبني تقنيات وانماط انتاج ابتكرت في اوروبا او في اميركا الشمالية أمر محفوف بالمخاطر . وقد أثار هذا «التصحير» الجديد ، وهذه الاخفاقات المتعددة والمتنوعة ، أشكالا جديدة من التشاؤم في الاقطار المتطورة إما بصدد ثروات وموارد البلدان المدارية عينها ، وأما بصدد شروط التطور الاقتصادية والاجتماعية .

والواقع ان العديد من اللعنات المدارية ، التي كانت موضع الحاح الخبراء «المتطورين» قبل بضعة عقود ، بات اليوم قابلا للتذليل بفضل التقدم التقني . فمعظم الاوبئة المدارية ، المستوطنة والوافدة على حد سواء ، اضحت قابلة للمكافحة ؛ وقد جرت مكافحتها بالفعل . فقد كوفحت البرداء بالاساليب الوقائية ، بالقضاء على الطفيلي وناقل العدوى ، وباستصلاح اراضي المستنقعات وتصريف مياهها . وامراض المعي العديدة للغاية ، من الزحار الأميبي والعصوي ، الى البلهارزيوز ، الى داء الملقوات ، الى الامراض الطفيلية الاخرى ، الى الحمّى الصفراء ، ومرض النوام الذي يصيب الانسان والحيوان ، ان جميع هذه الامراض المدارية باتت قابلة للمعالجة وعلى وشك الانقراض ، اسوة بالطاعون ، والتيفوس ، والكوليرا التي تعاود الظهور بين فترة واخرى والتي اضحت وافداتها قابلة للتطويق . لكن المعالجة ، وحملات التلقيح ، ومكافحة الطفيليات وناقلات العدوى ، أمور تقتضي توفر تجهيزات صحية هامة ودائمة . والحال انه اذا كانت فعالية التقنيات الطبية والصحية «المتقدمة» في مكافحة الامراض المدارية ما فتئت تتنامى ، فان الاستعمار بالمقابل قد ساهم على

نحو مريع في هدر الطاقات البشرية في البلدان التي دخل اليها. ان المحصلة الديمغرافية المريعة لتجارة الرقيق لن تحدد ابدا ولن يكشف النقاب عنها ابدا ؛ كذلك لن يكشف النقاب عن محصلة عملية ابادة الهنود التي لا تزال قيد التنفيذ في اميركا الجنوبية. وقد أدت تجارة الرقيق من جهة اخرى ، وكذلك التجنيد وهجرة العمال الآسيويين ، الى نشر الامراض الافريقية والآسيوية ، في حين ساهم الاوروبيون ونزوح عمال البلدان المدارية الى اوروبا او الى اميركا الشمالية في نشر السل ، والامراض الزهرية ، والادمان على الكحول . انها امراض اجتماعية . والطبيعة المدارية براء منها . واللعنة هنا ليست الا حصيلة البؤس والتخلف .

لكن ثمة سؤال يطرح نفسه هنا : فقد استخلصت ، من حيث فقر المناطق المدارية هذا ، نتائج حول خطر تزايد سكان الاقطار البيمدارية ، وحول اختلال التوازن بين انتاج المواد الزراعية المعدة للتغذية والموارد الطبيعية ، اي امكانات الزراعة ؛ اختلال من شأنه ان يهدد لا هذه المناطق فحسب ، وانما العالم بأسره ايضا .

وقد ازدهرت ، خلال السنوات الاخيرة ، ادبيات تتمحور حول مشكلة الجوع ، وخطر المجاعة الذي يبشر به رينه دومون بوجه خاص . وقد اصدر دومون مؤخرا ومجددا كراسا صغيرا حول هذا الموضوع : فنحن جميعا مهددون بالموت جوعا على المدى القريب ؛ وعدد سكان العالم الذي يقدر حاليا باربعة مليارات لا يسعه ان يتجاوز السبعة او الثمانية مليارات من دون ان يعرض للخطر فرص حياة الجماعة البشرية ؛ واذا كنا نرغب في ان نعيش جيدا ، في شتى ارجاء المعمورة ، فعلينا ان نسعى بالسرعة الممكنة الى الحد من التزايد السكاني والى الضغط على الارقام الحالية لسكان المعمورة .

وعلى طرف نقيض من هذه الرؤية التشاؤمية نجد آراء متفائلة الى حد الهذيان : فالاقتصادي كولين كلارك على سبيل المثال يرى

ان مساحة الارض تكفي لاطعام ١٥٠ مليار نسمة شرط ان يكتفي الفرد باستهلاك الفي حريرة يوميا ، وفي المناطق المدارية الحارة باستهلاك الف وستمئة حريرة فقط بحجة ان حاجته الى الحريرات تتضاءل في هذه المناطق .

والحال ان هنالك اجماعا على القول ان الانسان يحتاج ، يوميا ، من ٢٧٠٠ الى ٢٨٠٠ حريرة وسطيا ؛ وليست المسألة مسألة حريرات فقط وانما ايضا مسألة نوعية الطعام الذي ينبغي ان يكون متوازنا ، وان يحتوي على قدر كاف من البروتيدات . ويتفق الخبراء على انه مقابل فئة ضئيلة ومحدودة من الناس تأكل كثيرا ، تأكل اكثر مما ينبغي ، فان البشرية في غالبيتها لا تحصل على كفايتها من الطعام المتوازن والغني . وتفيد دراسات صدرت حديثا ، منها دراسة ج. كلاتزمان ، وكذلك تقارير «منظمة الاغذية الدولية» ، ان نصف البشرية ، ان لم نقل ثلثيها، لا يستهلك الحريرات الالفين والسبعمئة او الالفين والثمانمئة المطلوبة ، ولا عدد البروتيدات التي تقتضيها التغذية الجيدة . فمن المسؤول عن هذا الخلل في التوازن ؟

ليست الاقطار التي يأكل الناس فيها اكثر من حاجتهم هي المسؤولة عن ذلك ، خلافا لما قد يعتقده بعضهم . ففي هذه الاقطار ، على وجه التحديد ، يبلغ حجم الانتاج الزراعي اعلى مراتبه . والولايات المتحدة الاميركية هي خير مثال على ذلك . فالامريكيون (٢٠٥ ملايين نسمة) ينتجون الزراعة الأدر للربح ، من حبوب ، ومواد دسمة ، ولحوم ، وحليب ، وكل ما تستلزمه تغذية الانسان بعامة . انهم ينتجون اكثر مما يستهلكون ، وذلك على نحو منتظم وبغض النظر عن التقلبات التي قد تحصل من عام الى آخر . وقد بلغ التقدم التقني للزراعة الاميركية حدا اضطرت معه الحكومة الاميركية قبل اربعة او خمسة اعوام، وتحت ضغط المزارعين ، الى تقليص المساحات المزروعة والحد منها وذلك بغية ضغط الانتاج والحؤول دون هبوط الاسعار . لكن مع

بروز مشكلات التغذية خلال السنوات الاخيرة الماضية اعيد زرع تلك الاراضي المهجورة . والمشكلة المطروحة اليوم هي زيادة الانتاج عن طريق زيادة المردودية : فمن الممكن ، بالنسبة الى القمح مثلا، الانتقال من ١٩ قنطارا للهكتار الواحد الى ٢٢ او ٢٣ قنطارا مع الابقاء على أفقية زراعة الحبوب ، وذلك بالنظر الى ان الهكتار الواحد يعطي في اقطار اخرى (في اوروبا الغربية على وجه الأخص) من ٤٠ الى ٦٠ قنطارا . هنالك هامش اذن ، وقد باتت الولايات المتحدة في الوقت الراهن صاحبة اكبر احتياطي غذائي في العالم : فهي تتصرف عادة بثلاثين مليون قنطار من الحبوب، وتستطيع ان تبيع منها للاتحاد السوفياتي بموجب صفقات بعيدة الامد . والاتحاد السوفياتي من جهته بات مؤهلا لان يكفي ذاته في مستقبل قريب ، وللتحكم على نحو افضل بتقلبات المناخ وعدم انتظامه . ان دولا كالولايات المتحدة ، وكندا ، وأوروبا الغربية تنتج اذن ما يناسبها ، وتقيم نظام تبادلات يسمح بتغذية الجميع لا بالحبوب الاساسية فحسب بل باللحم والحليب ايضا : ففي هذه البلدان يأكل الناس اكثر من حاجتهم ، ويدفعون ثمن ما يأكلونه غاليا (فبعد سلسلة من التحويلات ، علف ــ بقرة ــ حليب ــ عجل ، يصبح ثمن الحريرة الواحدة باهظا للغاية) ، في حين يكابد نصف البشرية من الجوع . والحال ان هذا النصف الجائع لا ينتج حاجته الى الغذاء ، ولا يستطيع اساسا ذلك . فأراضي المناطق البيمدارية التي تزرع اليوم لا تستطيع ، في اطار المعطيات الزراعية الراهنة ، تأمين الغذاء لشعوب لا تزال ضعيفة التعداد نسبيا وقد بدات تتكاثر بمعدل مرتفع للغاية . ان عدد سكان العالم يزداد بسرعة ، نتيجة تدني نسبة الوفيات في المناطق البيمدارية على وجه التحديد . فنسبة الوفيات ــ وفيات الاطفال على الاخص ــ كانت في الماضي مرتفعة للغاية (٣٠ الى ٣٥ بالمئة). وقد سمحت التقنيات الجديدة بتقليص هذه النسبة ؛ صحيح ان

هذه التقنيات لم تحل دون حصول المجاعات ، غير انها نجحت في الحد من نتائجها الغذائية المحضة ، وكذلك من نتائجها الصحية (الوافدات) . وهكذا فان البشرية تنمو . الشعوب الغنية والمتخمة تسجل تراجعا في معدل ولاداتها ، وقد هبط هذا المعدل الى ما دون ٢ بالمئة ، وهذا يعني ان الشعوب الفنية ، بدل ان تنمو ، اضحت عاجزة حتى عن الحفاظ على تعدادها الحالي . تلك هي حال عدد من البلدان الاوروبية الغربية ، وربما الولايات المتحدة عما قريب ، حيث تتراوح معدلات نمو السكان بين ٦ر١ و١ر٢ . اما في بلدان العالم الثالث بالمقابل ، فان معدلات نمو السكان ترتفع باطراد (٥ر٢ الى ٥ر٣) من جراء تراجع معدلات الوفيات . وبفضل تزايد فقراء العالم الثالث وجياعه ، فان البشرية تتضاعف وسطيا مرة كل ٣٥ عاما (٢٥ عاما في اميركا الجنوبية ، و٣٠ عاما في افريقيا) . ولن يشارف هذا القرن على الانتهاء الا ويكون عدد سكان الارض قد اضحى يتراوح بين ٦ و٧ مليارات ؛ وفي العام ٢٠٥٠ سيتراوح هذا الرقم بين ٣٠ و٤٠ مليارا : فما السبيل الى تأمين الغذاء لكل هذه الافواه ؟

لكن لنبدأ بطرح هذا السؤال : هل العالم الثالث مكتظ فعلا بالسكان ؟ لقد طرحت هذه الفكرة ، وكأنما بالصدفة ، من قبل ذوي البطون المليئة وذلك في مؤتمر بوخارست حول الاسكان . وقد طرحت ، في هذا المؤتمر ، برامج لتحديد النسل من قبل اقطار يتم فيها تحديد النسل على نحو عفوي وتلقائي ، مما اثار استنكار وفود شعوب العالم الثالث التي استصعبت ان تبدو الشعوب الغنية والمتخمة وكأنها مخولة حق مطالبة الشعوب السيئة التغذية بالحد من نسبة نموها . فالمسألة ليست جغرافية فحسب ، وانما سياسية ايضا .

والمطلوب هو معرفة ما اذا كان الانتاج الزراعي قادرا على النمو وفق الايقاع نفسه : ٢ او ٣ بالمئة ، بل ٤ بالمئة اذا ما اردنا تحسين تغذية شعوب العالم الثالث . فهل الامر ممكن ؟

هنالك حجج مؤيدة ، وأخرى نافية . فبالامكان اولا زيادة المساحات المزروعة . حاليا تقدر المساحات المزروعة بأربعة عشر مليون كيلومتر مربع . ويمكن زيادتها بنسبة ١٢ مليون كم مربع ، منها ٦ في اميركا اللاتينية و٣ في افريقيا . لكن هذه الزيادة تعني زراعة الغابات الامازونية وغابات الكونغو ، اي تدميرها حسب نظرية «الانتحار» . ويمكن كذلك استصلاح الاراضي في المناطق القاحلة او شبه القاحلة وذلك بزيادة المساحات المروية . وفي الاراضي المروية ، في المناطق التي يتجاوز فيها متوسط الحرارة في اكثر الشهور بردا ١٨ درجة مئوية ، يمكن الحصول على عدة محاصيل خلال العام الواحد. وفي الوقت الحاضر هنالك ٩٣مليون هكتار من الاراضي المروية ، ويمكن ان يضاف اليها ٢٣ مليون هكتار آخر . وليست تلك بالوسائل الوحيدة لتأمين غذاء شعوب تتنامى . وما لا يجوز الاستغناء عنه هو وضع دراسة علمية ونوعية خاصة بكل منطقة لتذليل خطر «الانتحار» . ومن هذا المنظور فان اقتراح تحديد النسل ، الذي تقدمت به الدول الحسنة التغذية لدول العالم الثالث ، اقتراح مرفوض .

وثمة ايديولوجيا اخرى لا بد من الارتياب بها والمحاذرة منها، انها ايديولوجيا «الثورة الخضراء» : تطوير أصناف جديدة من القمح (في المكسيك والولايات المتحدة) ، من الارز او الذرة بغية زيادة المردود على نحو سريع وحاد (مضاعفته مرتين او ثلاث مرات) ؛ اصطفاء البذور ، استصلاح التربة ، استعمال الاسمدة. وقد باءت هذه الثورة الخضراء بالفشل . والواقع ان تطبيق «الثورة الخضراء» ، في اطار مشكلات التخلف ، يؤدي الى اصطفاء اجتماعي متزايد لصالح كبار المالكين ، لانهم هم وحدهم الذين يستطيعون توظيف الرساميل لادخال التقنيات اللازمة . واذا لم يباشر باجراء اصلاح عميق في البنى الاجتماعية ، وبالتالي في سياسة الدول ، فان مصير كل ثورة خضراء سيكون الفشل لا

محالة . الحلول التقنية موجودة اذن ، على المدى القريب على الاقل ، لكن في اي اطار اقتصادي ، واجتماعي وسياسي ينبغي ان تثار هذه المشكلات وان تجد حلا لها ؟

ان مسؤوليات الراسمالية جسيمة للغاية ، في اطار الوضع الدولي الراهن . فبلدان العالم الثالث قد خضعت ، رغما عنها، للنظام الاستعماري ومن ثم للنظام الاستعماري الجديد الراهن . وقد ترتب على النظام الاستعماري نتائج بالغة الخطورة على صعيد الانتاج الزراعي . فقد حرم افريقيا باديء ذي بدء من جزء كبير من يدها العاملة ، بحيث باتت القارة في مجملها تعاني من قلة السكان لا من اكتظاظهم ؛ فسكان افريقيا الحاليون لا يكفون لتطبيق الاصلاحات التقنية ، القمينة بمكافحة التخلف . وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين اخذت السياسة الاستعمارية شكل سياسة المزارع الكبرى (اميركا الوسطى وجنوب شرقي آسيا) ، والاستحلاب (١) (افريقيا) ، وتوطين المعمرين فوق اغنى الاراضي وافضلها (المغرب) . وقد ترتبت على هذه الاشكال الثلاثة للانغراز الاستعماري نتائج خطيرة .

المغرب : ادخلت فرنسا المعمرين الى افريقيا الشمالية ؛ وقد اقام هؤلاء زراعة تهدف الى تلبية حاجات الدولة المتروبولية او التجارة الدولية . زرعوا مثلا الكرمة في بلد اسلامي ـ لا بهدف تلبية حاجات سكان هذا البلد طبعا وانما من اجل صنع خمر للتصدير ـ وكذلك زراعة القمح الطري بين حصادين بهدف تلبية حاجات الدولة المتروبولية ، لا للاستهلاك المحلي نظرا الى ان سكان المغرب يستهلكون عادة القمح القاسي . لقد احتل المعمرون افضل الاراضي واخصبها . وكانت محاصيلهم تعد للتصدير . مما

---

١ ـ يقوم اقتصاد الاستحلاب على مبادلة منتجات مصنعة تافهة وغير ذات قيمة بمواد أولية اساسية . ـم ـ

اضطر المغاربة ، الساعين وراء تلبية حاجاتهم الداخلية ، الى توسيع رقعة الاراضي المزروعة، والى استصلاح اراضي المنحدرات والسفوح ، مفتقرين ، حتى ماض قريب ، الى امكانات الاخذ بأساليب الزراعة الحديثة . وقد اتضح ، علاوة على ذلك ، ان ادخال المكننة او الزراعة الجافة (١) الى المنحدرات غير المحمية بما فيه الكفاية ، كثيرا ما يؤدي الى حصول كوارث .

المناطق المدارية الرطبة : وقد ادخلت اليها المزارع الكبيرة بغية تلبية حاجات السوق الدولية (شجر الموز في اميركا الوسطى ، وشجر المطاط في الشرق الاقصى) . لم يكن المقصود طبعا تغطية حاجات البلد الصناعية نظرا الى ان هذه المواد الاولية الزراعية كانت ، شأن الموارد المنجمية ، تصدر بأكملها لتغطية حاجات الصناعة أو الاستهلاك في الدولة المتروبولية .

في افريقيا ، حيث كانت سياسة المزارع الكبرى هذه غير ذات اهمية نسبيا ، لجأت السلطات وشركات التجارة الى حث السكان المحليين على زراعة القطن وفستق العبيد في السهوب ، والقهوة والكاكاو في الغابات ، على أن تتولى بيعها شركات الاستحلاب او الاحتكارات ، التي وفرت على نفسها نفقات التجهيزات الاساسية . وقد كان من نتيجة اقتصاد الاستحلاب هذا بالنسبة الى افريقيا توطين حقيقي للتخلف ، لانه كان نفيا للتجهيزات ، ونفيا للتطور الذاتي انطلاقا من الزراعة التي كانت ستسمح ، بفضل القيمة المضافة ، بتشكيل راسمال قومي .

لقد تنامى نقد اقتصاد المزارع ، والاستحلاب ، والاستيطان الاستعماري منذ ان ادت بعض التحولات السياسية الى استقلال

---

١ ـ طريقة لزرع المناطق الجافة بخزن المياه عامين متتاليين بالنظر الى ان هواطل عام واحد غير كافية للحصول على حصاد جيد . ـمـ

اقطار قررت ان تدعم استقلالها السياسي باستقلال اقتصادي . والمشكلات التي تترتب على هذا الخيار عديدة ، منها الاشراف على انتاج المواد الاولية ، وعلى تتجيرها ، وعلى تحويلها محليا ، الامر الذي يقتضي ادخال تقنيات الانتاج ، والتحكم بالاسواق القومية والدولية ، اي جملة من المشكلات المعقدة للغاية .

الحل الذي جرى الاخذ به بشكل عام حتى الان هو سياسة المساعدة ، القومية والدولية . وقد تمخضت هذه المساعدة عن اخفاقات على صعيد الانتاج الزراعي : فإلزامية زراعة القطن ومكننة زراعة الفستق (السنغال وتنزانيا) ، وسائر التجارب المطبقة غالبا تحت اشراف الشركات الدولية التي تحتكر معظم الارباح ، آلت جميعها الى الفشل . هذه المساعدة التقنية او المالية لم تأت بحل اذن لمشكلة التنمية .

ان الابقاء على هذه الزراعات التجارية في الدول المستقلة او ادخالها اليها يطرحان مسألة العلاقة بين الزراعات التجارية والزراعات الغذائية . فالقطن قابل ولا ريب للتصنيع محليا . وبما ان انشاء الصناعات النسيجية لا يتطلب توظيفات ضخمة ولا يدا عاملة رفيعة الاختصاص ، فان سائر البلدان بدأت بهذا الضرب من النشاط . لكن منتوجات القطن تعد اساسا للتصدير . وفستق العبيد كذلك ينتج برسم سوق الزبوت الدولية ، حتى وان لم يصدر بقشرته وانما بعد اخضاعه محليا لبعض عمليات التحويل. والتصدير هو ايضا الغرض من وراء زراعة الكاكاو ، والبن ، والفاكهة المدارية . والدول المنتجة لا خيار لها الا ان تصدر ، وذلك كي تحصل على القطع النادر الذي يسمح لها بموازنة تجارتها الخارجية ومحاسبتها القومية .

لا يوجد اذن ، في هذا الاطار ، حل للمشكلات الغذائية ــ اي المشكلات الاساسية . لكن من الواضح ان حل هذه المشكلات لا يمكن ان يقوم على البحث **النظري** عن توازن بين الشروط الطبيعية

وتقنيات الانتاج وكتلة السكان . ولا يسعنا ان نتصور مثل هذا الحل الا في اطار المشكلة الاقتصادية والاجتماعية العامة .

المجاعة في المناطق السواحلية

ان ما حصل في المناطق السواحلية خير مثال نسوقه على ذلك . كيف نفسر هذه المجاعات ؟ لقد أثار بعضهم في البدء مسالة المناخ . فمما لا شك فيه ان الهواطل بين عام ١٩٦٨ و١٩٧٣ كانت دون الوسط ، كما ان موسمها كان رديء التوزيع . لكن في المناطق شبه القاحلة تشكل قلة الهواطل وعدم انتظامها قاعدة الفها السكان ، وقد كيفوا نمط انتاجهم وفقها . فزارعو الذرة البيضاء يبدون عن حرص شديد ، كلما جاء محصولهم جيدا ، على ادخار بعض من هذا المحصول في الاهراء التي هي من ابرز اجزاء المساكن الريفية . لقد كان السكان المحليون يعرفون تماما اذن انهم مهددون بالمجاعات . وبالامكان على كل حال وضع لائحة ، دقيقة بما فيه الكفاية ، بتسلسل مواسم القحط والمجاعات منذ العهد الاستعماري ، مواسم تناوبت ولا ريب منذ قديم الزمان . لكن السكان المحليين ، القليلي التعداد ، والقادرين على التكيف مع الظروف المناخية ان بواسطة الهري وان عن طريق تهجير الماشية والنزوح بها ، تمكنوا من البقاء على قيد الحياة في اطار انماط انتاج ما قبل راسمالية .

وفيما يتعلق بالمناطق السواحلية فان التطور واضح بما فيه الكفاية . سؤال اول : هل حصل انجفاف ؟ انجفاف مستمر ، لا تأرجح من مجموعة سنوات الى اخرى ، بل ميل عام ؟ علميا لم نتوصل بعد الى يقين قاطع بهذا الصدد ، لكن بالنسبة الى المناطق السواحلية فان ثمة علاقة بين سنوات القحط التي توالت عليها اخيرا وبين سنوات الامطار التي توالت بالمقابل على المناطق

المتوسطية : فمنذ عام ١٩٦٩ والهواطل تنزع الى التزايد في افريقيا الشمالية متسببة في فيضانات خطيرة . من الملاحظ اذن ان هنالك تباينا بين طرفي الصحراء ، الشمالي والجنوبي . ومن المؤكد ان المناطق السواحلية كانت قد عرفت مواسم اكثر رطوبة بين القرنين العاشر والثالث عشر . فقد برزت مستوطنات فلاحية على بعد ٢٠٠ كم تقريبا شمالي الحدود الحالية للمناطق المزروعة بالذرة البيضاء ، وهذه المستوطنات هي من بقايا حضارة الانفارا في موريتانيا وشمالي مالي . ومنذ القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، اي بعد زوال امبراطوريتي غانا ومالي العظيمتين ، آلت السلطة السياسية في هذه المناطق الى البدو الصحراويين (مغاربة ، طوارق) . وعندما جاء الاستعمار ، كانت الصحراء خاضعة لهيمنة الرعاة ومربي الماشية اكثر منها للمزارعين .

اما في السهوب التي تحصل على اكثر من ٥٠٠ الى ٦٠٠ ملليمتر من الهواطل ، فقد طوّر الاستعمار زراعات استحلابية (فستق العبيد ، قطن) ، الامر الذي ادى الى تراجع زراعة الذرة البيضاء والى الحكم على بلدان المنطقة بالعجز عن تغطية حاجاتها الغذائية : وهكذا حكم على السنغال مثلا بان يستورد من جنوب شرقي آسيا الارز الذي اعتاد سكانه على استهلاكه . وفي المناطق الواقعة في الداخل ، لم يكن مفر من اللجوء الى زيادة المساحات المزروعة بالذرة البيضاء لتأمين حاجات السكان الغذائية : الامر الذي ادى الى امتداد زراعة الذرة البيضاء باتجاه الشمال ، اي الى قلب المنطقة السواحلية . فكان ان حصل نزاع بين المزارعين ومربي المواشي حول استخدام الاراضي كمراعٍ او بالعكس كمزارع للذرة البيضاء . وكثيرا ما اضطرت الحكومات الى التدخل ، ان في عهد الاستعمار وان في عهد الاستقلال ، والى اقامة ضرب من الحدود الفاصلة بين المناطق المزروعة شمالا ومناطق نزوح الماشية جنوبا . وقد ازدادت المشكلة تعقيدا من جراء وجود نوعين من مربي الماشية .

ـ مربو الابقار : انهم أقوام البول Peuls المنتشرون بشكل خاص من الغرب الى الشرق . وقد امتد البول ، امام تراجع المجتمعات البدوية ، باتجاه الشمال ايضا ، سعيا وراء المراعي ، ولاسيما في مواسم الامطار المؤاتية .

ـ مربو المواشي الصغيرة والجمال : انهم أقوام من البدو المغاربة والطوارق .

بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٨ ، حيث تميزت الهواطل بغزارتها ، ضاعف مزارعو الذرة البيضاء انتاجهم ، والبول قطعانهم من الابقار ، والبدو عدد ماشيتهم الصغيرة .

ولم يبال الاستعمار على الاطلاق بهذه المناطق السواحلية التي لا تنتج ما يمكن تصريفه في السوق الدولية. وقد رحب الاستعمار بزيادة البول لعدد ابقارهم والمزارعين لمنتوجهم من الحبوب ، لانهم استطاعوا تامين اللحم والذرة البيضاء للمناطق الجنوبية ـ وقد تولى البدو الرحل تنظيم نقل هذه المؤن على ظهور جمالهم (النيجر على سبيل المثال) .

اذن فالمناطق السواحلية تفتقر الى التجهيزات : فلا طرقات فيها ، ولا مدارس ، ولا مستوصفات . وبالتالي عندما تأتي سنوات المحل فان نتائجها لا بد ان تكون ماساوية . فمزارعو الذرة البيضاء يجدون انفسهم مضطرين الى النزوح باتجاه الجنوب ، الى مناطق السهوب المنتجة لفستق العبيد وللقطن . والبول بدورهم ينزحون باتجاه الجنوب لانقاذ أبقارهم التي تحتاج الى المراعي الخصبة والى المياه . وكان الصحراويون هم ضحايا القحط بشكل خاص ، لانهم وجدوا انفسهم مجردين من كل سلاح يواجهون به المحل : فلا مؤن مدّخرة ، ولا ماشية بعد ان قضى عليها الجفاف بنسبة مئة بالمئة تقريبا ، ولا اي وسيلة للمقاومة . ولم يكن ثمة من خيار الا الاعتماد على المساعدة الدولية : وقد حال هذا التصدق دون حصول خسارات فادحة في الارواح البشرية (الا في افريقيا الشرقية) ، غير انه لم يأت

باي حل للمشكلة .

وتقع مسؤولية هذا الوضع المأساوي على النظام الاستعماري الذي لم يسع الى تجهيز المنطقة . بل ان بعض مبادراته انقلبت ضد مصلحة السكان : فقد حفرت بعض الآبار الاضافية من اجل تامين المياه لقطعان الماشية . غير ان حشد الماشية حول البئر ادى الى كارثة لانه حكم بالزوال على المراعي المحيطة .

ما الحل اذن ؟ ان الجغرافيا مدعوة هنا الى التخفيف من حماسة المنظّرين . ففي هذه المناطق القاحلة والوعرة لا يستحيل بلا ريب تحسين شروط حياة مربي المواشي من البدو الصحراويين ومن البول او الفلاحين الذين يزرعون الذرة البيضاء ، وانما في حدود ضيقة ؛ لكنه من المستبعد بالمقابل ان ترتفع مشاركتهم في الدخل القومي الخام ـ ٢٠٠ دولار سنويا للفرد الواحد في هذه الاقطار ـ على نحو ملموس . اي من المستبعد ان تطرأ اي زيادة على نسبة المئتي دولار هذه التي تشكل في الواقع عتبة بؤس . لن يأتي الحل اذن عن طريق المناطق السواحلية بالذات ، وانما عن طريق الاقطار التي تقع الى جنوبها والقادرة وحدها ، في الظروف الراهنة ، على تحقيق تطور كفيل باستحداث وظائف عمالة قد يستفيد منها فائض سكان المناطق السواحلية .

***

ختاما ، ان مشكلة جغرافيا العالم الثالث ، التي أثرناها هنا من خلال مسألة التوازن بين الموارد الطبيعية والتغذية ، هذه المشكلة لن تجد حلا لها الا في اطار حل عام لمشكلات التخلف؛ حل يفترض خيارات سياسية في التحليل الاخير .

مناقشة

جان بييل: لقد استرعى انتباهي بشكل خاص نقدكم الذكي للطابع الطبيعي المزعوم للوسط الجغرافي وللنكبات التي تجثم على بعض المناطق : فما ان تثار مشكلات العالم الآندي مثلا حتى تسارع الاوليغارشيات المحلية الى التذرع بلعنة الجبال لتبرير عجزهــا التاريخي عن تطوير البلاد ؛ كذلك الامر بالنسبة الى بلاد الامازون حيث حلّت «لعنة» من صنع ايديولوجيا مماثلة بالاراضي المدارية التي تقدم الحديث عنها . لكن ما ان ننتقل الى المناطق البرازيلية العابرة للامازون ، حتى تنهار هذه الايديولوجيا لتواجه بالعكس استصلاحا للاراضي مبالغا فيه : فقد استصلح مليون هكتار من اجل تأمين المراعي للبقر المعروف باسم زيبو ، والمعد للتصدير الى اوروبا . ونستطيع ان نتصور بسهولة النتائج المترتبة على عملية استصلاح ضخمة كهذه ، نتائج تأتي في مقدمتها الابادة الجماعية للسكان الهنود ، وتدهور وضع الوسط الطبيعي . من جهة اخرى، لو نظرنا كمؤرخين الى الحضارات التي تطورت انطلاقا مــــن الزراعات الوقيدية ــ اي الزراعات في الاراضي المحروقة ــ لادركنا ان الرؤية التاريخية للمشكلة تلغي ما يقال ويزعم عن عجز المناطق البيمدارية عن تحمل الكثافة السكانية . ولعل حضارة المايا ، التي عاشت طيلة قرون على الزراعات الوقيدية ، هي خير مثال نسوقه بهذا الصدد . وينبغي في الواقع اجراء تحليل اكثر دقة لقدرة الحضارات البيمدارية على التحكم باقتصاد الخزن والادخار، وعلى تسيير الانتاج والاستهلاك على المدى المتوسط (مثال على ذلك امبراطورية الانكا) .

ايف لاكوست: اود العودة ثانية الى مسالة «الثورة الخضراء».

اذ لا يجوز ان نتوقف عند الفشل الذي منيت به فحسب ، بل ينبغي ان نذكر لها ايضا النجاحات التقنية ، والاقتصادية والاجتماعية ، التي احرزتها ، في فيتنام على الاخص . ففي فيتنام قطعت هذه الثورة ابعد أشواطها ، ولاسيما على صعيد الانتصارات التقنية ؛ وبدلا من ان تكون عاملا لتفشي البطالة ، حققت مكاسب اجتماعية جمة . لقد ذكرتم ، بكثير من الصواب ، ان نجاح «الثورة الخضراء» مرهون باجراء اصلاحات اجتماعية عميقة ؛ بيد ان هذه الاصلاحات غير كافية في نظرنا . ففي ايران أدت الاصلاحات الزراعية والاجتماعية البالغة الاهمية المترتبة على «الثورة الخضراء» الى نتائج مأساوية (تفاقم البطالة ...) . والواقع انه لا بد ان تقترن هذه الثورة ، كما في فيتنام ، بتحويل عام لبنى المجتمع والا تقتصر على الصعيد الزراعي المحض .

لكن لنعد الى ب. غورو : فهو يقدم لنا خير نموذج للتلاعب الايديولوجي بالخطاب الجغرافي . فعندما يرسم خريطة العالم المداري ، يجعل حدوده خط التحارر ٢١ درجة مئوية . والحال ان علماء المناخ قد حددوا العالم المداري بالخط التحارري ١٩ درجة مئوية . لقد اسقط ب. غورو خلسة اذن عددا من المناطق المدارية (جنوب الولايات المتحدة ، اوستراليا) التي تختلف المشكلات الزراعية فيها كثيرا عن الاستنتاجات التي خلص اليها : لقد الغى كل ما من شأنه ان يظهر ان محاكماته وملاحظاته لا تصدق الا في اطار بنى اقتصادية ، واجتماعية وسياسية محددة .

ك. كوكري ـ فيدروفيتش : فيما يتعلق بالمسألة السكانية، اود ان اشير الى الناحية التالية : فعلى الصعيد التاريخي تشير ابحاث علماء الآثار والاثنولوجيا الى ان الغابة كانت في الماضي وسطا مسكونا ، بل ان عدد سكانها كان على الارجح فيما مضى اكثر بكثير مما هو عليه اليوم . وخير مثال نسوقه بهذا الصدد مثال الحضارة الخميرية (انغكور) ؛ وثمة ظواهر مماثلة اخرى

نلمسها في افريقيا وامبركا اللاتينية .

وهناك فكرة مسبقة اخرى ينبغي ان نعيد النظر فيها : انها تلك المتعلقة بالابتكارات الغذائية (المينهوت او الموز في افريقيا) التي يزعم بعضهم انها قد انقـــذت النمو الديمغرافـــي ؛ وأن الاوروبيين هم الذين جاؤوا بها . والواقع ، وفيما يتعلق بالموز ، الذي جاء من آسيا عبر المحيط الهندي ، فان اللاحين العرب هم الذين حملوه الى افريقيا . اما فيما يتعلق ب «فوائد» حضـــارة المنيهوت ، التي أدخلها الاوروبيون فعلا الى افريقيا ، فهي اليوم موضع جدل .

ج. دريش : ان المرء ليتساءل ساخرا في الحقيقة عما كان يأكله الافارقة قبل المنيهوت والموز والذرة ، الخ !

ايف. لاكوست : أود العودة ثانية الى «الخطاب المناهــــض للامبريالية» حول المجاعة . اذ ليس من المؤكد أن تكون هنالك علاقة بين توسع الامبريالية ونمو المجاعة . فبعض المناطق الشهيرة بمجاعاتها (افريقيا الشمالية ، نورديست البرازيلية ، الهند) رأت نفسها تتحرر منها لاسباب سياسية ؛ فهذه المناطق هي اكثـــر خطورة من ان تبقى فيها المجاعة بلا عقاب. ومن المشكلات المطروحة على الامبريالية ، من زاوية سيطرتها السياسية على تلك المناطق ، ضرورة التدخل حيث المجاعة قمينة باثارة اضطرابات تهـــدد السلطات المحلية . ولئن حصلت مجاعة في المناطق الساحلية ، فلأن الامبريالية على وجه التحديد لم تعر اهتمامها لتلك المناطق ، ولان التوترات الاجتماعية فيها ضعيفة ؛ مما جعل الامور تأخـــذ مجراها دون اي تدخل لايقاف الكارثة او تطويقها . في مناطق اخرى بالمقابل ، ترى الحكومات انه من مصلحتها السياسيـــة والعسكرية الحؤول دون تفشي المجاعة . لذا فان محاكمة رينـــه دومون ، التي تقيم تطابقا بين خريطة اكثر اشكال الامبرياليـــة خطورة وبين خريطة اكثر المجاعات استفحالا ومأساوية ، ان هذه

المحاكمة تبدو لنا غير صحيحة . فالمجاعة في الهند مثلا كانت اداة استخدمتها الحكومة الهندية للحصول على المساعدات ولاتخاذ بعض الاجراءات .

ج. بييل : يجب ان نحاذر اطلاق الاحكام القاطعة ، وأن نعمد الى التمييز الدقيق . فمما لا شك فيه انه ليست هنالك علاقة **ميكانيكية** بين الامبريالية والمجاعة ، وان الامبريالية تستغل المجاعة على نحو عقلاني . بيد اننا لا نستطيع تبرئة صفحة الاشكال الاستعمارية والاستعمارية الجديدة من مسؤولية تهديم بنيسة الاشكال الغذائية القديمة .

ك. كوكري ـ فيدروفيتش : هل يستطيع جان دريش ان يحدثنا عن مشكلة تحضير البدو الرحل ؟

ج. دريش : ان الدول الحديثة تعارض البداوة : وغالبا ما تطرح البداوة مشكلات درامية نظرا الى ان الحدود الموروثة عن الاستعمار في افريقيا والشرق الاوسط كثيرا ما تحكم بالتجزئة على مناطق الرعي . لقد كانت البلدان الاستعمارية تستخدم البدو الرحل لفرض قبضتها على الصحاري : كانت تمنحهم قدرا من الاستقلال الذاتي الاداري ، وتعفيهم من تسديد الضرائب ، فلا تهتم بالتالي بتحديد مكان تواجدهم وراء هذه الحدود او تلك. لكن ما ان حصلت الدول الخاضعة للاستعمار سابقا على استقلالها حتى اجمعت على تبني سياسة مشتركة واحدة : سياسة تحضير البدو . ولم يعد البدوي كائنا مفكرا ، شاعرا ، او صانع ديانات، بل اصبح ينعت بالمشرّد فحسب . ففي الدولة العصرية لا مكان للبدوي الذي لا يساهم في الانتاج القومي . لكن تحضير البدو لا يمكن ان يتحقق الا في المناطق التي تسمح بالزراعة وبتربية الماشية ، اي على حوافي الصحاري وأطرافها . وهذا من شأنه ان يؤدي الى افراغ الصحاري من اهلها . تلك هي حال الصومال حيث نظمت الدولة هجرة البدو الى مناطق اقل شظفا وعمدت الى

تحضيرهم .

اما الحل الذي تبنته مونغوليا فمختلف بعض الشيء : فقد ادمج البدو بالتعاونيات ، لكنهم بقوا شبه بدو . وقد باتت لسائر القبائل مراكزها (مدارس ، مستوصفات) ؛ اما تنقلاتها فقد نظمت بحيث تضمن الحفاظ على المراعي وصيانتها . واذا كانت الاسرة تقيم في مكان محدد ، فان الرجال بالمقابل لا يكفون عن التنقل .

احد الحضور : ان الثورة الخضراء لم تكن سوى وسيلة هيمنة اضافية ابتكرتها الولايات المتحدة . ولا يعتبر فشلها بالتالي فشلا للعالم الثالث .

ج. دريش : قد تكون التقنيات الجديدة بالفعل وسائل هيمنة . لكنها قد تكون ايضا وسائل تحرر وانعتاق . فالامر مرهون بمن يطبقها وبكيفية تطبيقها . ففي الاقطار التي نفذت فيها اصلاحات زراعية بناء على مبادرات حكومية ، اعتبر تجميع صغار الملاكين ومتوسطيهم في اطار تعاونيات السبيل الوحيد للتعويض عن سلبيات زوال الملكيات الكبيرة القادرة على تطبيق تقنيات باهظة الكلفة : المكننة ، استخدام الاسمدة ، اللجوء الى البذور المنتخبة ، التكييف ، النقل الآلي ، الخ . هذه التقنيات تأتي بالطبع من البلدان المتطورة ، والمعدات تستورد استيرادا ، في البدء على الاقل ؛ اما التعاونيات ، التي يتم انشاؤها بمبادرة من الادارات الرسمية ، فنادرا ما تحقق النجاح على الصعيد الاجتماعي ، بل ولا حتى على الصعيد الاقتصادي . المسألة هنا ايضا مرهونة بالسياسة القومية : فالتنمية تفترض التحكم بالتقنيات المستوردة ، وانشاء صناعات لانتاج المعدات اللازمة ، والمدارس لتخريج التقنيين ...

احد الحضور : ان الدول المتقدمة تحث بلدان العالم الثالث على تطوير الزراعات الصناعية على حساب الزراعات الغذائية . وسياسة الدول المتقدمة هذه تزيد من خطر المجاعة ومن تبعية

العالم الثالث ، لان هذه المنتوجات الزراعية ستصدر الى البلدان الصناعية حيث يجري تحقيق قيمتها .

ج. دريش : ان المساعدات التي تمنح الى العالم الثالث تصدر في الواقع عن هيئات دولية ، او عن هيئات تعاون ثنائي ، او عن شركات متعددة الجنسيات . ونادرا ما تكون هذه المساعدات نزيهة ومجانية فعلا . فالمؤسسات الخاصة تبحث عن الربح الكبير والدول عن اسواق مؤاتية .

احد الحضور : اليس من الافضل الاعتماد على المجهود البشري بدلا من ادخال تقنيات جديدة ؟

ج. دريش : ان مسألة العلاقات بين الموارد ، والانتاج ، والكثافات السكانية هي في غاية التعقيد . فتوزيع السكان في بلدان العالم الثالث متفاوت جدا . وقد الح ايف لاكوست ، في الطبعة الاولى من كتابه ، على خطر النمو الديمغرافي الفاجع في العالم الثالث ، وعلى خطورة ظاهرة اكتظاظ السكان التي اعتبرها مميزة للعالم النامي . والحال ان العديد من الاقطار المتخلفة يشكو من نقص في السكان ، ويواجه مشكلات عويصة في سعيه لتأمين اليد العاملة ، وذلك ليس على صعيد نوعية هذه الاخيرة فحسب، وانما على صعيد كميتها ايضا . تلك هي حال الصين ، مهما بدا ذلك غريبا . وقد تصبح الجزائر ، التي تنفذ في آن واحد برنامج تصنيع واصلاحا زراعيا ، في وضع مماثل في القريب العاجل مع ان هجرة يدها العاملة لا تزال في الوضع الراهن وسيلة لامتصاص البطالة ولتامين العملة الصعبة . لقد عبأ الصينيون السكان في مشاريع انشائية كبرى طالما كانوا لا يصنعون الآلات : فما دامت الصين بلدا متخلفا فمن المناسب السير على القدمين ! هكذا كانوا يقولون ... لكن هذه المرحلة كانت مؤقتة ، وبرامج التنمية الجديدة حددت هدفا لها تحقيق تقدم في مجال المكننة والصناعات الضرورية. فالابقاء على التقنيات التقليدية لا يسمح بزيادة انتاجية

الزراعة وتربية المواشي ، وبتأمين السلع الغذائية والمواد الاولية الصناعية ، في اطار سوق قومية ، لسكان يتنامون باطراد .

احد الحضور : انها مشكلة اجتماعية وسياسية اكثر مما هي مشكلة تقنية . فمن دون ثورات جديدة لا يمكن ان تطرا اي زيادة لا على الانتاجية ولا على الانتاج . وبعض الدول النامية لا يزال يعيش التناقضات الموروثة عن النظام الراسمالي ، في حين اخذ بعضها الآخر ببنية اشتراكية . والمطلوب هو معرفة ما اذا كانت البلدان الاكثر تعرضا لخطر المجاعة والاكثر مكابدة من اشكال التخلف الاخرى هي تلك التي ظلت ، على يد بورجوازياتها المحلية، تحت وصاية الامبريالية والشركات المتعددة الجنسيات .

ج. دريش : ان التوجيه المخطط للانتاج والاستثمار العقلاني للطاقات البشرية يفترضان وجود نظام «اشتراكي» . لذا فان العديد من الدول ، في افريقيا وخارجها ، تنعت نفسها بالاشتراكية . على كل حال يبدو بوضوح ان الصراع ضد التخلف لا يمكن ان يخاض على نحو مجدٍ وفعال من دون تدخل الدولة ومن دون تحولات اجتماعية .

احد الحضور : هل الشروط الحاسمة هي طبيعية ام اجتماعية ـ اقتصادية ؟

ج. دريش : حتى ولو كان النظام اشتراكيا ، فعليه ان يأخذ الشروط الطبيعية بعين الاعتبار . فالصينيون الذين تبنوا الاشتراكية في عام ١٩٤٩ كافحوا خطر المجاعة بانشاء مشاريع ري ضخمة ، ولاسيما في الصين الوسطى . ونستطيع أن نضرب اكثر من مثال من هذا القبيل .

الاقتصاد ـ العالم

عمانوئيل فالرشتاين

ظهر اصطلاحا **العالم الثالث** و **التنمية** بعد الحرب العالمية الثانية . وقد اوجد اصطلاح **العالم الثالث** لتسمية القارات الثلاث وتمييزها عن القارة الاوروبية العجوز واميركا الشمالية من جهة أولى ، وعن الاتحاد السوفييتي من جهة اخرى ؛ اما كلمة **التنمية** فكانت ترجمة جديدة لكلمة التقدم .

ونلمس في الكتابات الاقتصادية للخمسينات والستينات الماضية ، موقفين اساسيين من التنمية لأسرتين فكريتين كبريين .

فهنالك من جهة الفكر الليبرالي ـ البورجوازي : ويسلم هذا الفكر بوجود اقتصاديات اقل تطورا من غيرها على صعيد القوى الانتاجية (العالم الثالث) ، وضمن نطاق بنى سياسية متباينة (مستعمرات او دول حديثة الاستقلال) . وداخل هذه الاقتصاديات تتواجد جزر من التنمية : عمل ماجور ، تجارة ، انتاج للسوق

العالمية ، الخ . والى جانب هذه الجزر المعزولة لا تزال هنالك مناطق واسعة ، لا هدف للانتاج فيها سوى تأمين حاجات الاستهلاك الذاتي . نحن اذن امام رؤية ثنائية للاقتصاد : فالعالم الثالث سيظل متخلفا طالما استمر في هذا الاقتصاد الثنائي ؛ والمسألة بالتالي هي مسألة انتقال الى اقتصاد نقدي . من هنا كان ظهور مجموعة متنوعة من النظريات ، تقوم جميعها على اساس المقارنة بين البلدان المتطورة وبلدان العالم الثالث ، وتعتمد النموذج الانكليزي (او الاميركي) مثالا يقتدى به على صعيد التطور ؛ نظريات هامة من حيث انها كانت توجّه سياسة الدول الغربية وهيئات الامم المتحدة في مجال المساعدات من اجل التنمية . وعندما ظهرت ، بعد تجربة استمرت من عشرة الى خمسة عشر عاما ، فكرة «الفارق المتعاظم» بين البلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث ، اعتصم الفكر الليبرالي البورجوازي بـ «المعجزات» (المعجزة البرازيلية ، ومعجزة شاطىء العاج ، الخ)، تلك المعجزات التي سرعان ما دحضتها ونقضتها وفرة من الامثلة العكسية : فمقابل برازيل واحدة هنالك عشرون باراغوي ! وهكذا فنّدت النظرية وأدينت كايديولوجيا مضلّلة .

وهنالك من جهة اخرى فكر اليسار الميّال الى الماركسية : وقد وجه اصبع الاتهام الى السيطرة الامبريالية . وكانت الحلول المقترحة من قبله : تأميم وسائل الانتاج ، لجعلها في منأى عن العناصر الخاصة والراسمال الاجنبي ، والانسحاب من نظام التجارة الدولية . صحيح ان هذا الفكر لم يناد بسياسة اكتفاء ذاتي ، لكنه كان يتخوف من مستتبعات التورط في نظام التجارة الدولية هذا . وكانت النماذج المرجعية بالنسبة اليه هي الصين والاتحاد السوفييتي ، اذ ان الاشتراكية تسمح ، من منظوره ، بتطوير القوى الانتاجية ، وبالتالي بتصنيع الاقطار التي كان التقسيم الراسمالي للعمل قد فرض عليها الاكتفاء

بالموارد الزراعية فقط . وقد اصطدمت هذه الاسرة الفكرية بمشكلة «التحريفية» (النقد الصيني للاتحاد السوفييتي) ، وعلى الاخص في ميدان العلاقات بين البلدان الاشتراكية وبلدان العالم الثالث : «الاشتراكية الامبريالية» .

هنالك مع ذلك نقطة مشتركة تجمع بين هاتين الاسرتين الفكريتين الكبريين : أعني بذلك «التنموية» . فوحدة التحليل ، بالنسبة الى العديد من المنظرين في الجهتين ، هي الدولة ، وفي اطار الدولة تجري المساعي لاحداث تغيير اقتصادي من س الى ع. اما أوجه الاختلاف والتباين بينهما فمتعلقة بتعريفهما لكل من س و ع ، وبوسائل الانتقال من الاولى الى الثانية . وتكمن النقطة المشتركة بينهما في الافتراض العام بأن سائر **الدول** قادرة في آن **واحد** على الانتقال من س الى ع باستخدامها الوسائل المناسبة (ليبرالية او اشتراكية حسب كل فريق) .

وحسبي هنا ان أنتقد هذا الافتراض على وجه التحديد . فوحدة التحليل المناسبة ليست في رايي الدولة واقتصادها القومي : فالاقتصاد القومي مفهوم خاطىء ، ولا يناظره شيء في الواقع . ان وحدة التحليل المناسبة في رأينا هي الاقتصاد ـ العالم (١) .

ماذا نعني بذلك على وجه التحديد ؟

من حيث التعريف اولا : هنالك عالم يضم مساحة جغرافية شاسعة ، هي في الوقت الراهن الارض برمتها ، وبتحديدها الاقتصادي ، حيث تتعايش دول كثيرة ، وبالبداهة حضارات وثقافات كثيرة لا تتطابق حدودها بالضرورة مع حدود الدول .

---

١ ـ لم نقل «الاقتصاد العالمي» ، وانما حرصنا على الترجمة الحرفية لتعبير Economie - Monde الذي ابتكره المؤلف وعمد الى شرحه لاحقا . ـ م ـ

التعريف الاساسي اذن هو : ان حدود الاقتصاد تتجاوز حدود البنى الاقتصادية .

هنالك علاقة عضوية بين الاقتصاد ـ العالم والراسمالية : فتاريخيا ، ما كانت الراسمالية لتوجد لولا هذا النظام ، وهذا النظام لا يستطيع بدوره ان يعمل الا وفق النمط الراسمالي ؛ انهما وجهان لعملة واحدة .

لقد كانت هنالك انظمة تطابقت فيها الحدود الاقتصادية مع الحدود السياسية : وقد أسميها انظمة صغرى مسيّرة وفق نمط الاستهلاك ـ الذاتي . كما ظهرت ، في بعض عصور التاريخ ، امبراطوريات ـ عوالم (روما القديمة ، الصين ، فارس) اي انظمة كادت أن تتطابق حدودها الاقتصادية مع حدودها السياسية . ونستطيع كذلك ان نتخيل حكما اشتراكيا عالميا تكون الحدود السياسية والاقتصادية فيه واحدة بالضرورة . لكن من ميزات النظام الراسمالي ذلك التفاوت بين الحدود الاقتصادية والسياسية . .

كيف وصلنا الى هذا النظام ؟ لن أتعرض الى هذا الموضوع الا باقتضاب . لقد اتضح الاقتصاد ـ العالم ، عبر التاريخ ، نظاما غير ثابت ، وغير قادر على الاستمرار . وما أن تنقضي فترة من الزمن على تكوّنه (حوالي قرن من الزمن) حتى تبرز واحدة من الظاهرتين التاليتين :

- إما ظاهرة تفكك النظام اقتصاديا .
- واما ظاهرة تبلور هيمنة دولة من الدول داخل هذا النظام ، مما يؤدي الى قيام امبراطورية ـ عالم .

والمثال الوحيد عن استمرار اقتصاد ـ عالم لفترة طويلة من الزمن هو ذاك الذي قام في أوروبا في القرن السادس عشر . وكانت حدود هذا الاقتصاد تشمل في البداية اوروبا ، باستثناء روسيا والامبراطورية العثمانية ، وجزءا من اميركا . وعلى الرغم من مساعي شارل الخامس ومحاولاته ، فان هذا الاقتصاد ـ العالم

لم يتحول الى امبراطورية ـ عالم ، كما انه لم ينحل ويتفكك : لقد انتهى الى النظام الراسمالي العالمي المعاصر . اني أتحدث هنا عن الانتقال من الاقطاعية الى الراسمالية . هذا الانتقال الذي حصل في اوروبا ، خلال فترة مئتي عام تقريبا ، هو ظاهرة فريدة من نوعها في رايي . فليس هنالك عدة انتقالات الى الراسمالية وانما انتقال واحد . فمنذ البداية لا يجوز التفكير في اطار الاقتصاديات القومية .

كيف كانت بنية هذا الاقتصاد ـ العالم (الراسمالي) الذي كان لا يشتمل ، في اواخر القرن السادس عشر ، الا على جزء من العالم ؟ لقد كانت تتمفصل حول محور المركز / الاطراف . كان هنالك مركز ، متواجد في عدد من الدول ، وكانت هنالك اطراف. وكانت نقاط التباين بين المركز والاطراف عديدة :

ـ اولا بالنسبة الى طبيعة الانتاج : مواد اولية لقاء مواد مصنعة بشكل عام . بتعبير آخر ، كانت الاطراف تنتج ما هو أقل ربحية على الصعيد الاقتصادي ، واكثر بساطة على الصعيد التقني ، تاركة للمركز الانتاج الاكثر ربحية وتعقيدا (١) .

ـ هنالك ثانيا تفاوت في علاقات الانتاج . فقد تتعايش علاقات انتاج متباينة في اطار نمط الانتاج الواحد (النمط الراسمالي) . وهكذا تم اللجوء ، في القرن السادس عشر ، الى الرق والعمل القسري في الاطراف ، في اطار انتاج رأسمالي معد

---

١ ـ قد تتبدل الاوضاع من جراء التحولات التقنية . مثال على ذلك القمح: فقد كان ، تاريخيا ، الانتاج المميز للاطراف . وفي القرن السادس عشر كانت بولونيا وغيرها من اقطار اوروبا الشرقية تنتج القمح وتصدره الى انكلترا وهولندا لقاء منتجات مصنعة . اما اليوم فقد بات القمح نتاجا ممكننا ، نتاجا من المركز .

للسوق الدولية . اما في المركز ، فقد كان العمل بالمقابل ماجورا.

ـ اما نقطة التفاوت الثالثة فتكمن في التبادل غير المتكافىء كما حدده ارغيري عمانوئيل .

ـ ان بنى الدولة ، القوية نسبيا في المركز ، كانت ضعيفة في الاطراف . ومرد هذا التفاوت الى البنى الطبقية المتباينة : فالبروليتاريا في المركز كانت ، تعدادا ، اهم بكثير مما كانت عليه في الاطراف .

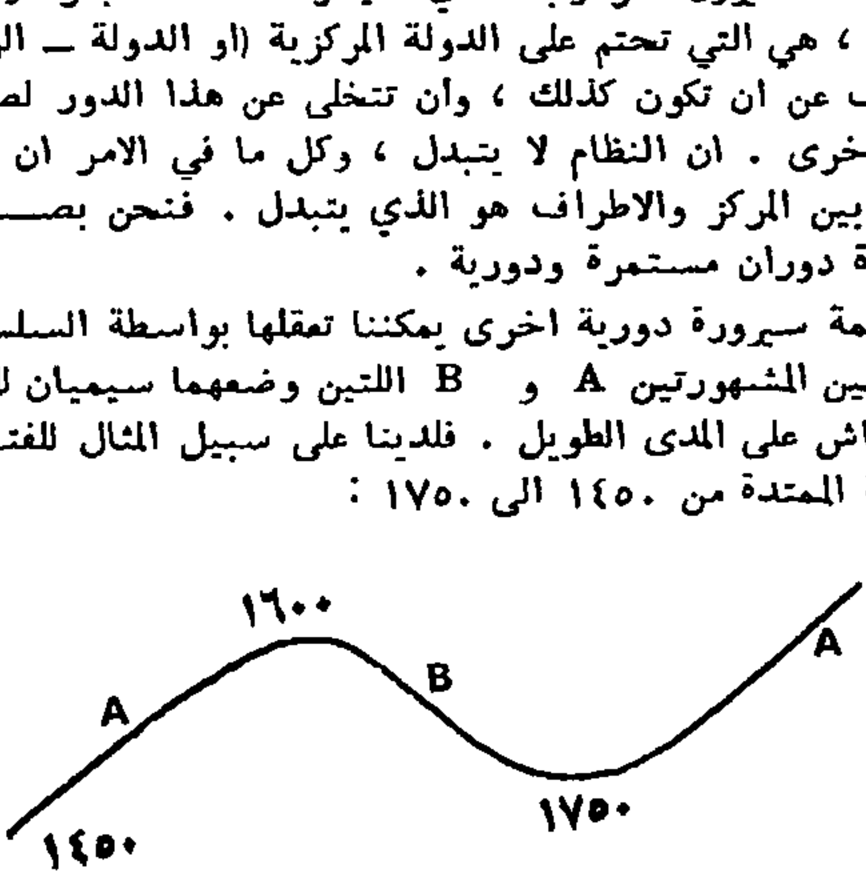
وينبغي ان نضيف الى مقولتي المركز والاطراف مقولة ثالثة : البلدان شبه الطرفية (او البلدان الوصلية حسب التعبير الذي اقترحه سوريه ـ كانال) . فجزء من النشاطات الاقتصادية لهذه البلدان يدخل في نطاق نشاط البلد الطرفي ازاء المركز ، وجزء آخر في نطاق نشاط البلد المركزي ازاء البلدان الطرفية . فقد تصدر هذه البلدان المنتجات المصنعة مثلا الى اقطار أقل منها تطورا ، والمواد الاولية الى البلدان المركزية .

ما هي مهام هذه الدولة شبه الطرفية ؟ انها مهام مزدوجة . فهي تحول من جهة دون الاستقطاب السياسي للنظام ، فتخفف من حدة التناقض بين المركز والاطراف . كما انها تؤدي ، من جهة اخرى ، وظيفة اقتصادية : فهذه الدول شبه الطرفية تشكل «قطع غيار» ان جاز تعبير ، معدة للحلول محل الدول المركزية اذا ما اقتضى الامر . ذلك ان النظام لا يعرف الاستقرار الداخلي : فللمحافظة على سوية معينة للانتاج لا بد من تغيير امكنة المراكز باستمرار . فثمة سيرورة بالغة الاهمية تحصل في الواقع على صعيد البلدان المركزية : فهذه البلدان تشهد تطورين ، محتومين في النظام الراسمالي . ففي اطار التقدم التقني المستمر اولا ، تحل على الدوام آلات افضل واجود مكان الآلات القديمة ، فتنطرح مسالة تغطية اهتلاك الآلات . وفي اثناء ذلك تكون آلات جديدة اكثر ربحية بعد قد ظهرت ، وهكذا دواليك : فالسيرورة دائمة. هذا من جهة ، اما من جهة ثانية فان الفوضى الاجتماعية تكون ،

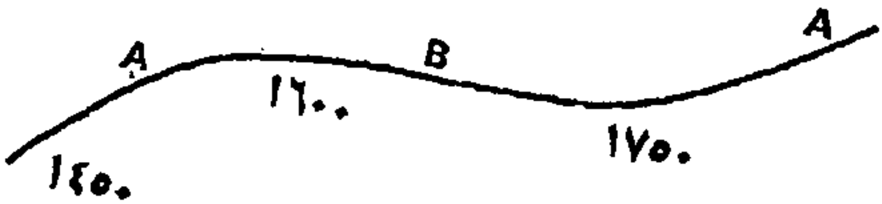
على المدى البعيد ، أخف وطأة في المركز منها في الاطراف . ذلك ان الرأسمالية المركزية تدفع وتنفق للحفاظ على السلم الاجتماعي. ومما يلاحظ ، تجريبيا ، ان الاجور في الدولة او الدول المركزية هي على الدوام مرتفعة بالمقارنة مع الاجور في الدول الاخرى . ففي عام ١٦٠٠ على سبيل المثال كانت الاجور في انكلترا ادنى من الاجور في البلدان الواطئة ؛ وفي عام ١٧٠٠ انعكست الآية . وحاليا ، فان أعلى الاجور على الاطلاق في العالم هي تلك التي تدفع في الولايات المتحدة . انها الظاهرة المعروفة باسم «الارستقراطية العمالية» .

هذه السيرورة المزدوجة ، اي شيخوخة الآلات المبكرة وارتفاع الاجور ، هي التي تحتم على الدولة المركزية (او الدولة ــ الرائدة) ان تكف عن ان تكون كذلك ، وأن تتخلى عن هذا الدور لصالح دولة اخرى . ان النظام لا يتبدل ، وكل ما في الامر ان توزيع الدول بين المركز والاطراف هو الذي يتبدل . فنحن بصدد سيرورة دوران مستمرة ودورية .

وثمة سيرورة دورية اخرى يمكننا تعقلها بواسطة السلسلتين البيانيتين المشهورتين A و B اللتين وضعهما سيميان للرواج والانكماش على المدى الطويل . فلدينا على سبيل المثال للفترة الزمنية الممتدة من ١٤٥٠ الى ١٧٥٠ :



والواقع ان المنحنى ينم عن تناوب مرحلة رواج A ومرحلة ركود B :



ان الدخول في مرحلة الركود يتوافق ، بشكل عام ، مع افول بعض الدول وارتقاء اخرى الى منصب المركز . والسيرورتان الدوريتان (دوران المركز / الاطراف ، والسلسلتان A و B) تتطابقان .

اود الان ان اميز في اطار هاتين السيرورتين الدوريتين ، التحولات الطويلة الامد والبعيدة المدى والتبدلات الجوهرية في بنية النظام .

١ ـ **سيرورة الدمج** : لم يكن الاقتصاد ـ العالم يشمل في القرن السادس عشر سوى جزء من العالم . وفي كل مرة كان يدخل فيها هذا النظام في مرحلة الازدهارA ، كان الامر يقتضي عملية دمج جديدة ، ان من خارج النظام ـ دمج مناطق جديدة اليه ـ وان من داخله . لكن هنالك بالطبع حدود بنيوية لعملية الدمج . على الصعيد الخارجي ، تم بلوغ هذه الحدود في القرنين التاسع عشر والعشرين مع دمج الارض برمتها بالنظام . اما على الصعيد الداخلي ، فان هذه السيرورة لا تزال مستمرة.

٢ ـ **سيرورة البلترة** Prolétarisation : لقد اشرت الى امكانية تعايش علاقات انتاج متباينة في ظل النظام الواحد ؛ فثمة وسائل مختلفة لدفع اتعاب المنتجين . لكن على الرغم من صعوبة اجراء حسابات احصائية ، نستطيع ان نقول ان عدد الاجراء ما فتىء ، تاريخيا ، يتقدم وان هذا التقدم مستمر : وبالتالي فان تعداد البروليتاريا يتنامى باطراد . لكن ثمة حدا منطقيا لهذه السيرورة ايضا (يوم يصبح الناس مئة بالمئة بروليتاريين) ، فينتفي عنها الطابع الدوري وتصبح ثابتة .

٣ ـ **سيرورة التصنيع** : اي التنامي المستمر ـ والسابق لـ «الثورة الصناعية» ـ للنسبة المئوية للقيمة التي تخلقها الصناعة . هنا ايضا توجد حدود منطقية ؛ والسيرورة ، الطويلة الامد ، ليست دورية .

٤ ـ **حصول توزيع اكثر انصافا مع الايام في صفوف الطبقات العليا** : فمع كل ازمة سياسية ـ اقتصادية كبرى ، تجد الاقلية الضئيلة للغاية الموجودة في أعلى السلم نفسها مضطرة الى تقديم تنازلات كبيرة لكوادرها (بالمعنى الواسع جدا للكلمة) ، وذلك كيما تحافظ على وفاء هذه الكوادر لها من جهة اولى ، ولتزيد الطلب الفعلي على المنتجات العالمية من جهة اخرى . لكن هذا من شأنه، على المدى الطويل ، ان يقلص من هامش مصلحة هذه الاقلية الضئيلة في ان تخوض صراعا لا هوادة فيه ضد الجماهير . هنالك اذن ضرب من المنحني النازل من حيث القوة والحماسة في الدفاع عن **الوضع القائم العالمي** .

٥ ـ **التركيب البنيوي للمقاومة السياسية** : لو استطعنا تحديدها كما احصلنا على منحنى صاعد ومطرد : ظهور مفهوم «الحركة العمالية الدولية» في القرن التاسع عشر ، وولادة «الدول الاشتراكية» في القرن العشرين مثلا .

وتجد جميع هذه السيرورات الطويلة الامد خاتمتها عندما تصبح المقاومة السياسية قوية ومتبنينة بما فيه الكفاية للاستيلاء على مجمل السلطة داخل النظام : تحوّل الاقتصاد ـ العالم الراسمالي على يد حكومة اشتراكية عالمية .

ختاما أود التنويه بشكل خاص بالنقطتين التاليتين واللتين اشرت اليهما في هذا العرض :

ـ ان الاقتصاد ـ العالم هو وحدة التحليل الفريدة ، اذ ليس ثمة فائدة من تحليل وضع بلد من دون ان نحسب حسابا ، في كل لحظة ، لدوره في الاقتصاد ـ العالم .

ـ تتميز الراسمالية اساسا بالوجود **الجزئي** للعناصر المختلفة

التي اسلفت الاشارة اليها (البروليتاريا ، التصنيع ، الخ) . بتعبير آخر ، ان الراسمالية تتسم **بالجمع والتنسيق** بين العمل المأجور والعمل غير المأجور ، بين القطاع الصناعي والقطاع غير الصناعي الخ . فلو كان ، مثلا ، العمل برمته مأجورا في الاقتصاد ـ العالم، لاستحال وجود نظام راسمالي . وذلكَ هو في الواقع تناقض النظام الاساسي : ان يكون مضطرا ، للحفاظ على معدل الربح ، الى ان «يأكل» و«يقضم» القطاعات غير المأجورة ، وغير النقدية، الخ ؛ قطاعات هي بالطبع جزء لا يتجزأ من النظام . ان هذا الاخير، بتعبير آخر، يجد نفسه مضطرا الى استهلاك اوكسيجينه.

المناقشة

ج. بييل : هل هنالك ، عبر اطوار الازدهار A ، تطور شامل للقوى الانتاجية ام لا ؟ ذلك اني ارى تناقضا ، في ما سمعناه ، بين دورة النمو المتدرج الكبرى من جهة اولى ، والرؤية البنيوية للخاتمة من جهة اخرى ، والتي تقتضي نظاما مغلقا بلغ حدوده القصوى فما عادت القوى الانتاجية تنمو .

ع. فالرشتاين : في الواقع ، نستطيع ان نقول اننا نتجه نحو خط تقارب (فالسيرورات الطويلة الامد تنزع نحو حدود النظام البنيوية) . لكن قبل بلوغ ذلك الخط ، تكون الشروط السياسية للتحول الشامل قد توفرت . فالنظام الراسمالي لا يزال قادرا على تأمين تطور القوى الانتاجية ، لكن عندما سيفقد هذه القدرة فستطيحه القوى السياسية .

ج. بييل : خلال المراحل B تظهر بعض النزعات ـ المعاكسة للنظام ، نزعات لا تخلو من اهمية . منها : المناطق ـ الملاذ في الاطراف ، الغيتو ، إفراز علاقات انتاج «رأسمالية ـ قديمة»...

وتنطرح ، فيما وراء ذلك ، مسألة شروط الانقطاع السياسي : فهل هذا الانقطاع وارد ؟ واذا ما حصل ، فهل بامكانه تصديع وحدة الاقتصاد ــ العالم هذه فيعيد بناء الامبراطوريات ــ العوالم على أطراف الاقتصاد ــ العالم المهيمن (انظر الصين الاشتراكية مثلا).

ع. فالرشتاين : هنالك فعلا انكماش ، وركود ، وظهور مناطق ــ ملاذ خلال المراحل B . لكن هذه الظواهر لا تعدو كونها ، على صعيد التحليل الشامل ، دقائق لا تبدل كثيرا في الامور الجوهرية .

قد أميل الى القول ان حالات الركود الاقتصادي هذه تتكرر على فترات طويلة جدا : فخلال مئة عام او مئة وخمسين عاما تهمل هذه المناطق وتستبعد كيلا تلحق الضرر بالنظام ؛ لكن ما ان تمس الحاجة اليها حتى تدعى الى العمل : فهذه المناطق في الواقع ليست بحال من الاحوال خارج النظام .

اين نشاهد اعظم امكانات المقاومة السياسية ؟ ليس في هذه القطاعات المقلوبة ، وانما في البلدان شبه ــ الطرفية الصاعدة . وتشكل معظم الدول الاشتراكية ، لحظة الاستيلاء على السلطة على الاقل ، بلدانا شبه ــ طرفية صاعدة .

اخيرا ، اذا كان في وسع بلد من البلدان ان يخرج **تكتيكيا** من النظام ، فانه لا يخرج منه على نحو جذري ونهائي في الواقع. اذ ينبغي اولا ان يكون بلدا كبيرا : ففي وسع الاتحاد السوفييتي مثلا ان يفعل ذلك ، أما البانيا فلا . وهذا الخروج لا يدوم طويلا على كل حال . لكنه يكفي لزعزعة النظام العالمي : فمنذ عام ١٩٤٩ والصين منغلقة في وجه التوظيفات الاميركية (١).

هل الاشتراكية امر لا مفر منه ؟ انها الحل الارجح في رايي. نستطيع طبعا ان نتصور انفجار حرب عالمية نووية تفرض اعادة

---

١ ــ ألم تفتح الصين بدورها مؤخرا ابوابها امام هذه التوظيفات ؟ ــم ــ

نظر شامل في شتى الامور ، غير ان هذه الحرب تبدو ، في نظري ، صعبة الحصول .

ج. **بيبل** : اعود لتوضيح طبيعة تحفظي : ان المحاضرة التي سمعناها تقلل من اهمية السياسة ، والدولة ، والصراعات الطبقية كعوامل لانفصام النظام .

فالتجربة الفاشية الرامية الى الابقاء على نموذج التطور الراسمالي ، عبر بنى طبقية يصار الى تجميدها بالاساليب الارهابية ، هذه التجربة تشكل في القرن العشرين ، ميلا مضادا ذا اهمية بالغة .

وبالمقابل ، فأن تكون الصين قد استطاعت ، طوال ثلاثين عاما ، الافلات من قبضة نظام الاقتصاد ـ العالم ، فهذا امر له دلالته هو الآخر . بتعبير آخر ، ان عرض السيد فالرشتاين ينطوي على نزعة مضمرة وقدرية الى الحتمية التاريخية .

فهل نستطيع ، ازاء «قوانين» النظام ، البالغ اقصى توسعه في نطاق حدوده الداخلية ، ان نرسم ستراتيجية مضادة من الانفصامات المتتالية ، ام لا ؟ وهل ستحصل هذه الانفصامات في مجالات قومية ام عالمية ؟ هل ستاتي على شكل ثورة او سلسلة من الثورات في بلد واحد ، ام على شكل نوع من الثورة الدائمة يتعذر علينا في الواقع تحديد موقع لها ؟

ع. **فالرشتاين** : لا ريب في اني قد قللت من اهمية تلك النزعات السياسية ؛ وانما عن عمد وسابق تصميم ، وذلك رغبة مني في التاكيد على النزعات الاقتصادية الكامنة للنظام العالمي . لكني اظل متفائلا على المدى البعيد .

ج. **سوريه ـ كانال** : عندي اولا ملاحظة على الاصطلاحات المستعملة : فالمصطلحات التالية مركزه / اطراف ، و بلدان غنية / بلدان فقيرة قد تتسبب ، اذا ما اخذت بمعناها الحرفي ، في حصول التباسات خطيرة .

بخصوص «الدوران» الذي «تحل» عن طريقه دولة شبه ـ

طرفية مكان دولة مركزية على سبيل المثال ، هناك بالطبع تنقلات متعلقة بما اسماه لينين ، في **الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية**، بـ «التطور غير المتكافىء» . ففرنسا التي كانت في المقدمة في عام ١٨٥٠ ، تخلفت عن مكانتها اليوم ؛ هذا مثال نسوقه من بين جملة من الامثلة . لكن هذا لا يعني ان كل شيء قابل للحصول . فمنذ صعود اليابان ، في ظروف نهاية القرن التاسع عشر ، وهي ظروف خاصة للغاية اذ كانت الامبريالية في طور التكون ، ما استطاع اي بلد ينتمي الى دائرة التبعية ان يرتقي الى مرتبة الدولة الامبريالية العظمى . صحيح ان البرازيل تؤدي دور البلد البديل؛ بيد ان تبعيتها للامبريالية الرئيسية (الولايات المتحدة) ما فتئت تتفاقم . وليس ثمة اوليغارشية مالية برازيلية قادرة على الوقوف ، ولو على المدى البعيد ، على قدم من المساواة مع الاوليغارشيات المالية الاميركية او الاوروبية .

هنالك سؤال آخر : ان الاقتصاد ـ العالم يشمل في نظرك البلدان الاشتراكية ايضا .

والحال انه حتى عندما انفصلت هذه البلدان عن العالم الراسمالي ، فان هذا الانفصال لم يكن من صنعها واختيارها : بل كان ضربا من المقاطعة المفروضة من قبل الدول الراسمالية ، او نوعا من الحزام الصحي ضرب حول الاتحاد السوفييتي في البدء ، وحول الصين فيما بعد ؛ بيد انه لم يكن يعبر في حال من الاحوال عن خيار للبلدان الاشتراكية . صحيح ان هذه الاجراءات قد ساعدتها ، بصورة غير مباشرة ، على تعزيز استقلالها الاقتصادي ازاء العالم الراسمالي ؛ ولئن اقلعت الدول الراسمالية في نهاية المطاف عن سياسة المقاطعة هذه ، فلفشلها ، وكذلك تحت ضغط الضرورة المتنامية لتقسيم العمل على صعيد عالمي .

لقد اقيمت اذن علاقات بين البلدان الراسمالية والاشتراكية. لكن هل سقطت الدول الاشتراكية في دائرة التبعية حالما استؤنفت

هذه العلاقات ؟ انه يستحيل في الحقيقة الدفاع عن مثل هـذه الاطروحة : اذ ينبغي اثبات عودة الدول الاشتراكية الى بنـى التخلف مع استئناف هذه العلاقات . والحال ان الازمة الراهنة للعالم الراسمالي تنفي ذلك نفيا باتا. صحيح ان الدول الاشتراكية التي عقدت اكبر قدر من العلاقات مع العالم الراسمالي قـد واجهت بعض المشكلات ، لكن ذلك لم يؤثر على المنحى العـام لاتجاهاتها الاقتصادية . وقد شهدنا ، خلال السنتين او السنوات الثلاث الماضية ، بوادر ازدهار اقتصادي في الدول الاشتراكيـة التي تمكنت من التغلب على بعض المشكلات البنيوية الداخلية . لم يكن اذن لاستئناف العلاقات تأثير جوهري .

نقطة اخيرة : لقد حاولت التاكيد على ان البلـد الصغير ، المندمج في العالم الراسمالي ، يعجز عن الخروج منه بامكاناتـه الخاصة. ونحن نسلم طبعا بصعوبة الخروج من العالم الراسمالي. لكن لنتأمل في الوقائع المتوفرة لدينا . فهنالـك مثلا البانيا ، المستقلة عن العالم الراسمالي وعن الدول الاشتراكية المحيطة بها في آن واحد . وهنالك ايضا كوريا الشمالية : فهذا البلد الذي يعد ١٤ مليون نسمة ، والمعزول عن العالم الراسمالي لاسبـاب سياسية (الحرب الكورية ، الحزام الصحي) قد نجح في تطوير اقتصاد مستقل على الرغم من عائق نفقات التسلـح الباهظة : فالاميركيون يقفون على حدوده . وقد اضحى هذا البلد يكتفي ذاتيا اليوم ، فيما يتصل بحاجاته الاساسية ، وينعم باستقلال فعلي .

العالم الثالث ونقد الاقتصاد السياسي

كريستيان بالوا

١ ــ مدخل

يتعين علينا اولا ان نحدد الكيفية التي تناول بها الاقتصاديون مشكلة العالم الثالث ، اي مشكلة التخلف ، مع الحاحنا على المعالجات الماركسية ، او الميالة الى الماركسية ، لا على المعالجات البورجوازية المثنوية النمط .

هنالك اولا التيار العالم ــ الثالثي المتحدّر مباشرة من اعمال «اللجنة الاقتصادية لاميركا اللاتينية» ، وعلى الاخص من اطروحات بريبيش وسنجر حول تدهور حدود التبادل ؛ وينقسم هذا التيار اليوم الى تيارين رئيسيين ، واحد يساري ، «جذري» في الظاهر، يتمثل في الانشاءات النظرية لعمانوئيل ، وسمير امين ، وسيغال، وآخر وضعي ويعتبر شلسو فورتادو ابرز ممثليه دون ادنى ريب.

ينزع هذا التيار العالم ـ الثالثي الى فهم واقع التخلف من خلال تأثير خارجي : تأثير الاقتصاديات الراسمالية المتقدمة على الاقتصاديات المتخلفة .

ان الاطروحة العالم ـ الثالثية تعطي الاهمية الاولى ، كنقطة انطلاق وكنموذج ، لتملك «المركز» لفائض على حساب التشكيلات الاجتماعية «الطرفية» ، مع ما يترتب على هذا التملك من نشوء للتخلف . ثم تمضي على المنوال نفسه ـ لماذا لا ، فهذا لا يغير في واقع الامر شيئا ـ في تفسيرها لتراكم الراسمال والتطور غير المتكافىء . ولا تسمح هذه الاطروحة لنفسها بطرح بعض الاسئلة البسيطة :

ـ من ينتج فضل القيمة في البلدان المسماة متخلفة ؟
ـ ما العلاقات التي تقيمها اشكال انتاج فضل القيمة مع التخلف ؟

والواقع ان هذه المعالجة تنقاد ، في مجرى تجذيرها وسعيها الى الانفصال عن التحليلات البورجوازية السائدة والتمايز عنها، الى السقوط في غموض عميق : فهي ترمي الى انشاء تحليل وضعي ، يكون البديل النظري عن الانشاءات الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية . ويفترض اصحاب هذه الاطروحة وجود علاقة محددة واحادية الجانب بين الواقع الخارجي («المركز» او «الشمال») وبين الواقع الداخلي («الاطراف» او «الجنوب») ، وهذه العلاقة هي جوهر المشكلة .

ـ وثمة تيار ثان سعى الى تطوير اشكالية داخلية للتخلف ، من دون ان يخرج على مبدأ تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على البنية الداخلية للتشكيلات الاجتماعية المتخلفة . ويربط هذا التيار ، الذي انطلق مع ا.غ. فرانك من موضوعة وحدة التشكيلة الاجتماعية المتخلفة ، وعلى اساس اقتطاع فائض الدول التابعة لصالح الدول المتروبولية ، يربط ابعد نقطة من القطاع التقليدي المزعوم بالمتروبولات الداخلية ذات التشكيلات الاجتماعية المتقدمة،

التي تدور بدورها في فلك الدولة الامبريالية المهيمنة ، اي الولايات المتحدة الاميركية . وقد توقف هذا التيار مطولا عند دراسة أنماط الانتاج ، وتراكبها ، وتراكمها ، وتمفصلها ، وعلى الاخص في اعمال كلود ميئاسو ، و ب.ب. راي ، وكاترين كوكري ـ فيدروفيتش وغيرهم ممن حاولوا تعريف الاشكالية الداخلية على اساس أنماط الانتاج ؛ لكن كيفيات العلاقة بين نمط الانتاج الراسمالي وأنماط الانتاج ما قبل الراسمالية يحددها على الدوام عامل خارجي ، هو الامبريالية . فعند ب.ب. راي ، على سبيل المثال ، نجد ان الامبريالية هي التي تحدد على الدوام ، وعلى نحو أحادي الجانب ، تمفصل أنماط الانتاج .

ـ آتي الان الى معالجة ثالثة : فبالنسبة لي شخصيا ولعدد من الاختصاصيين ممن يحاولون فهم واقع التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة ، فان المشكلة لم تعد في تفسير ارتباط هذه التشكيلات واندماجها بالاقتصاد العالمي الراسمالي ، لانه قد تم ربطها ودمجها فعليا ، ولا في تحليل هذا الربط وهذا الدمج ، ولاسيما ان مثل هذا التحليل من شانه ان يطرح عددا من المشكلات لانه قد يوحي بوجود نوع من التجانس في النظام العالمي .

ان العالم الاقتصادي ملزم اليوم بالاعتراف بأن تشكيلات اجتماعية ، كالبرازيل او ايران ، تشهد سيرورة «تنمية» أو «تصنيع» ـ لكن مصطلحي التنمية والتصنيع لا يعنيان شيئا هنا لانهما مندرجان ، من جهة اخرى ، في سياق التخلف . بتعبير آخر ، تحدث في هذه التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية التابعة للعالم الثالث جملة من الامور تجعلها تشبه ، **ظاهريا** ، التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية الراسمالية المتقدمة : تطور بعض الفروع الصناعية كالصناعات البتروكيميائية ، والتعدينية ، والنسيجية، وصناعة السيارات . صحيح ان هذه الصناعات تشغل مكانة ادنى

مما هي عليه في التشكيلات الراسمالية المتطورة . غير انها تكسو مع ذلك التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية نظير ايران والبرازيل بفلالة صناعية مشابهة ، في ظاهرها ، لفلالة التشكيلات الراسمالية المتقدمة . وبناء على ذلك ، فان السؤال التالي يطرح نفسه بتحدٍ واستفزاز : اما زلنا في طور التخلف ؟

يتعين علينا في الواقع الا نحدّ انفسنا بمظاهر التصنيع . اذ لا يسعنا ان نستمر في تحليل التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث وكأنها ، من جهة اولى ، خارج نمط الانتاج الراسمالي ، وكأنها لا تشغل ، من جهة اخرى ، موقعا مميزا وخاصا في نمط الانتاج الراسمالي هذا . ان هذه التشكيلات تخضع لنمط الانتاج الراسمالي : تخضع لحركة الراسمال ، ولحركة التصنيع الراسمالي ، ولعلاقات الانتاج الراسمالية ؛ وليس من المستغرب بالتالي ان تنمو ظاهريا مجموعة من القوى الانتاجية داخل هذه التشكيلات . فهذا جزء من حركة الراسمال داخل وحدة نمط الانتاج الراسمالي على صعيد الاقتصاد العالمي . فحتى لو صادرنا على وجود تطور غير متكافىء، فانه من الطبيعي ان تتكون فروع صناعية في البرازيل وايران .

بيد ان هذه التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية تحتل موقعا معينا في تنظيم الانتاج الراسمالي على الصعيد العالمي ، ومن الاهمية بمكان تحديد هذا الموقع .

اني أدرك تماما خطر هذا العرض . فاني أحاكم الامور وكأنه لا وجود الا لنمط الانتاج الراسمالي المتكون ، او قيد التكوين ، في افريقيا ، والشرق الاوسط ، وأميركا اللاتينية ، متناسيا مشكلة تمفصل وترابط انماط الانتاج في هذه التشكيلات ، تلك المشكلة التي طرحها مؤلفون آخرون .

ان المشكلة هي مدلول هذا «التصنيع» ، مدلول هذه «التنمية» التي تأخذ مكانها في التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث . فهذان المصطلحان يطرحان بحد ذاتهما مشكلة .

فعندما نسمع المؤتمرين في ندوة الجزائر (١) يطالبون بـ «التطور»، نجد انفسنا منقادين الى الاعراب عن بعض ردود الفعل :

فما التطور المطلوب ؟ فنحن نعرف ، مثلا ، تطور الاستغلال الذي هو اساس «المعجزة الاقتصادية البرازيلية» (إفقار جماهير العمال والفلاحين) ؛ ونعرف كذلك تطور الفروع الصناعية ، الخ، اي تطور نمط الانتاج الراسمالي . فكلمة «التطور» تخفي ايديولوجيا البورجوازيات الاميركية اللاتينية والافريقية .

عندما نتامل في اوضاع البرازيل او ايران مثلا ، نلاحظ وجود سيرورات تصنيع توحي وكأنها تخرج هذه التشكيلات من التخلف ، مع انها تبقيها فيه في الواقع . فكيف نعقل هذا التطور الفعلي للقوى الانتاجية في التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث ؟ ان طبقات عاملة تتكون فيه : كيف نعقل هذا التحول ؟ تلك هي المشكلات التي تطرح نفسها على الاختصاصي في الاقتصاد .

٢ ـ تدويل الرأسمال وتحليل نقدي لدمج التشكيلات الاجتماعية للعالم الثالث في الاقتصاد العالمي الراسمالي .

في هذا الجزء من محاضرتي سأعمد الى نقد استخدام معين لادوات التحليل الماركسية للعلاقات الاقتصادية الدولية . واود التذكير اولا بأن الاطروحة العالم ـ ثالثية تتطلع الى الترويج لتحليل وضعي للعلاقات الاقتصادية الدولية ، والى تقديم بديل

---

١ ـ انعقدت ندوة الجزائر في شباط ١٩٧٦ ، وحضرها عدد من اقتصاديي العالم الثالث .

عن النظرية الكلاسيكية او الكلاسيكية الجديدة للتجارة الدولية .

وليس هذا مبتغى الماركسية ، التي هي تحليل نقدي ، وليست بديلا بحال من الاحوال . لذا ينبغي ان نتناول بالنقد استخداما راهنا معينا للاطروحات الماركسية حول التجارة الدولية .

– اولى ملاحظاتنا النقدية نوجهها الى استخدام دورة الراسمال . فهنالك عدد من الاقتصاديين يستخدمون دورة الراسمال لتفسير حركة التدويل بلا اي تحفظ . وهنا اجدني مضطرا الى التذكير من جديد بأنهم يقولون بوجود دورات ثلاث : دورة الراسمال النقدي (A - M... P... M' - A') ودورة الراسمال الانتاجي (P... M'-A-M'... P) ودورة الراسمال السلعي (M'-A'-M'... P... M') . وانطلاقا من ذلك ، فانهم يبينون كيف يتم الانتقال بالتدريج ، في اثناء تدويل دورة الراسمال الاجتماعي (اي حركة استثمار الراسمال الاجتماعي) من تدويل قائم على انتقال البضائع (الصادرات والواردات العالمية) والذي استمر حتى حوالي العام ١٨٥٠ ، الى تدويل دورة الراسمال النقدي (تصدير الراسمال وصعود الامبريالية كما حلله لينين) ، واخيرا الى الطور الذي يؤمّن اكتمال السيرورة : تدويل دورة الراسمال الانتاجي، وهو الطور الذي نجد انفسنا فيه حاليا .

وعلى هذا ، يمكننا ان نقسّم تاريخيا حركة الراسمال ، حركة تدويل نمط الانتاج الراسمالي ، الى ثلاث فترات تتناسب مع الدورات الثلاث التالية : دورة الراسمال السلعي ، والراسمال النقدي ، والراسمال الانتاجي .

واني أوافق على القول ان دورة الراسمال تصلح للاستخدام كاداة **نقدية** للنظريات الكلاسيكية او الكلاسيكية الجديدة للتجارة الدولية . فهي تتمتع بقدرة **ايضاحية** تسمح لها باحتواء حركة تدويل البضائع ، والرساميل ، والانتاج من منظور الوقائع العينية ، وتطورها التاريخي ، كما تسمح لها كذلك بأن تكون

اطارا لتصنيف هذه الوقائع. بيد ان دورة الراسمال **لا تفسر شيئا** بحد ذاتها ، كما انها لا تملك اي قدرة على تفسير **التطور** على وجه التحديد : فلماذا ننتقل ، على سبيل المثال ، من تدويل طور الراسمال السلعي الى طور الراسمال النقدي ، ومن ثم الى طور الراسمال الانتاجي ؟ ان دورة الراسمال هي في الواقع مجرد اطار مناسب لتصنيف الوقائع ولتعيين الظواهر . لكن غالبا ما يسقط الذين يستخدمونها في خطأ الخلط بين الاطار الوصفي وتفسير الحركة ؛ خطأ الخلط بين هذا الاطار والتحليل الديناميكي للتطور . بيد ان دورة الراسمال لا تتضمن اطلاقا العناصر التي تحدد الانتقال من طور الى آخر .

بتعبير آخر ، ان دورة الراسمال لا تؤدي وظيفة نقدية الا ازاء النظريات التقليدية ، لكنها لا تملك بالمقابل اي سلطة نقدية ازاء حركة الراسمال والصراع الطبقي .

ـ اما ملاحظتي النقدية الثانية فموجهة الى التبادل غير المتكافىء . ان نظرية التبادل غير المتكافىء مبنية برمتها على الفرضية القائلة بامكانية وجود نظرية للتبادل الدولي موضوعها انتاج **البضائع** وتداولها من امة الى اخرى . ولست هنا بصدد مناقشة مفهوم الامة . لكن ما أؤكد عليه بالمقابل هو ان المثال الذي تعتمده هذه النظرية خاطىء ، لانه لا وجود لموضوع نظرية التبادل الدولي : فليس ثمة تجارة سلع بين امة واخرى ، وعلى الاخص في ظل راسمالية ما بعد عام ١٩٧٦ ؛ ففرنسا على سبيل المثال لا تبادل ابدا محطة نووية بعقل الكتروني او بمصنع بتروكيميائي ، وانما العناصر التي تدخل في تكوين هذه المحطة او هذا المصنع تأتي من شتى ارجاء المعمورة . ليس هنالك اذن تبادل سلع او بضائع ، وانما فقط تبادل منتجات ، تبادل عناصر تدخل في تركيب سلعة تحقق قيمتها على المستوى الدولي ، على اساس السوق الدولية ، كما سبق لماركس ان اشار الى ذلك . فسلعة

المحطة النووية التي تحقق قيمتها على صعيد عالمي ، تضم عناصر آتية من شتى ارجاء العالم (تدويل الانتاج) ، لكن فرنسا لا تبادل ابدا سلعة المحطة النووية (التي تنفرد بإنتاجها) بسلعة العقل الالكتروني لأمة اخرى (أمة تنفرد بدورها بانتاج هذه السلعة) . فلا وجود لمثل هذا التبادل . لكن ما هو موجود بالمقابل ، في اطار نمط الانتاج الراسمالي ، هو **انتاج قيم نوعية وتداولها على صعيد دولي** ، بمصادقة الراسمال الاحتكاري الاقلوي الذي يتحكم بعملية رفع او تخفيض قيمة الرساميل (المنافسة الدولية) .

ليست المشكلة اليوم اذن مشكلة تملك فائض او فضل قيمة في المرتبة الاولى ؛ هذه الاطروحة (كتابات عمانوئيل وسمير امين) تقوم على اساس الادعاء بأن الجماهير العمالية في «الاطراف» هي اكثر عرضة للاستغلال من الجماهير العمالية في «المركز» ، الامر الذي يقود عمانوئيل الى القول ان الجماهير العمالية في «المركز» تعيش على فضل القيمة ، على الفائض الذي تم الاستيلاء عليه من البلدان المتخلفة . لكن المشكلة ليست هنا : فعلى صعيد السلعة، ثمة تثمين لوقت العمل الاجتماعي اللازم يفرض نفسه ، وأما بالنسبة الى التداول السلعي فانه سيان ، من منظور السلعة ، ان تكون الطبقة العاملة لبلد من البلدان اكثر عرضة «للاستغلال» من غيرها .

ان المثال الذي تقوم عليه نظرية التبادل غير المتكافىء مثال خاطىء . الامر الذي يحكم على هذه الاطروحة بالبقاء في خط الفكر الكلاسيكي والريكاردي (١) : فوراء هذا السعي الى بناء نظرية جديدة ، اكثر جذرية ولا ريب ، للتبادل الدولي ، رغبة في

---

١ ـ نسبة الى ريكاردو العالم الاقتصادي الانكليزي (١٧٧٢ ـ ١٨٢٣) الذي يعتبر من اوائل منظري الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . ـم ـ

اعطاء بديل عن الفكر الكلاسيكي . والحال ان الماركسية ليست بالبديل .

٣ ـ التخلف والتقسيم الدولي للعمل .

سأتعرض هنا لموضوعتي التخلف والتقسيم الدولي للعمل من زاوية علم الاقتصاد وفي اطار محدد : اطار وحدة نمط الانتاج الراسمالي ؛ وذلك هو حد للتحليل : فسوف اتساءل حول التطور الراسمالي للاشكال الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة ، اي حول تكوّن نمط انتاج راسمالي في هذه التشكيلات .

ما التقسيم الدولي للعمل ؟ ان الفكر الكلاسيكي الجديد يفسره على انه تخصص للدول في انتاج المواد الاولية بالمقارنة مع الدول المنتجة للمنتجات الصناعية . ويعرّفه التحليل والايديولوجيا السائدة بأنه تخصص على مستوى **الفروع** الصناعية . وهذا خطأ. فالتقسيم الدولي للعمل ليس تقسيما الى فروع ، اذ اننا نشهد اليوم ، بكل بساطة ، انفجارا او **تجزئة** للفروع على الصعيد الدولي . فالعناصر الداخلة في تكوين البضاعة التي يقدمها فرع من الفروع تأتي من شتى انحاء العالم . وليس الفرع بالتالي من اختصاص تشكيلة اقتصادية واجتماعية معينة دون غيرها . لذا لا يسعنا ان نعرّف التقسيم الدولي للعمل بأنه تقسيم الى فروع (١).

وثمة أنماط مختلفة للتقسيم الدولي للعمل .

---

١ ـ عندما تفرض سيرورة متواصلة نفسها (الصناعة البتروكيميائية او التعدينية على سبيل المثال) يحصل ، في ظاهر الامور ، تمركز لفرع من الفروع في مكان محدد .

أ ـ هنالك اولا تقسيم دولي للعمل على صعيد تدويل الانتاج. فالعناصر الداخلة في تكوين السلعة تتناثر على صعيد دولي لاسباب تبدو خاضعة لاعتبارات تتعلق بالربح (كلفة الاجور ، مزايا مالية ، مشكلات النقل ، الخ) . لكن ليس هذا بالعامل الاهم .

ب ـ اما النمط الثاني للتقسيم الدولي للعمل فقائم على صعيد اواليات اعادة الانتاج . فسيرورات اعادة الانتاج الاجتماعي محصورة برمتها في منطقة واحدة تشتمل على عدد صغير من الاقطار : الولايات المتحدة ، كندا ، الاقطار الاوروبية ، واليابان . بالمقابل ، تحتكر «الاطراف» عددا من الفروع ـ على صعيد السلع الاستهلاكية بوجه خاص ـ التي تغذي اعادة الانتاج الاجتماعي في التشكيلات الراسمالية المتقدمة . وهذا يعني ان نمط تنظيم الانتاج في التشكيلات المتخلفة ليس مبنيا على اساس اعادة انتاج داخلية ، وانما على اساس اعادة انتاج التشكيلات الراسمالية المتقدمة .

صحيح ان ثمة نمط انتاج راسمالي ينغرس في التشكيلات المتخلفة (البرازيل ، ايران ...) ، غير ان تنظيم الانتاج يبقى ذا طابع **خاص** : فهو لا يقوم على اوالية اعادة انتاج اجتماعي تابعة منه ، وانما هو موجه نحو اعادة الانتاج الاجتماعي للتشكيلات الراسمالية المتقدمة . فاعادة الانتاج الاقتصادي والاجتماعي لتشكيلة اجتماعية راسمالية متخلفة لا تكون ابدا نابعة من داخلها ؛ فهذه السيرورة خارجية بالنسبة اليها ، وهي تتم **داخل** اعادة الانتاج الاقتصادي والاجتماعي للتشكيلات الاجتماعية الراسمالية المهيمنة . وبحسب المصطلحات الدارجة ، فان مجال او حيّز اعادة انتاج «الاطراف» كائن في «المركز» . فالتشكيلات الاجتماعية الراسمالية المهيمنة هي التي **تعقد** ، انطلاقا من ذاتها، علاقات اعادة الانتاج للتشكيلات الاجتماعية الراسمالية المتخلفة: انها هي التي تصدر وسائل الانتاج (المعدات والتجهيزات

الصناعية ، المصانع التي تسلم والمفتاح باليد ...) وهي التي تصدر كذلك السلع الاستهلاكية المعدة لاقاتة الاجراء . وهذا ما يفسر اضطرار التشكيلات الاجتماعية المتخلفة الى ان تزيد باطراد وارداتها من المواد الغذائية لتامين إقاتة قوة عملها الخاصة واعادة انتاجها .

ان التخلف ، في عام ١٩٧٦ ، هو على وجه التحديد هذا النمط بالذات من اعادة الانتاج الاجتماعي وما يترتب عليه من نتائج داخلية بالنسبة الى التشكيلات الاجتماعية المتخلفة . وهذا ما يبدو لي الميزة الطاغية للانظمة الانتاجية للتشكيلات الاجتماعية المتخلفة . ومن هذا المنطلق نستطيع ان نتنطع لنقد الاقتصاد السياسي للعالم الثالث ، وان نعرض ونحلل نمط تنظيم الانتاج في هذه التشكيلات الاجتماعية .

واجد نفسي ، من هذا المنظور ، منقادا الى دحض مصطلح «التنمية» الذي يكتنفه الغموض والالتباس ، والذي يشكل بحد ذاته مشكلة . ذلك ان مصطلح التنمية ، في الايديولوجيا العالم ــ الثالثية ، اشبه ما يكون بكلمة سحرية ؛ اذ يفترض بالتطور المنشود أن ينطلق من «تقسيم» جديد للفائض بين المركز والاطراف . فهل يكون هذا التوزيع الجديد هو «التقسيم الدولي الجديد للعمل» الذي يرجوه العالم الثالث ؟

ت ــ النقطة الثالثة : لا يسعنا ، على صعيد التقسيم الدولي للعمل ، ان نظل عند حدود التعارض بين الاطار A والاطار B :

الاطار A : التشكيلات الراسمالية المتقدمة .

الاطار B : التشكيلات المتخلفة .

فثمة تمايز داخل الاطار A : اذ ان اوالية اعادة الانتاج الاجتماعي فيه تقوم على هيمنة . فالولايات المتحدة الاميركية ــ بالتحالف مع جمهورية المانيا الاتحادية ــ هي التي تسير حركة شروط الانتاج للتشكيلات الاجتماعية الراسمالية المتقدمة . هنالك اذن هيمنة وتمايز داخل هذه الكتلة .

أما داخل كتلة التشكيلات الاجتماعية المتخلفة (الاطار B) فنجد ، بوجه خاص ، تراتبا هرميا . فالعالم الثالث ليس متجانسا ؛ بل ينطوي على تراتب هرمي لأنظمة الانتاج : فالبرازيل، على سبيل المثال ، تسعى الى التحكم ببنية شتى انماط تنظيم الانتاج في اميركا اللاتينية ، وعن طريقها يمر في الوقت الراهن تنظيم النظام الانتاجي في هذه المنطقة من العالم .

وهكذا ترتسم بوادر تقسيم دولي للعمل حتى داخل كتلة البلدان النامية بالذات .

المناقشة

إ. لاكوست : اني اوافق بالاجمال على تحليل بالوا ، وعلى الاخص على انتقاداته للتيار العالم ـ الثالثي . لكن لي بضع ملاحظات على ما قاله . الملاحظة الاولى : لا يزال يتعين علينا ان نفهم ونبين ، على صعيد الاستراتيجيات الثورية ، لماذا يحصل التصنيع في بلدان العالم الثالث في هذه الفترة بالذات على وجه التحديد ، مع ان هذه البلدان كانت قد دمجت ، منذ فترة طويلة من الزمن ، بالنظام الراسمالي . الملاحظة الثانية : لقد قال بالوا انه من منظور تحقيق قيمة البضائع في السوق الدولية ، لا يهم ان يكون الاستغلال اشد وطأة في بلد مما هو عليه في آخر . وانا اوافق على هذا الكلام . من الممكن بالتالي ان يكون هناك نزوع ، في اطار منطق النظام الراسمالي ، نحو تساو في نسب الاستغلال . لكن ليست هذه هي الحال في الواقع في بلدان العالم الثالث : اضطهاد سياسي ، بطالة ... أفليس للطبقات الحاكمة المحلية ، في عدد من هذه البلدان ، مصلحة خاصة (من منظور منطق النظام) في ممارسة استغلال اشد قسوة واعظم

وطاة ؟ آتي الى الملاحظة الاخيرة الان ، وهي عبارة عن طلب توضيح بالاحرى : اي تنظيم للانتاج في التشكيلات المتخلفة ؟

سؤال : ما الموقع الذي تحتله البلدان الاشتراكية في محاكمتك للامور ؟ هل هي جزء من النظام الراسمالي الدولي ام لا ؟

ج. بييل : ان المداخلة التي استمعنا اليها ، عرضت علينا النظرية الراهنة للامبريالية من منظور اقتصادي ، وهذا ما يشكل تجديدا بالنسبة الى المساجلة حول التبادل غير المتكافىء . لكن من اين تاتينا ، والحال هذه ، النظريات حول التبادل غير المتكافىء ؟ وما دامت تاتي، كما يبدو، من الاطراف ، فهي تمثل ايديولوجيا من وماذا في هذه التشكيلات ؟

سال : هل يمكننا حصر تحليل تبعية التشكيلات المتخلفة بمجال تنظيم الانتاج ؟

ر. غالتيسو : ١ ــ لم يتعرض بالوا لمشكلة التناقض ــ في المنطق الراسمالي ــ بين الدول الراسمالية والشركات المتعددة الجنسيات . فهل ثمة تناقض بين نشاط هذه الشركات وسياسة الدول ؟

ان الدول في «المركز» تخضع ، في اعتقادي ، لضغط الشركات المتعددة الجنسيات .

٢ ــ بالمقابل هل تستطيع الدول ، في التشكيلات المتخلفة ، ان تتبنى سياسة استقلال اقتصادي تضع حدا لجمود التطور الناجم عن التبعية للامبريالية ؟

ك. كوكري ــ فيدروفيتش : لقد لفت انتباهي تشابه هذه المداخلة مع مداخلة فالرشتاين ، على الرغم مما بين المداخلتين من تضاد واضح على صعيد المعالجة المنهجية : ففالرشتاين يبذل هو الآخر محاولة مماثلة لاعطاء رؤية **شاملة** عن العالم الراسمالي برمته تشمل المركز والاطراف معا .

اما تصنيف سمير امين بين انصار النزعة العالم ــ ثالثية ، فهو تصنيف غير مصيب في نظري لانه لا يتناسب مع ما يكتبه ؛

فهو لم يبق أسير التبادل غير المتكافيء .

ج. دريش : لقد حدثتنا بشكل خاص عن تطور النظام الراسمالي الراهن . وقد ننتهي ، آخر الامر ، الى نسيان **دول** العالم الثالث ، ومن جملتها الدول الاشتراكية (الصين ، فيتنام ، كوبا ...) أو الدول التي تملكت ثرواتها القومية : كالجزائر على سبيل المثال .

وحبذا لو عمدنا في هذه الندوة الى محاكمة الامور من جانب او من منظور العالم الثالث لا من جانب الولايات المتحدة وأوروبا واليابان .

ك. بالوا : سأبدأ بالاجابة عن السؤال الاول : لماذا نشهد اليوم هذا التطور للقوى الانتاجية في تشكيلات العالم الثالث الاجتماعية ؟

ان هذا التيار ، الذي يواجه في الحقيقة عددا من العوائق والصعوبات ، يجد ما يبرره في انتقال نمط الانتاج الراسمالي ، مع الحرب العالمية الثانية ، من تنظيم للانتاج يتمحور على انتاج فضل القيمة المطلقة وفضل القيمة النسبية ، الى شكل جديد يتمثل في التركيز على انتاج فضل القيمة النسبية كشكل مهيمن (الاستهلاك الجماهيري ، انخفاض القيمة التبادلية لقوة العمل ، زيادة انتاجية العمل) . وقد ادى هذا الحث الى تحول في اعادة الانتاج الاجتماعي في التشكيلات الراسمالية المتقدمة ، محتما على التشكيلات المتخلفة الاندماج في اوالية اعادة الانتاج . فتطور نمط الانتاج الراسمالي (وليس «المركز») هو الذي يتحكم بايقاع تطور التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى الاخص في العالم الثالث .

ولم يقدر لحركة التصنيع في تشكيلات العالم الثالث ان تعرف كامل تطورها الا بدءا من الستينات الماضية : فقد شهد العالم الثالث ، منذ ذلك الحين ، تطورا معينا لقواه الانتاجية . ولم يعد بالامكان الكلام عن جمود للتطور الاقتصادي بالمعنى الكامل للكلمة.

لا ريب في ان ثمة تناقضات ظلت قائمة : فالعالم الثالث لا يستفيد تماما من تداول رساميله . ولو كان في مقدور الراسمالية ان تصفي حسابها مع الجزائر ، لما امتنعت عن ذلك قط .

ج. دريش : الا تعاني فولتا العليا ، مثلا ، او النيجر او تشاد من جمود يكبح تطورها ؟

ك. بالوا : ان نمط الانتاج الراسمالي يقتضي وجود قوة عمل حرة، وبالتالي قوة عمل منفكة عن نمط الانتاج ما قبل الراسمالي.

وتوضح لنا دراسة وضعها احد الماركسيين الاميركيين حول الانتقال من الصناعات البديلة عن الاستيراد الى الصناعات التصديرية في بورتوريكو ، كيف ان مرحلة الصناعة البديلة عن الاستيراد تتلخص على النحو التالي : كيف تتكون قوة عمل حرة، اي قوة عمل مكرهة على بيع نفسها . فمن دون توفر قوة عمل حرة على نطاق واسع بما فيه الكفاية ، لن يكون ثمة تطور لنمط الانتاج الراسمالي ؛ وهذا ما هو واقع في فولتا العليا ، والنيجر، وتشاد .

ك. كوكري ـ فيدروفيتش: الا يطال الجمود القوى الاجتماعية ايضا ؟ فالالحاح على الجانب الاقتصادي فحسب قد يحد من فهمنا لهذه الظواهر .

ج. بييل : ان كريستيان بالوا يعارض نظرية تراصف انماط الانتاج ، التي تبقى في رايي صحيحة داخل نطاق التشكيلات القومية او الاقليمية ، بأطروحة اخرى هي معرفة ما اذا كان هناك ، على الصعيد العالمي ، تراصف لا بين انماط الانتاج بل بين الدورات، وكذلك ما اذا كان هنالك في الوقت نفسه استراتيجيات مختلفة تراصف بين الدورة الانتاجية او الدورة السلعية او الدورة المالية . وربما كان في الامكان رصد هذا التراصف على صعيد استراتيجيات الانظمة الامبريالية .

ك. بالوا : يتعين علينا طبعا ان ناخذ التحالفات الطبقية بعين الاعتبار . فأي انماط من التحالفات الطبقية (واي انماط من

الدول) تتكون في التشكيلات الاجتماعية المتخلفة ؟ ذلك هو العامل الذي قد يمكننا من رصد ظاهرات الجمود .

هنالك نقطة اخرى : فمن المستغرب فعلا ان يحصر العديد من المحاكمات حول الاقتصاد العالمي اهتمامه كاملا بالعلاقة الاحادية الجانب بين «الشمال» و«الجنوب» . والحال ان العلاقة بين الشمال والجنوب تخضع ايضا للعلاقات التناحرية القائمة داخل الشمال (ممارسات تنافسية) : هنالك كذلك علاقة بين الجنوب والشمال مشحونة برد فعل من قبل الجنوب على المنافسة بين شتى المراكز الامبريالية . والجنوب ، علاوة على ذلك ، ليس متجانسا: فهو يعرف التنافس بدوره. ينبغي اذن جلاء الكيفيةالتي تستغل بها علاقات الشمال بالجنوب التناقضات القائمة داخل الجنوب .

اما فيما يتعلق بالدور الايديولوجي للتبادل غير المتكافىء ، فيبدو لي ان التيار العالم ــ الثالثي قد راى النور مع قيام ضرب من «التصنيع» في البلدان النامية ، وعلى الاخص في امبركا اللاتينية ؛ وليس من قبيل المصادفة ان كان هذا التيار قد تولد عن اعمال «اللجنة الاقتصادية لامبركا اللاتينية» . وهو ، في نظري ، تيار البورجوازيات الامبركية اللاتينية ، والافريقية ، والآسيوية . فهذه البورجوازيات تطالب باسترداد حصة اكبر من فضل القيمة ، كيما تتحكم بتحالفاتها الطبقية ، وتضمن تقسيما معينا للريع العقاري مع المالكين العقاريين ؛ ويتناظر التبادل غير المتكافىء مع هذا التيار الموضوعي . انه تيار يميني .

أما بخصوص سمير امين ، الذي اخطأت في نظر بعضهم عندما صنفته داخل التيار العالم ــ الثالثي ، فهو ولا ريب يذهب في تحليلاته الى أبعد بكثير من بقية اصدقائه من انصار هذا التيار . لكن «اقتطاع الفائض» و«التبادل غير المتكافىء» هما نقطة انطلاقه ؛ لذلك فهو يظل **داخل** التيار العالم ــ الثالثي ، وان كانت تحليلاته اغنى من تحليلات سواه .

الفهرس

هـــذا الكتاب

إلام يشير مصطلح العالم الثالث ؟ ومن اين جــاء وما تاريخه ؟ وما الايديولوجيات التي ينبض بها ؟ وما الوقائع والأساطير التي تختفي وراءه ؟ .

تلك هي الاسئلة التي حاولت ان تجيب عليها الندوة التي نظمتها جامعة باريس بالاشتراك مع جماعة «مختبر العالم الثالث » وقــد كانت ميزة هذه الندوة انهــا لم تضــم اقتصاديين واختصاصيين تنمويين فحسب بل كذلك مؤرخين وجغرافيين وديموغرافيين . وبذلك اتيح لها ان تتجاوز الخطاب الاقتصادي والاختصاصي الى خطاب شمول يتناول بنية العــالم الثالث في تعــدد ابعادهـــا الاقتصاديةوالتاريخية والحضارية. والمدخلات الثماني التي يتألف منها هذا الكتاب ، علاوة على انها تحمل اسمــاء ذات شهرة عالمية ، تتميز ببعدها عن الشوفانية والجمودية ، وتبقي باب الحوا من خلال المناقشات التي يديرها صــاحب كل مداخلة م النـــدوة .

الثمن : ٨ ا